المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص إدارة النزاعات الدولية

الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية 2017-1962

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب:
- لياس حمّار

تحت إشراف الأستاذ:
- منصور لخضاري

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

د- محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د- لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقررا
د- مسيفة آيت وعراب	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مصححا

السنة الجامعية: 2016- 2017

الفـــهـارس

أولا: فهرس المحتويات

الفهارس..... 2

فهرس المحتويات..... 3
فهرس الجداول 6
فهرس الملاحق..... 8

الإهـداء..... 10
شكر وتقدير..... 11
الملخص 12
Résumé 13
مقدمة..... 14
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..... 22
تمهيـد..... 23
المبحث الأول: مفهوم التنمية وأبعادها..... 24
المطلب الأول: مفهوم التنمية..... 24
المطلب الثاني: أبعاد التنمية..... 26
المبحث الثاني: الإتجاهات الرئيسية للتنمية..... 38
المطلب الأول: الإتجاه الرأسمالي..... 38
المطلب الثاني: الإتجاه الإشتراكي..... 40
المطلب الثالث: الإتجاه الحديث..... 41
المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية..... 44
المطلب الأول: مفهوم الأمن..... 44
المطلب الثاني: مفهوم تنمية الأمن وأمن التنمية..... 45
المطلب الثالث: ترابطية الأمن والتنمية..... 46

المبحث الرابع: مقاربات الدور التنموي للمؤسسة العسكرية..... 48

المطلب الأول: الواقعيين الجدد..... 48
المطلب الثاني: الإتجاه المؤسسي..... 49

خلاصة الفصل الأول 50

الفصل الثاني: مسار التنمية الوطنية للجزائر منذ الإستقلال..... 51

تمهيـد..... 52

المبحث الأول: الأطر القانونية لتحقيق التنمية الوطنية 53

المطلب الأول: الدساتير والتشريعات الوطنية 53
المطلب الثاني: الإتفاقيات الإقليمية والدولية 62

المبحث الثاني: مسار التنمية الوطنية في المجال السياسي 67

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية 67
المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية 71

المبحث الثالث: مسار التنمية الوطنية في المجال الإجتماعي..... 74

المطلب الأول: المستوى المعيشي 74
المطلب الثاني: التربية والتعليم 77
المطلب الثالث: الصحة والسكن 81

المبحث الرابع: مسار التنمية الوطنية في المجال الإقتصادي..... 87

المطلب الأول: مرحلة الإختيار الإشتراكي 1962-1988..... 87
المطلب الثاني: مرحلة سياسات الإصلاح 1988-2001..... 89
المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الإقتصادي 2001 إلى يومنا هذا..... 90

خلاصة الفصل الثاني 93

الفصل الثالث: الأنشطة التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية..... 94

تمهيـد..... 95

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية: دراسة مسحية..... 96

المطلب الأول: المهام الدستورية..... 96
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي والتركيبة البشرية..... 98
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية كموجه تقليدي للتنمية الوطنية..... 102

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية كضامن للإستقرار السياسي 105

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية 105
المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية 107
المطلب الثالث: تقييم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية..... 110

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإجتماعية..... 111

المطلب الأول: التربية والتعليم 111
المطلب الثاني: الصحة والسكن 114
المطلب الثالث: إدارة الأزمات في حال الكوارث..... 117
المطلب الرابع: تقييم الدور الإجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية..... 119

المبحث الرابع: دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية..... 122

المطلب الأول: البنية التحتية..... 122
المطلب الثاني: التشغيل..... 125
المطلب الثالث: الصناعات العسكرية..... 128
المطلب الرابع: تقييم الدور الإقتصادي للمؤسسة العسكرية الجزائرية..... 131

خلاصة الفصل الثالث..... 134

الخاتمة..... 135

قائمة المصادر المراجع..... 140

الملاحق..... 151

ثانيا: فهرس الجداول

الجدول رقم 01:

بيان تـطور مفهـوم التنميـة 26

الجدول رقم 02:

بيان مسار بعض المؤشرات الإجتماعية في الجزائر لسنوات ما بين 1988-2005..... 75

الجدول رقم 03:

بيان إحصائي لمعدلات البطالة السنوية في الجزائر لسنوات ما بين 2007-2015..... 75

الجدول رقم 04:

بيان إحصائي لارتفاع معدلات التضخم في الجزائر لسنوات ما بين 1995-2015..... 76

الجدول رقم 05:

بيان إحصائي مقارن لتوفّر مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم في الجزائر لسنتي 2010 و2015..... 77

الجدول رقم 06:

بيان إحصائي مقارن لمعدلات الأمية في الجزائر لسنتي 2010 و2015 78

الجدول رقم 07:

جدول مقارن لترتيب الدول العربية حسب الزيادة النسبية في متوسط عدد سنوات الدراسة من 1970 إلى 2010 79

الجدول رقم 08:

بيان إحصائي مقارن لتطور الإنفاق العام للجزائر على التعليم لسنوات ما بين 2005-2014 80

الجدول رقم 09:

جدول مقارن لتطور المكون الطبي والشبه طبي في الجزائر وبعض الدول العربية لسنتي 2010 و2014 82

الجدول رقم 10:

بيان مقارن للإتجاهات في الإحصائات الحيوية للسكان في الجزائر لسنتي 2010 و2014 83

الجدول رقم 11:

بيان مقارن للإتجاهات في معدلات الإحصاءات الحيوية للسكان في بعض الدول العربية لسنتي 2010 و2014 83

الجدول رقم 12:

بيان إحصائي لتوزيع الفئات السكانية الجزائرية وفي مجموعاتهم العمرية لسنتي 2010 و2014 84

ثالثا: فهرس الملاحق

الملحق رقم 01 112

بطاقة فنية عن المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس

الملحق رقم 02..... 114

روضات الجيش الوطني الشعبي الموزعة على النواحي العسكرية الستة

الملحق رقم 03..... 116

بطاقة فنية عن صيغ السكن العائلي

الملحق رقم 04 116

بطاقة فنية عن صيغ السكن العسكري

الملحق رقم 05..... 118

إختصار إختصاصات الوزارات المعنية بالتدخل

الملحق رقم 06..... 118

بطاقة فنية عن مكتب التعبئة والاخطار الكبرى/ دائرة التنظيم والإمداد

الملحق رقم 07..... 118

مراحل تدخل الجيش الوطني الشعبي ضمن مخطط ORSEC

الملحق رقم 08..... 118

تقسيم أدوار مجابهة الكوارث في إطار التعاون المدني–العسكري

الملحق رقم 09..... 118

إختصار إسهام الجيش الوطني الشعبي في تسيير الكوارث الطبيعية

الملحق رقم 10..... 118

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الزلازل

الملحق رقم 11..... 118

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال فيضان باب الوادي

الملحق رقم 12..... 118

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الثلوج

الملحق رقم 13..... 118

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية لمكافحة الجراد

الملحق رقم 14..... 122

مستويات المديرية المركزية للمنشآت العسكرية

الملحق رقم 15..... 124
بطاقة فنية عن المؤسسة المركزية للبناء/ المديرية المركزية للمنشآت العسكرية
ملحق رقم 16..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية
ملحق رقم 17..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة صناعة الطائرات
ملحق رقم 18..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة
ملحق رقم 19..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة البناء والتصليح البحري
ملحق رقم 20..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة
ملحق رقم 21..... 129
بطاقة فنية عن مؤسسة الألبسة ولوازم النوم
ملحق رقم 22..... 129
بطاقة فنية عن الديوان الوطني للمتفجرات
ملحق رقم 23..... 129
بطاقة فنية عن القاعدة المركزية للإمداد
ملحق رقم 24..... 129
بطاقة فنية عن مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية
ملحق رقم 25..... 129
بطاقة فنية عن المخبر المركزي للمعتمدية
ملحق رقم 26..... 129
بطاقة فنية عن الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل علامة مرسيدس بنز بالرويبة
ملحق رقم 27..... 129
بطاقة فنية عن الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس–بنز بتيارت
ملحق رقم 28..... 129
بطاقة فنية عن المؤسسة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة راينمتال

إهداء

إلى ...

الوالدين أطال الله في عمرهما وأمدهما بموفور الصحة والهناء، على كل ما ضحياه به لأجلي، وما تحملاه كل لحظه ألم في حياتي وحولاه إلى لحظات فرح ... وما جدّت واجتهـدت فيه وصبرت عليه، إلاّ لهما

زوجتي ورفيقة دربي، على تشجيعها وتثمينها للعمل المنجز

إبني وقرة عيني "محمد شرف الدين"

معمر وعبد الرحمان والعزيزات الثلاث على دعمهم المستمر وصبرهم معي

الكتـكوتـتين رحيل وإسراء

العـــائلة أجـمع ...

أصدقاء العمل والدراسة والطفولة ... كلٌّ بإسمه الخاص

وإلى كل معلم وأستاذ كـنت يوما تلميـذاً له وطـالب علمٍ عنـده

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء أجـــزي الشكر الجزيل والإمتنان العظيم لمن أسهم تحقيق
هذا التدرج ... **السّـادة**

- **بوعـلام مـادي**
- **حمّـادي نميـري**
- **فيصـل قرقـاح**

ولا يسعني أيضا في هذا المقام إلاّ أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى ...

الأستاذين منصور لخضاري ولقمان مغراوي

على سعة صدرهم، رحابة نفسهم، وكل مجهوداتهم في تأطير هذا البحث
وأمتن لهما لسعيهما في مصلحتي

كما أشكر أساتـذة، إداريـي، وموظـفي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
لكم كل الثناء والتقدير

**ولا يفوتني التوجه بالشكر الخاص إلى كل من أسهم في هذا البحث،
من قريب أو من بعيد**

الملخص:

تكتسي التنمية أهمية بالغة في مجالي التنظير والتطبيق، فهي عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي، لكن شريطة تحقق الأمن.

فالأمن والتنمية متغيران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي إستقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما.

في ذات السياق، تأتي المؤسسة العسكرية كهيكل منوط به تحقيق الأمن ومقتضياته، حيث مأسسة هذا الدور أدى إلى تشابك الأنشطة وتشعب ردود الأفعال في ظل ترابطية الأمن والتنمية، وعليه يجري الجدل حول شرعية تولي المؤسسات العسكرية أنشطة غير عسكرية، وهو ما أدى إلى إسهامات وكتابات متنوعة لتحليل وبيان تدخل المؤسسات العسكرية في تحقيق التنمية الوطنية لبلدانهم.

وكعملية إسقاطية، تبرز الجزائر كدولة حظيت فيها المؤسسة العسكرية بأدوار سياسية، إجتماعية، وإقتصادية، بالنظر إلى حداثة إستقلالها وما خلفه المستعمر من خراب وتدمير شبه كلي للبنى التحتية وغيرها من مرتكزات النهوض والرقي، المستوجبة لتضافر الجهود المؤسساتية.

تطورت الجزائر، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، في خضم مرحلتين بارزتين؛ مرحلة الحزب الواحد، ومرحلة التعددية الحزبية، المرحلة الأولى قـنـّنت الدور التنموي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، فلم يكن للمسائلة محل، وأما المرحلة الثانية والتي جاءت لترسي معالم الديمقراطية والإنفتاح السياسي وما تقتضيه من شفافية، طوقت من حجم تدخل المؤسسة العسكرية في المضامين المختلفة للتنمية الوطنية، عبر مرجعية قانونية، جسدها دستور 1989.

في ظل هذه التحولات، وتقسيم الأدوار وتمهينها، فقدت المؤسسة العسكرية ركيزتها المُشرعنة لأدوارها عبر العسكرية، ولكن التاريخ والواقع يثبتان أنها مازالت ولاتزال تتولى أدوار غير تلك التقليدية الصلبة، وهو ما يدعو إلى عديد التساؤلات: على أي أساس تتدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في مقتضيات تحقيق التنمية الوطنية؟ هل لهذه التدخلات إفرازات وإنعكاسات إيجابية أم سلبية على النسق الفردي المجتمعي والنسق الدولاتي للجزائر؟ ... ؟

وهي التساؤلات التي سيجري إحاطتها بالبحث والبيان في المذكرة قيد التقديم، إستنادا إلى أطر منهجية وتنظيرية.

Résumé

En présence de la sécurité, le développement revêt une importance considérable et demeure nécessaire pour l'évolution humaine et sociale.

De ce fait, la sécurité et le developpement sont deux variables complémentaires, la moindre perturbation dans l'une engendre d'effets négatifs sur la seconde, de plus, leurs stabilité et évolution résultent positivement sur ces dernières.

Dans ce contexte, l'Institution Militaire est considérée comme une structure chargée de la sécurité. A l'ombre du lien sécurité-développement et de l'ambrication dû à l'intitutionnalisation des rôles, apparaissent des contreverses concernant la légitimité des instituions militaires à entreprendre des activités civiles, ce qui induit à un élan de contributions et d'ouvrages analysants la participation des institutions militaires à l'accomplissement du développement national.

L'Algérie se distingue tel qu'un pays récemment indépendant, où l'institution militaire a pu bénéficier de rôles politiques, sociaux, et économiques, en vue des dommages causés par le colon à tous les niveaux, nécéssitant des efforts concertés de la part des différents organes nationaux.

Depuis l'indépendance à ce jour, l'Algérie s'est développée à travers l'ère de l'unipartiste et du multipartiste, la première période a régularisé les rôles paramilitaires de l'institution militaire, et la seconde les a réfréné par une référence juridique établie par la constitution du 23 février 1989.

A l'ombre de ces changements répartissants les rôles, l'institution militaire ne dispose plus de son pouvoir légal pour ses rôles extra-militaires, et pourtant elle s'attribue actuellement des rôles autres que ses rôles classiques, ce qui nous ménera vers certaines questions : Quelles sont les raisons qui poussent l'institution Militaire Algérienne à intervenir auprés des exigences du développement national? Est-ce que cette intervention a des répercussions positives ou néfastes au niveau sociétal et étatique Algérien ? ...

Ces interrogations feront l'objet de recherche et de déclaration dans ce présent mémoire, tout en se basant sur les cadres méthodologiques et théoriques adéquats.

مقدمة

إن التطلع إلى تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر أضحى من القضايا المشتركة بين مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، ولدى الحديث عن الجيش في دول العالم الثالث بشكل عام، وفي مجتمعات الدول العربية بشكل خاص، وفي الجزائر بالأخص، أوّل ما يتبادر الأذهان هو حمله بذور الثورة والتدخل في الحياة السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، الذي مسَّ في الصميم اتجاهات الفعل السياسي، الإجتماعي، والإقتصادي.

فغداة الإستقلال واجهت الجزائر صعوبات جابهت مسار التنمية، نظرا لنقص الإطارات الأكفاء والأيدي العاملة المؤهلة، فكان لابد للجيش الوطني الشعبي أن يسهم خارج نطاقه التقليدي في عملية البناء والتعمير والتشييد، وزاد دستوري 1965 و1976 من شرعنة هذا الدور.

1. أهمية الدراسة:

باتت التنمية الوطنية الشاملة من أكثر المواضيع إستقطابا للدراسة والبحث العلمي في حقل العلوم السياسية، لما لها من إرتباط بجملة التحولات الدولية ذات الإنعكاس الداخلي للممارسة السياسية والخيارات الإقتصادية والتحولات الإجتماعية، لا سيما بعد انقضاء مرحلة الحزب الواحد بالجزائر.

الجزائر كدولة هبت عليها رياح التغيير، قضت عليها ضرورات التغير نحو الإنفتاح السياسي وإقتصاد السوق. في ظل هذه الظروف وتبعا لإملاءات المعطيات الجديدة عن التحولات المفاهيمية للتنمية، تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز طبيعة الأدوار التنموية التي تتولاها المؤسسة العسكرية، ومعرفة حجم إسهامها في مقتضيات البناء الوطني في عديد المجالات، فالموضوع يربتط بأسباب التخلف وضرورات التقدم.

ومن أهمية هذا الموضوع، دراسة إستراتيجية المؤسسة العسكرية الجزائرية للإسهام بفعالية في مقتضيات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وكذلك معرفة الآليات المختلفة التي يعتمدها الجيش للوصول إلى أهدافه.

ففي هذه الدراسة نتعرف على رؤية المؤسسة العسكرية في الجزائر في مواجهة الركود الإقتصادي والإجتماعي، وهل هي متكاملة أو منحازة لشق على حساب الآخر.

2. مبررات إختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار "الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية" كموضوع مذكرة ماستر، مجموعة متداخلة من الدوافع والحوافز المتناغمة في تراوح بين ما هو موضوعي يتعلق بموضوع البحث، وذاتي يتصل بشخص الطالب.

فعن الدوافع الموضوعية، يشكل موضوع التنمية الوطنية أحد أخصب مجالات البحث في العلوم السياسية، وأكثرها تقديما للإشكاليات التي من شأنها بعث مشاريع بحثية وإنتاج معرفي على قدر من الأصالة والأهمية، لا سيما وأن الموضوع بشموليته لم يتم التطرق إليه.

وهي الدوافع التي تقاطعت مع الطالب في خوض تجربة أكاديمية عن المؤسسة العسكرية الجزائرية، بعد تلك الميدانية عقب تلبيته واجب الخدمة الوطنية، والذي شكل تحفيزا لتطويق مكتسبات التنشئة العسكرية العملياتية مع التكوين الجامعي النظري.

3. أدبيات الدراسة:

رغم كون التنمية بأبعادها وتوجهاتها التنظيرية من أكثر المواضيع إستقطابا لإهتمام الباحثين السياسيين، إلا أنه لم يتم التطرق للأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية بمقاربة شاملة، وهو ما يعني صلة بعض الإنتاج العلمي بجزء من أجزاء الدراسة على غرار المقالات التي تطرقت لدور المؤسسة العسكرية في التحول الديمقراطي، وليس في التنمية السياسية، ورسالة الماجستير في علم الإجتماع للطالب إسماعيل عميرة الموسومة "دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري"، المناقشة بجامعة الجزائر في 2009، التي، بإشكالية مفادها مدى دراية المجتمع الجزائري بإسهامات المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية، تطرقت للدور الإقتصادي للمؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية المجتمعية.

4. الإشكالية:

تطور مفهومي الأمن والدفاع الوطنيين، وتعديهما البعد الصلب، إلى الأبعاد السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، بات يشرك المؤسسات العسكرية في مقتضيات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

الجزائر مثلها مثل غيرها من الدول سايرت هذا التطور في الطبيعة، فتحددت إستراتيجيتها التنموية تبعا لمحددات أملتها البيئة الداخلية، ومن امتدادات مست المشهد السياسي، الإجتماعي، والإقتصادي في العمق، ما يبعث على بحث حدود الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، في الفترة قيد الدراسة، انطلاقا من الإشكالية المركزية التالية:

في ظل التغيرات الداخلية المتوالية، منذ إسترجاع الجزائر لسيادتها الوطنية، كيف يجري ضمان المؤسسة العسكرية الجزائرية دورا فعّالا في تحقيق التنمية الوطنية ؟

وهو الإشكال الذي امتد بالمذكرة إلى التعرض بالبحث إلى جملة من المواضيع الفرعية، يشار إلى أهمها بتقديم الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الطرح النظري للتنمية ومضامينها المختلفة؟ وكيف تسير التنمية الشاملة في الجزائر؟
- ما هي ميادين تجسيد المؤسسة العسكرية لأدوارها التنموية؟
- ما هي آليات إسهام المؤسسة العسكرية الجزائرية في مقتضيات التنمية الوطنية؟

حدود الإشكالية: ضبطت الحدود المكانية والزمنية للإشكالية على النحو التالي بيانه:

- **الحدود المكانية:**

إهتمت المشكلة البحثية بدراسة التنمية الوطنية الجزائرية، وهو ما يعني تحددها وانحصارها بما ترسمه الحدود الجغرافية لإقليم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- **الحدود الزمنيـة:**

تحدد البحث بالفترة الزمنية الممتدة من 1962 إلى 2017، وهو ما أسهم تتبع حجم إسهام المؤسسة العسكرية الجزائرية في مقتضيات التنمية الوطنية، بالنظر إلى طبيعة الظروف السائدة طيلة هذه المرحلة.

5. فرضيات الدراسة:

تم الإنطلاق لبحث ودراسة الإشكالية، من الفرضية المركزية التالية:

تبقى إستجابة المؤسسة العسكرية الجزائرية لواجب تولي أدوار تنموية، لما يرجى منها على قدر من النسبية الأبعد من الضعف، كونها مؤسسة تقوم على أبنـاء الشعب الجـزائري وتستجيـب لتطلعات المجتمع والدولة، فضلا عن اعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما وامتلاكا لوسائل التأثير التنموية.

وهو ما يمكن توضيحه أكثر بتقديم الفرضيات الجزئية التالية:

- إمتلاك المؤسسة العسكرية الجزائرية وسائل التأثير التنموية سمح لها بتولي أدوار تنموية.
- في الحالة الجزائرية، تنامي الدور التنموي للمؤسسة العسكرية لا يعوق عملية البناء الديمقراطي وإقامة دولة القانون، ولا يهيمن على المؤسسات الإقتصادية.
- لا يمكن للمؤسسة العسكرية الجزائرية أن تستقل برؤيتها الخاصة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة بعيدا عن محصلة التوازن المؤسسي الداخلي والخارجي.

6. المناهج والإقترابات المعتمدة:

من أهم المناهج والمقاربات العلمية المعتمدة في المذكرة قيد التقديم، يوجز بيانها في مايلي:

- **المنهج التاريخي:**

كان من مواطن إستعماله في الدراسة، تتبع جذور ومسارات التطور التاريخية لبعض ما إقتضت ضرورات البحث الرجوع إليها، على غرار:

- تتبع الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، حين بحث الإسهام في التنمية الوطنية؛

- تقفي آثار محطات النزوغ نحو العنف والنهج الإنفتاحي، حين بحث الأدوار السياسية للمؤسسة العسكرية الجزائرية؛
- بحث الخلفيات التاريخية ومسارات التطور للأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

- **المنهج الإستقرائي:**

المعتمد كإطار لجمع معلومات وبيانات حديثة الطرح، لما في ذلك من أهمية في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، وتتبع ورصد ما أمكن مما قيل بشأنه وما سجل من حوله، عبر وسائل الإعلام بدلا من رفوف المكاتب.

- **منهج تحليل المضمون:**

استمدت أهمية الإستعانة به مما يتيحه من تحليل موضوعي وعلمي للوثائق والشهادات والتصريحات والنصوص القانونية وغيرها من المصادر المعتمدة، بإخراجها من إطارها الضيق الذي جاءت في خضمه إلى سياق أفسح، ثم تحليلها.

- **المنهج المقارن:**

إقتضت المذكرة إلى إجراء المقارنة، فكان من بين أوجه استعمالاتها:

- مقارنة مسارات التنمية الوطنية عبر مختلف محطات تطورها في الجزائر؛
- مقارنة الواقع التنموي في الجزائر بغيره من الدول وبيان نسبها المئوية نسبة إلى النواتج الوطنية الخام...؛
- مقارنة مستوى الإسهام والمشاركة الصادرة عن المؤسسة العسكرية الجزائرية بغيرها من المؤسسات العسكرية.

- **المنهج الإحصائي:**

مكن إعتماده من القراءة التحليلية للأرقام والإحصائيات والمؤشرات العددية في بعض محطات البحث، بتحويلها من دلالات عددية صماء إلى بيانات علمية، بما يتوافق مع التعريف الإصطلاحي للإحصاء «... جمع البيانات وتصنيفها وعرضها بيانيا بغرض تلخيصها وتحليلها ثم إستخدامها ... والإستفادة منها»[1].

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

باعتباره «مرتبط منذ نشأته بالحركة المسحية، المنهج المونوغرافي، والدراسات الأنثروبولوجية ... وطريقة من طرق الحصول على معلومات متنوعة ودقيقة، تُصوِر الواقع الإجتماعي كما هو وتسهم بصفة

1) جمال معتوق، **منهجية العلوم الإجتماعية**، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2013، ص 140.

فعالة في تحليل ظواهر هذا الواقع ... من أجل الوصول إلى تعليمات ذات معنى، تزيد من رصيد معارفنا عن الظاهرة»[1]، أعان على جمع المعطيات والبيانات وتقديمها تقديما يرجى منه توخي الموضوعية في الوصف، والتحلي بالعلمية في التحليل.

- **الإقتراب القانوني:**

يتسع ليشتمل صلاحيات الأجهزة الحكومية ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وبرر إعتماده ضرورة التعريج على الظواهر من منظار المشروعية للقرار السياسي، ووصف الإجراءات القانونية المتبعة في ذات السياق.

- **إقتراب الدور:**

يظهر إقتراب الدور معتمدا على جملة المفاهيم والأنشطة الآتي طرحها لتأكيد أو نفي الفرضيات السالف ذكرها، حيث المؤسسة العسكرية كبناء إجتماعي تتحلل إلى أدوار منطوية على عديد المجالات.

ليستند إعتماد هذا الإقتراب كمنهج تحليلي لطبيعة هذه الأدوار وما إن تؤدي إلى تناقضات وصراعات مع باقي المؤسسات.

- **الإقتراب المؤسسي:**

وُظِّف هذا الإقتراب كونه يقوم على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسات، وبحث إختصاصاتها حسب ما ينص عليه الدستور والتشريع، ثقلها من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير، تنظيمها الداخلي وتوزيع الأدوار فيها، وظائفها وأهميتها ...

7. تحديد المصطلحات:

تم إستخدام عديد المصطلحات في المذكرة بما لا يسمح المقام بتعدادها وتقديم عرض مفصل عن مفاهيمها الإصطلاحية، غير أن ذلك لم يمنع من إستعراض مصطلحين من أهم المصطلحات التي أمكن مفتاحية:

- **مفهوم الدور:**

« يعد الدور إحدى حلقات عملية المأسسة، إذ من خلاله يتحدد موقع الفرد داخل النظام الإجتماعي، فهو يمثل الوجه الدينامي في البنية الإجتماعية، لأنه مجموعة نشاطات أو أعمال يقوم بها الفرد وفقا للموقع الذي يحتله في المجتمع أو في مخطط المؤسسة التنظيمي، وهو من حيث وظيفته يزيد القدرة على ترقب التصرفات الإجتماعية ويخفف تبعا لذلك من عامل المفاجأة في دائرة السلوك الإنساني، إذ يعمل على توازن

2) جمال معتوق، **المرجع السابق**، ص 100.

وإحكام العلاقات ويقلل إحتمال بروز النزاعات داخل الإطار المؤسسي ... ومن ثمة فإنه بدون تحديد مواقع وأدوار الأفراد داخل بنى المجتمع لا يمكن أن تكون هناك عملية مأسسة، إذ أن تنظيم المجتمع سينهار بسبب الفوضى والعشوائية التي تسود عملية إنجاز المهمات نتيجة إبتعاد تعيين الأدوار عن الكفاءة والمؤهلات، لذا يعد الدور إحدى حلقات عملية المأسسة »[1].

وعليه إنطلاق الوصول إلى تحديد الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في الجزائر يتم عبر إدراك موقع المؤسسة في النسق الدولاتي، إمتدادت نشاطها، وعائدات سلوكها.

- **مفهوم المؤسسة العسكرية:**

« تراوح التعبير عن "الجيش الجزائري" المسمى رسميا بـ"الجيش الوطني الشعبي" بين إستعمال هذين المصطلحين وإستعمال مصطلح "المؤسسة العسكرية" الذي إستند إدراجه إلى إعتبارين رئيسيين:

1. يقوم الأول على ما لإستعماله من مكانة في عديد الدراسات الأكاديمية التي منها يشار إلى إسهامات:

- إميل دوركايم Emile Dukheim الذي ربط إستقرار الدولة بإستقرار مؤسساتها التي خص بالذكر منها: المؤسسة العسكرية؛
- ريموند آرون Raymond Aron الذي ركز على إختصاص المؤسسة العسكرية بنوع خاص ومميز من التنظيم عن غيرها من مؤسسات الدولة الأخرى ...؛
- روني لورو René Lourau الذي جعل من المؤسسة العسكرية إطارا لدراساته القائمة على أنماط التنظيم وبيان الفوارق بين المنظمات والمؤسسات التي حددت مقياس التمييز بينها بمدى الإرتباط بالدولة: أساس التمييز بين المؤسسات والمنظمات هو مدى إرتباطها بعلاقات مع الدولة.

ما يؤشر على ما للجيش من خصوصية تنظيمية جعلت منها محورا لدراسات إمبريقية مقارنة، فكان التعبير عنه بإستعمال مصطلح «لمؤسسة العسكرية دلالة على إعتباره أكبر من مجرد جهاز دفاعي تنحصر وظيفته في الإستعداد للحرب والقيام بها.

2. يتغذى الإعتبار الثاني من خصوصية الجيش الجزائري الذي يبقى معه إستعمال مصطلح المؤسسة العسكرية أكثر تعبيرا ودلالة على ما لـ"الجيش الحزائري" من مكانة خاصة ومتميزة بين غيره من المؤسسات السياسية القائمة »[2].

---

1) وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 35-36.

2) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2012-2013، ص 254.

8. تفصيل الدراسة:

إنطلاقا من إعتبار البحث المقدم يبقى منفصلا عن غيره مما كُتِب في الموضوع، تبقى المذكرة إجتهادا قائما بذاته ومستقلا عن غيره، بدعوى إعتبارها موضوعا لم يُسبَق تناوله من هذه الزاوية، وعليه روعي في البناء المنهجي للبحث السعي إلى إحداث التوازن الضمني قبل الشكلي، بالحرص على عدم الإخلال بالمضمون خدمة للشكل، ويمكن بيان أهم مشتملات الفصول الثلاثة التي قامت عليها المذكرة في ما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة**

إختص الفصل الأول بتقديم الجوانب النظرية والأطر المفاهيمية للتنمية، علاقتها بالأمن، والمقاربات المتطرقة للأدوار غير العسكرية للمؤسسات العسكرية.

- **الفصل الثاني: مسار التنمية الوطنية للجزائر منذ الإستقلال**

تمت فيه دراسة المسار التنموي الشامل في الجزائر، حتى ترتسم صورة الموضع التنموي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في إطارها الدولاتي.

وعليه إقتضت الدراسة بناء مسح لمسار التنمية الوطنية الجزائرية في مجالاتها السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، إعتمادا على المناهج المذكورة آنفا وعلى الإقتراب القانوني.

- **الفصل الثالث: الأنشطة التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية**

إنطلاقا من الإقتراب القانوني جرى بيان المرجعية القانونية لتولي المؤسسة العسكرية الأدوار التنموية في الجزائر، وإرتكازا على إقتراب الدور والإقتراب المؤسسي، المعتمدين كإطار تحليل، تم تحديد ثلاثة ميادين أساسية تمتد عليها وتتجسد الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية في الجزائر، والتي هي ضمان الإستقرار السياسي والإسهام في مقتضيات التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

وتشكل المطالب الأخيرة من المباحث الثلاثة الأخيرة فرص لمحاولة تقييم الأدوار السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية للمؤسسة العسكرية في الجزائر، لملامسة مستوى الإسهام والمشاركة الصادرة عن المؤسسة العسكرية الجزائرية، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

9. صعوبات الدراسة:

إرتبطت طبيعة الموضوع المدروس في الكثير من الأحيان بهالة من السرية وواجب التحفظ وإلتزام الكتمان، بقلة الدراسات التي تناولت من بعيد أو من قريب موضوع المذكرة، وبصعوبة الوصول إلى المصادر، بسبب عدم تمكن الطالب من القيام بمقابلات مع مسؤولين في المؤسسة العسكرية.

وهي الصعوبات التي حفزت الطالب للمضي قدما نحو تطويقها ونحو تناول البحث من زاوية متميزة وأصيلة عمّا تناوله غيره.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تـمـهـيـد:

حظيت التنمية بزخم وفير من الإسهامات والكتابات المتنوعة، وهو دليل إكتسائها أهمية بالغة في مجالي الدراسات والبحث الأكاديميين، فهي، كمفهوم وكأداء، تتماشى والبيئة الدولية المتغيرة، بإعتبار أن بروز تحديات جديدة في مرحلة ما إستوجب ظهور إتجاه حديث مغاير لتلك الإتجاهات التقليدية (الرأسمالية والإشتراكية)، حاول الإسهام بشكل أوسع وأشمل في مقتضيات بناء دولة قوية، يعطي للتنميه بعدها المستديم بشروط.

يشكل الفصل الأول عرضا مفاهيميا للتنمية وما يدور حولها (المبحث الأول والثاني)، وانطلاقا من التلازم الموجود بين التنمية بأبعادها المختلفة والأمن (المبحث الثالث)، تمَّ التطرق إلى مقاربات الأدوار التنموية للمؤسسات العسكرية (المبحث الرابع).

يستمد الفصل الأول مكانته في المذكرة، من إعتباره المدخل المنهجي والضابط الإصطلاحي للمفاهيم التي تقوم عليها المذكرة، والأهداف التي تنشد الوصول إليها، ومن إعتباره الأساس النظري والمرجعي، الذي سيتم إسقاطه في الفصلين اللاحقين، بغية الإلمام بأدوار المؤسسة العسكرية الجزائرية التنموية، بأبعادها السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية وأبعادها

تشكل التنمية متغيرا محوريا لعديد الدراسات وكثير الأبحاث، على إختلاف تخصصاتهما، وأصبحت أملا تتغنى به الدول، النامية على وجه الخصوص، وهو ما إستلزم الوقوف عند مفهوم التنمية وضبط أبعادها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يتطلب تحديد مفهوم التنمية ضرورة التعريج على تعريفها، وعليه:

1. التعريف اللغوي:

"التنمية تعني النماء والزيادة مطلقا، وهي نموٌ في الأشياء والأشخاص والمنافع والفوائد، أي الزيادة والوفرة والجودة، وهي الإستمرار والإطراد في ذلك كله، ولفظ التنمية هو من الألفاظ الدالة على معنى محدد غير أنه واسع على نحو يجعله مستوعبا كل عمل يتجه نحو الرقي بالإنسان في أي جانب من جوانب حياته"[1].

"نقرأ في لسان العرب أن معنى نمى هو النَّماءُ والزيادة، ونَمَى يَنْمِي نَمْياً ونُمِيّاً ونَماءَ هو زاد وكثر... ونميت فلانا في النسب أي رفعته فانتمى في نسبه ... وتنمي الشيء تنميا هو رفع الشيء من موضعه لموضع آخر"[2].

2. التعريف الإصطلاحي:

"هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتداخل أو تستوي مع مفهوم التنمية، ومن هذه المفاهيم: التقدم، التطور، التحديث، وربما التصنيع، ومرد ذلك إلى أن الدول التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية. وقد درج الوضع في بعض الدول العربية على إيثار لفظ الإنماء على لفظ التنمية، على إعتبار أن الإنماء يعبر عن الإتجاه القصدي في التنمية بينما ينسحب لفظ التنمية على العملية ذاتها. ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجة إلى التغيير الجذري في أوضاع مختلفة بينما التنمية في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد مختلفة" [3].

لقد كان الفكر الإقتصادي الغربي في البداية هو الذي وضع مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي، فأصبحت التنمية تُعنى بتنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من الركود إلى الحركية والديناميكية، عن طريق

---

1) محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011، ص 17.

2) أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم بن منظور، **لسان العرب**، (المجلد الرابع عشر)، بيروت: دار صادر، الطبعة السابعة، 2011، ص 364.

3) محسن بن العجمي بن عيسى، **المرجع السابق**، ص 13.

زيادة إجمالي الناتج المحلي، الذي يتحقق أساسا بالتحول إلى إقتصاد الصناعة، لهذا أصبح من مؤشرات التنمية متوسط الدخل الفردي وإجمالي الناتج القومي.

من العوامل المؤدية لتحليل التنمية من منظور غير إقتصادي، الخلط في المفاهيم بين التنمية والتنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي، فجاء المنظور الإجتماعي وعرّف التنمية على أنها توفير الحاجيات الإنسانية، والقضاء على الفقر والبطالة. ليليه المنظور السياسي ويعتبر أن "من مؤشرات التنمية التكامل والإنصهار السياسي والديمقراطي، وقد تعني التنمية بمفهومها السياسي توفير الإستقرار السياسي وهذا الإستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للإسهام الفعال في تحقيق تلك الأهداف"[1].

إن التنمية بمعناها الشامل مزيج من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، "فمفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عموميةً وشموليةً، يرتبط بفكرة التقدم ويتضمن التغير والتطور من حالة لأخرى، ويشغل النمو الإقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان إقتصاديا أو إجتماعيا أو ثقافيا"[2].

"إن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البنّاء، والتنمية كذلك إكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[3].

تتسم التنمية بالنسبية والتغير، لذلك أهدافها تتغير ووفقا لحاجيات المجتمع وإستناد لما هو ممكنٌ تحقيقه، ولمّا كانت التنمية عملية شاملة ومتداخلة الجوانب، فإنه يصعب تصور تنمية جانب على حساب تنمية جوانب أخرى، "ويتضح من ذلك أن التنمية عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وإدارية"[4].

وبحكم التعقيدات والرواسب التي تكتنف التخلف –لأن التنمية في أبسط معانيها هي القضاء على التخلف–، وبحكم أن التخلف ليس مشكلا واحدا وإنما مشكلات متعددة، لا تخضع لحل واحد، وقد يتسبب حل مشكل واحد مضاعفات لمشكل آخر، فإن التنمية عملية معقدة ومستعصية، تستلزم خططا مضبوطة خاضعة لدراسة مسبقة، شاملة، ومعمقة.

---

1) محسن بن العجمي بن عيسى، **نفس المرجع**، ص 14.

2) سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 21.

3) عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، 2014، ص 5.

4) خليل النقيب وآخرون، **الإدارة التنموية للوطن العربي**، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، لبنان، العدد الأول، 1978، ص 21.

يمكن إختصار التعبير عن تطور مفهوم التنمية من خلال الجدول التالي بيانه[1]:

الجدول رقم 01:

بيـان تـطـور مفـهـوم التنـميـة

المرحلة	الفترة	المفهوم
الأولى	نهاية الحرب العالمية الثانية – منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية هي النمو الإقتصادي
الثانية	منتصف ستينيات القرن العشرين– منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية هي النمو الإقتصادي والتوزيع العادل
الثالثة	منتصف سبعينيات القرن العشرين – منتصف ثمانينيات القرن العشرين	التنمية هي شاملة
الرابعة	منتصف ثمانينيات القرن العشرين – بداية تسعينيات القرن العشرين	التنمية هي التنمية البشرية
الخامسة	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية هي التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أبعـاد التنمية

تتـَبُّع التنمية كقيمة وكظاهرة سيكون من خلال التطرق إلى أهم أبعادها –خدمةً لهدف البحث–، والتي نذكر منها:

1. الأبعـاد السيـاسية للتنميـة:

يعاني مفهوم التنمية السياسية كعديد المفاهيم السياسية من عدم الوضوح والتشابك مع غيره من المفاهيم السياسية.

حيث يتجه الغرب إلى ربط التنمية السياسية بعملية التغير العضوي في طبيعة النظم، لتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة، ويتمثل ذلك في المجتمعات العلمانية[2].

---

1) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الأردن : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014، ص 6.

2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002، ص 16.

كما يستعمل المفهوم للإشارة إلى العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، فالنظم والقيم السياسية تخضع للتغيير، وتظهر في درجات متباينة من المرونة، وتستوعب أي تغيرات مفاجئة[1].

ويذهب لوسيان باي إلى تقديم تعريف للتنمية السياسية على أنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، فهي مقدمة التنمية الإقتصادية، وهي نمط سياسيات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي، تنظيم للدولة القومية، تنمية إدارية وقانونية، تعبئة جماهيرية، بناء للديمقراطية، وهي إستقرار[2].

بينما عرف عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية على أنها عملية سوسيو–تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الإجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التبعية الإجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثمة يهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وتعميق مشاعره، ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الإستقرار الإجتماعي–السياسي بوجه عام[3].

فالتنمية السياسية عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والإستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحقوق المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة، وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[4].

الملاحظ مما سبق إتفاق المختلفون على أن التنمية السياسية تبحث في التخلف السياسي وإرساء معالم الديمقراطية، وتسعى لتطوير حالات الضعف السياسي المنتشرة في دولةٍ ما، والمحافظةِ على إستقرارها سياسيا ضمن البيئة التي توجدُ فيها. فالتنمية السياسية إذن، أداة من أدوات دعم السياسات العامة بما في ذلك توفير الوسائل والحلول المساندة للتنمية الإقتصادية.

---

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المرجع السابق**، ص 17.

2) محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، مصر: دار القارئ العربي، دون طبعة، 1981، ص ص 232–233.

3) عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، **التنمية السياسية: النشأة والمفهوم**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد الخامس، مارس، 2013، ص 88.

4) أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة في الواقع السياسي في العالم الثالث**، مصر: الدار الجامعية للإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 140–140.

ومن التعاريف المطروحة يمكن حصر أهداف التنمية في المجال السياسي فيما يأتي ذكره:

1. رفع مستوى المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة[1].

التنمية السياسية هي عملية حشد التأييد الجماهيري لبناء نظام سياسي وطني، وتعزيز مؤسسات وقيم وسلوكيات المشاركة السياسية من ناحية أخرى، وتهدف التنمية السياسية بشكل عام إلى بناء الديمقراطية التي هي أحد صور عملية المشاركة السياسية ومن هنا يتبين أن هناك علاقة طردية بين التنمية السياسية والمشاركة السياسية، من كون مدى إنتشار مظاهر التنمية السياسية في المجتمع تدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية للفرد داخل مجتمعه[2].

نستنتج مما عرض أن المشاركة السياسية تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية، فغيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية، وأن نسبة المشاركة السياسية ترتفع أو تنخفض وفق طبيعة النظام السياسي القائم، لما له القدرة على تضييق الممارسة السياسية أو تحريرها، فدول العالم الثالث كثيرا ما تشهد تأزم التشارك السياسي.

كما يتضح أن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية[3].

2. القضاء على ظاهرة العنف السياسي:

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي، ويوجد شبه إجماع بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية[4].

---

1) فيليب برو، **علم الإجتماع السياسي**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، لبنان : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص 301.

2) محمد سعد ابو عامود، **النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبيه**، مصر : مركز الدراسات الآسيوية، دون طبعة، 2005، ص ص 137-138.

3) حميد حسين كاظم، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي**، **نقلا من**: http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html، تاريخ الإطلاع (01-04-2017).

4) قبي آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص 104.

وهو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، والسعي لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية بدلالات وأبعاد سياسية بالإستخدام الفعلي للقوة والتهديد هو عنف سياسي[1].

تحتوي واقعة العنف السياسي على نوع من السخط للبيئة المحيطة بالنظام السياسي ومستوى التنمية السياسية للبلاد، فالنظام السياسي هو الذي يوجِد عملية التغيير السياسي نحو الأفضل، أو نحو تحقيق التنمية الشاملة في إتجاهات محددة، لذلك الجماهير تنظر إلى العناصر المختلفة للنظام السياسي باعتبارها مسؤولة عن خدمتها وقضاء حاجاتها، وحين استيائها يتصاعد الرفض والعنف، ويفرض التفاعل مع الطرف المقابل إستعمال الوسائل القمعية وإصدار كم هائل من القوانين التي توجه عملية التنمية السياسية والتطور السياسي، الأمر الذي يجعل أحيانا القانون مقاوما لروح التغيير ويؤدي إلى انفجار العنف السياسي، كحلقة مفرغة[2].

يرى هربرت ماركيوز أن الفئات التي تنخرط في العنف هي تلك الجماعات التي تعيش على هامش النظام والتي سوف تمتلك القدرة على المواجهة، معنى أن العنف عندما يتطور إلى مستوى النسق السياسي يصبح مؤشرا لحالة عدم التنمية السياسية وعدم النشوء على مبادئ الإتصال السياسي السلمي[3].

حسب تشارلز جونسون، في كتابه التغير الثوري، العنف السياسي يمكن أن يسهم في مقتضيات التنمية السياسية، حيث يعد العنف السياسي أحد جوانب الثورة، وأي محاولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عنف هي محاولة عقيمة، وعليه فإن الثورة عند جونسون هي سلوك التغيير.

وعليه نستنتج أن حالات غياب التنمية السياسية كثيرا ما تؤدي إلى أعمال عنف بأهداف سياسية وبالتالي عنف سياسي، على الرغم من أن هذا العنف السياسي من شأنه أن يضبط سلوك صانع القرار حين تسطيره السياسات التنموية.

3. الشرعية السياسية للنظام القائم:

يرى ماكس فيبر أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي التقاليد، الزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية[4].

ومن الأهمية أن تستمد السلطات القائمة شرعيتها من إرضاء المواطنين، وأن يتطور شكل الحكم لتهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية الشاملة[5].

---

1) حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في مصر 1952-1987**، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 117، ص 104.

2) **نفس المرجع**، ص 104.

3) قيس هادي أحمد، **الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز**، لبنان: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص 145.

4) سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987، ص 205.

5) محمد نصر عارف، **المرجع السابق**، ص 266.

أزمة الشرعية السياسية هي أزمة نظام سياسي وتكامل إجتماعي، لأنها لا تنجم عن مشاكل الضبط وانتظام يعجز النظام عن مواجهتها، بل هي عدم تحقيق التنمية السياسية التي لا تؤدي إلى إستقرار العلاقة بين الفاعلين الإجتماعيين والنظام القائم ومنه هدر جهود التنمية السياسية بسبب غياب الشرعية السياسية لصانعي القرار[1].

أزمات الشرعية السياسية تعاني منها غالبية الأنظمة المعاصرة، ويختزل دافيد إيستون هذه الأزمات التي يمكن أن يعاني منها النظام السياسي إلى قصور تقني للسلطات المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية، والتي تمارس بشكل غير فعال دورها الرقابي والضبطي، خاصة خلال الإنتخابات، أما ريتشارد روز فيرى أن الحكومات تتعرض لزيادة مفرطة في المطالب السياسية بسبب تعثر عجلة التنمية السياسية في مرحلة معينة، فينجم إرهاق النظام، وتتجلى محدودية مصادر استرجاع شرعيته السياسية، بينما يؤكد كيف ميني وإيف سوريل، أن الطابع التدريجي للقصور في تحقيق التنمية الوطنية وهبوط نسبة المؤيدين للنظام في إستطلاعات الرأي لا يؤدي إلى تداعي شرعية الحكام، ولكن إستمرارية المواقف السلبية للرأي العام حيال النظام يمكن أن تجبر الحكومة على الإستقالة[2].

وفي مرحلة معينة شهدت أوربا أزمات الشرعية السياسية من عدم قناعة غالبية المواطنين بالمؤسسات والأحزاب ورجال السياسية، أما الدول العربية فتشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة تعود لأسباب هيكلية إجتماعية مترابطة، وهي:

أ. التراكمات التاريخية الموروثة، التي تنزع إلى السلطوية الشاملة والتصورات المطلقة؛

ب. البعد الإيديولوجي الذي يتخذ من قضية التراث محورا رئيسيا لتفاعلاته؛

ت. البعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية إقتصاديا، سياسيا، إجتماعيا، وثقافيا في المجتمعات العربية[3].

ويرى كل من ريتشارد روز وصامويل هنتغتون أن شرعنة النظام السياسي أو معالجة أزمة شرعيته تمر عبر تقليص النشاطات النقابية والمطالب السياسية المفرطة[4].

4. مكافحة الفساد السياسي على جميع المستويات:

الفساد السياسي عرض من الأعراض الدالة على خلل في التنمية السياسية والطابع المؤسساتي للبلاد، ذلك أن المؤسسات التي تنظمها القواعد والقوانين والضوابط التي يحددها المجتمع، والتي أنشئت لتنظيم

1) أحمد ناصوري، **النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص 371.

2) **نفس المرجع**، ص ص 372-373.

3) **نفس المرجع**، ص ص 376-377.

4) **نفس المرجع**، ص 373.

العلاقات بين المواطنين والدولة، تسهر بدلا من ذلك على الإثراء الشخصي للمسؤولين الحكوميين وعلى توفير الإمتيازات للفاسدين[1].

يُضعِف غياب النزاهة المفترض لدى الحكومات مصداقية المؤسسات الديمقراطية، ويشكل تحسين وتيرة التنمية السياسية وتنفيذ استراتيجيات لمنع أو مكافحة الفساد، جزءا لا يتجزأ من الحرص على المساءلة، فالفساد يؤدي إلى إساءة استعمال الموارد المحدودة مما يؤثر على التنمية الوطنية الشاملة، وتمثل المساءلة؛ جملة من النهج والممارسات التي تستخدمها السلطة الحاكمة، والحكم السليم باعتباره مرحلة متقدمة للتنمية السياسية، يقوم على أساس الشفافية والمشاركة العامة[2].

الفساد السياسي يكبح التنمية السياسية ويميل إلى خرق مقاييس السلوك الرسمية التي يضعها النظام السياسي ويفقد شرعية النظام القائم، فالفساد السياسي على حد تعبير قرار الأمم المتحدة، يمكن أن يهدد إستقرار الدولة السياسي وأمنها، وأن يقوض قيم الديمقراطية والأخلاق ويعرض التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية للخطر، كما أن شراء المترشحين السياسيين للأصوات من شأنه أن يحول المنافسة الإنتخابية إلى حروب مزاد[3].

وتبين من خلال الممارسة ما يؤدي إليه الحد من الفساد السياسي من تحسين لآفاق التنمية السياسية، كما تبينت الأسباب السياسية والإقتصادية للفساد السياسي، حيث تتدخل الدولة لترسيم إطارا للنشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي، فتحدد الحقوق العينية والحقوق الشخصية، وتوفر الحماية عن طريق الشرطة والدفاع الوطني، وتصدر القوانين التي تحكم المعاملات من قبيل العقود، وتنظيم الشركات والأحوال الشخصية، ليأتي مسؤولين سياسيين يستغلون سلطتهم ومناصبهم المرموقة في دوائر السياسة والإقتصاد ويصرون على الإرتشاء والكسب الشخصي، وقد يتفشى قصور الأداء الحكومي على حساب التنمية السياسية، ما يؤدي إلى عنف سياسي وعدم الإستقرار السياسي[4].

5. تحقيق الإستقرار السياسي:

الإستقرار السياسي من القضايا التي تحاول التنمية السياسية تحقيقها، ويرى صامويل هنتيغتون أن التنمية السياسية هدفها الإستقرار، وهذا لن يأتي إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية، وتقاس هذه المأسسة من خلال أربعة أزواج من المعايير؛ المرونة والجمود، التعقد والبساطة، الإستقلال الذاتي والتبعية، الإئتلاف والفرقة[5].

---

1) هيثم سطايحي، **التنمية السياسية في المجتمعات النامية: مشكلاتها وآفاقها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 13، العدد الثاني، 1997، ص 10.

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التقرير العالمي حول التنمية البشرية 1997**، ص ص 4-6.

3) **نفس المرجع**، ص 8.

4) **نفس المرجع**، ص 11.

5) محمد نصر عارف، **المرجع السابق**، ص 233.

التنمية في بعدها السياسي تواجه معضلات عدم الإستقرار السياسي، وهذا ما يؤدي إلى تسخير إمكانياتها ومجهودها في سبيل استثبات أركان النظام القائم، للوصول إلى حالة الإستقرار السياسي[1].

الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الإستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الإجتماعي وتداول القوة الإقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع وعبر الطبقات الإجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز، وتسير عجلة التنمية السياسية بثبات[2].

وينظر بعض الباحثين إلى إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الإستقرار السياسي[3]، وهذا يدل على أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الإجتماعية العديدة[4].

يتضح أن المأسسة والأمن يولدان الإستقرار السياسي، والإستقرار السياسي يسمح بتحقيق أهداف التنمية السياسية.

2. الأبعـاد الإجتمـاعية للتنميــة:

كلما بـُذِلت الجهود في سبيل التنمية الإجتماعية كلما إرتقى المجتمع بحضارته وإرتفعت أمته وعَظُم وطنه.

تركز التنمية من خلال بعدها الإجتماعي على وضع الشعوب في المقام الأول في عمليات التنمية، وعلى الإحتواء الإجتماعي للفقراء والضعفاء وتحسين المستوى المعيشي، وعلى بناء مجتمع متماسك أين النظم التعليمية والتربوية والصحية متطورة، قوية، ومستوفية لمبادئها.

أ. المستوى المعيشي:

---

1) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص 211.

2) **نفس المرجع**، ص 212.

3) علي الدين هلال، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، مصر، الهيئة العامة للكتاب بالإسكندرية، دون طبعة، 1978، ص149.

4) عبد المتجلي يحيى، **التنمية السياسية في العالم الثالث**، مجلة الباحث العربي، العدد9، أكتوبر، 1986، ص77.

يرتبط المستوى المعيشي إرتباطا وثيقا بجودة الحياة، ويستخدم للدلالة على؛ مستوى الثروة، مستوى الراحة، ومستوى السلع المادية والضروريات الموجودة، لفئة معينة في منطقة معينة. وهو ما يعني أن المستوى المعيشي يستخدم للدلالة على؛ الحالة الإقتصادية، الحالة النفسية، والموقع المجتمعي، للفرد أو للأسرة أو للدولة[1].

مؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين هما؛ مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور، وهما بآن واحد شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة، لكن لكل منهما على حدى ليس له دلالة إقتصادية عميقة ولا يحمل أية دلالة إجتماعية، يسمح عبر قدرته على التنبؤ بالميل العام للتطور الإجتماعي[2].

يختلف المستوى المعيشي من بلد لآخر، وعليه توجد عدة تقسيمات لمؤشرات قياسه، وعلى العموم من أهم مؤشرات قياس المستوى المعيشي:

- مستويات الإستقرار السياسي والثبات الإقتصادي؛
- مدى إحترام الحريات السياسية والدينية؛
- معدلات النمو الوطنية والناتج المحلي الإجمالي؛
- مستوى الدخل وعلاقته بنسبة ما ينفقه المواطنون متوسطي الدخل على سد بعض إحتياجاتهم الأساسية، فكلما زادت النسبة المخصصة من دخل الفرد للإنفاق على الغذاء، دَلَّ ذلك على إنخفاض مستوى المعيشة في الدولة؛
- حجم توافر الوظائف وجودة الخدمات؛
- معدلات الفقر ونسبة التضخم: إنخفاضها وإرتفاعها؛
- مدى جودة المساكن والقدرة على تحمل تكاليفها؛
- متوسط العمر وعدد أيام الإجازات في السنة؛
- توفر أو مجانية التعليم والوصول لرعاية صحية جيدة؛
- نسبة التلوث البيئي والمساحات الخضراء مقارنة بعدد السكان.

صندوق النقد العربي (FMA) الذي يُصدِر سنويا منذ عام 1980، ما يعرف بـ "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، على أساس عملية تشاركية–تعاونية بين أربع منظمات عربية وهي القطاع الإقتصادي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، يعتبر أن مستويات البطالة، مستويات التضخم،

---

1) أيمن مزاهرة وآخرون، **إقتصاديات الأسرة وإدارة المنزل**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002، ص 39.

2) قدري جميل، **أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة**، **نقلا من**:
www.mafhoum.com/syr/articles_07/jamil.pdf، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي والعائلي والحكومي، مستويات الفقر، توزيع الدخل، مدى توفر المياه الصالحة للشرب، ومدى توفر الصرف الصحي، هي مؤشرات قياس المستوى المعيشي[1].

وأما في الجزائر، ومن خلال الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشرات قياس المستوى المعيشي هي مستوى البطالة، مستوى الدخل، مستوى التغطية الإجتماعية، مؤشر أسعار الإستهلاك، كلها مقارنة بالنمو الديمغرافي والكثافة السكانية[2].

ب. التربية والتعليم:

التربية هي الآلية المرنة التي عن طريقها يمكن تغيير السلوك أو تعديله أو الإحجام عنه، وتُعنى بتفعيل دور إيجابي للإنسان في محيطه، من خلال تشكيل؛ شخصيته، قدراته، أفكاره، ومنهجه[3].

أما التعليم فهو تلك العملية المنَظَّمة التي يمارسها المعلِّم بهدف نقل المعارف والمعلومات إلى فئة المتعلِّمين، ويُعنى بتفعيل دور إيجابي للمتعلم في محيطه[4].

وتربط منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (UNESCO) التعليم بالتربية حين تعريفها للتعليم، حيث ترى فيه تطويرا لقدرات الأفراد بعد تكوينهم، في المؤسسات التربوية، تكوينا شاملا ومتكاملا، فرديا أو إجتماعيا، لتأهيلهم المشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية، ومن المهم أن يشكل التعليم وسيلة لتمكين الأطفال والكبار على السواء من المشاركة بفعالية في تحول المجتمعات التي يعيشون فيها، ومن الضروري أيضاً أن يشدد التعلم على القيم والمواقف والمسالك التي تعلم الأفراد طريقة العيش المشترك في عالم بات متنوعاً ومتعدداً. وفي عام 1960، إعتمدت اليونسكو إتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، ببرنامج يتطلع إلى تعزيز الإجراءاته التعليمية لتطوير مقاربات جديدة في التعليم من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز [5].

وعليه، يعتبر التعليم بمؤسساته التربوية، من مدارس وكليات وجامعات ومعاهد ... من أهم قطاعات التنمية الإجتماعية، وهناك علاقة ترابطية بين العملية التعليمية–التربوية والعملية التنموية، وتتضح أهمية التعليم والتربية في العملية التنموية من خلال ما يلي[6]:

---

1) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، **نقلا من**:
www.amf.org.ae/ar/jointrep، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

2) **نقلا من**:
www.ons.dz، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

3) مهوني مليكة، **تخطيط المدى الطويل للتربية والتعليم**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005–2006، ص ص 2–4.

4) فاطمة صباح، **أثر التعليم على النمو الإقتصادي**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005–2006، ص ص 8–10.

5) **نقلا من**:
http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/fight-against-discrimination/role-of-education، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

6) علي دحمان محمد، **تقييم نفقات الصحة والتعليم: دراسة حالة لولاية تلمسان**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010–2011، ص ص 69–81.

- التربية من شأنها أن تسهم في غرس قيم المواطنة السليمة لدى الفرد، لكي يتسنى له أداء واجباته المجتمعية؛
- يقوم التعليم والتربية باستئصال الفوارق الإجتماعية بين الأفراد من جذورها، وبإزالة المعوقات الثقافية الهدامة؛
- التعليم والتربية مؤطران للأفراد ووسيلتي تنمية معارفهم ومهاراتهم اللازمتين لحياة هنيئة؛
- التعليم والتربية يَصُبّان في مسار التنمية البشرية والتغيُّر السلس للمجتمعات نحو الأفضل.

ت. الصحة:

"بالرغم من أنه يمكن بيع وشراء الخدمات الصحية إلا أن الصحة ليست كذلك، فلا يمكن الإتجار بالصحة ويصعب تعريف الصحة، بل أن قياسها أصعب، إذ أن التمتع بحالة الصحة الجيدة لا تعني الحياة فقط بل تعني القدرة على التمتع بها"[1].

تهدف منظمة الصحة العالمية إلى جعل كل الشعوب في أعلى مستوى ممكن من الصحة، وعليه عرّفت الصحة في مادتها الأولى من ميثاقها، على أنها "حالة من إكتمال السلامة بدنيا وعقليا، لا مجرد الخلو من المرض أو العجز"[2].

تأثير الصحة على التنمية يتجلى لما تؤديه من زيادة في القدرات البشرية، وبإعتبارها إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، تبرز المؤشرات الآتي ذكرها كمتغيرات تقييمية للدور التنموي للصحة[3]:

- تحقيق مستوى عالي من الصحة يساعد على زيادة معدلات النمو، فالإستثمار في الصحة أصبح أداة من الأدوات المؤدية لنجاح السياسات العامة للدول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، التكلفة الصحية الباهضة تقف حاجزا وتحسين الأحوال الصحية، وعليه فتح قطاع الصحة للخواص بوسعه أن يحطم هذا الحاجز؛
- الإنفاق على الصحة، حاله حال الإنفاق على التعليم، يؤدى إلى تحسين الأداء الخدماتي في المجال الصحي، الذي ينعكس مباشرة على جودة الموارد البشرية، وفترة العمر –إطالتها– وقوة العمل –تعبئتها–؛
- للأمراض أعباء على العملية التنموية:
  - العبئ الأول: برامج مواجهة الأمراض المعدية تتسم بالتكلفة العالية.
  - العبئ الثاني: الإنتقال الكبير في أسباب الوفاة والعجز، من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير المعدية، يستلزم مستوى عالٍ من التعبئة البشرية، بهدف تحسين خدمات الطوارئ والعلاج، وتحسين مراكز إعادة التأهيل.

---

1) طلعت الدمرداش، **إقتصاديات الخدمات الصحية**، مصر: مكتبة القدس، الطبعة الثانية، 2006، ص 17.

2) عبد المحي محمود حسن صالح، **الصحة الهامة بين البعدين الإجتماعي والثقافي**، مصر: دار المعارف الجامعية، دون طبعة، 2003، ص 17.

3) محمد العيد حسيني، **السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990–2012**، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012–2013، ص ص 47–56.

كذلك، تعبِّر مؤشرات؛ معدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة ونطاق الخدمات الصحية والإنفاق على الصحة ...، عن مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول، كما يدل على مستوى نجاح النظام الصحي في أي بلد[1].

3. الأبعاد الإقتصادية للتنمية:

"التنمية الإقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات إقتصادية معينة، بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية"[2].

فالتنمية الإقتصادية عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الدخل الفردي، إلى تحقيق وتعزيز النمو الإقتصادي، وجعل الدولة أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع بالإيجابية، ويُحَسِّن بيئته الداخلية[3].

فهي عبارة عن عملية تحوّل في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية نحو الأفضل وفقا لمفهو الدولة الإطار، وعليه لتحقيق أهداف البرامج التنموية الإقتصادية يجب إيجاد تنمية إجتماعية ووعي الساسة بضرورتها[4].

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية في المجال الإقتصادي أهمية كبيرة للدولة وفي حياة الفرد والمجتمع، يمكن أن نلخص منها ما يلي:

- زيادة الدخل الفردي للمواطنين وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم؛
- توفير فرص العمل للمواطنين وبالتالي تطويق البطالة؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة وبالتالي إشباع حاجيات المواطنين؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية البشرية؛
- القضاء على الطبقية المجتمعية؛
- تسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن الوطني[5].

لكن لتحقيق هدف التنمية في المجال الإقتصادي، يجب مراعاة ما يلي:

- "التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛

---

1) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2016**، المرجع السابق، ص 51.

2) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي البثني، **التنمية الإقتصادية: مفهومها، نظرياتها، وسياساتها**، مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 2004، ص 22.

3) محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أطوحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2008-2009، ص 14.

4) علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض**، عمان: دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.

5) محمد أحمد الدوري ومحمد أحمد الداوي، **التخلف الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1983، ص 53.

- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الإقتصادية الملائمة؛
- توفير الأمن والإستقرار؛
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم مراحل التنميـة الإقتصادية التخطيط، لأنه يقدم مجموعة من المبادئ والسياسات المنسقة مركزياً تستخدم كإطار يتم الاسترشاد به يوميا[2].

مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة تُستخدَم مجموعة من الوسائل والمؤشرات، لقياس مدى نجاح التّنمية الاقتصاديّة في المجتمع، ومن أهمها[3]:

- الناتج القومي الإجمالي: يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المُنتَجةِ بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة.
- الناتج المحليّ الإجمالي: يساعد على التعرف على مدى نجاح التنمية الإقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المُنتَجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري.

يتضح أن للتنمية بُـعدًا إقتصاديا لما لها أثر على زيادة الدخل الوطني، زيادة الإنتاجية، وزيادة الإدخار، ولإسهامها في تنمية التجارة وفي تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

1) ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية**، (ترجمة محمود حامد)، السعودية: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 49.

2) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 77-78.

3) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي البثني، **المرجع السابق**، ص 31.

المبحث الثاني: الإتجاهات الرئيسية للتنمية

تبرز أهمية التنمية في الحياة الفردية للفرد والسياسية والإقتصادية للمجتمعات، ومن خلال ما أولته مختلف الإتجاهات التنظيرية من إهتمام.

يتوقف المبحث عند تبيان ما جاءت به أهم وأبرز هذه الإتجاهات التنظيرية (الإتجاهين الرأسمالي والإشتراكي، والإتجاه الحديث: التنمية المستدامة)، وبيان كيف شكلت التنمية أحد أهم محاور إهتمامها.

المطلب الأول: الإتجاه الرأسمالي

اتصف الإتجاه الرأسمالي بتأكيده على حتمية التغير، واعتباره عملية مستمرة وبطيئة أحيانا، فعندما تتحقق التنمية يمكن التمييز بين المجتمعات وتموقعها على مستوى مقياس التطور، وهذا الإتجاه يرى أنه كلما ارتفعت مكانة المجتمع على سلم التطور كلما بات قريبا في نوعيته إلى المجتمعات الصناعية.

وينظر الإتجاه الرأسمالي إلى التخلف على أنه مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع لتحقيق التنمية، ويندرج في خضم هذا الإتجاه أربعة (04) إتجاهات فرعية أخرى، وهي كالآتي[1]:

1. الإتجاه التطوري المحدث:

لقد حاول من خلاله والت ويتمان روستو (1916-2003) وضع بديل للنظرية الماركسية بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، ورأى أن التغير الإجتماعي والإقتصادي يحدث حين التغلب على المعوقات التي تسببها التقاليد، ويمكن وضع كل المجتمعات في فئة من الفئات الخمس أو في مرحلة من مراحل النمو الإقتصادي التالي ذكرهم[2]:

أ. المرحلة التقليدية أو فئة المجتمع التقليدي: تضم هذه المرحلة مجموعة كبيرة من المجتمعات، على تنوعها، تحوز على عديد الصفات المشتركة التي تتضمن التكنولوجيا وعلم ما قبل نيوتن، واقتصاد قائم على الزراعة والحرف، ونظام تواصل اجتماعي يقوم على القرابة.

ب. المرحلة المؤهلة للإنطلاق: في هذه المرحلة بدأت التغيرات المؤسساتية، فإقتصاديا تطورت الزراعة وزاد حجم المبادلات التجارية، واجتماعيا ظهرت النخب وطرحت أفكار جديدة تحررية سبقت التقدم الإقتصادي والإجتماعي.

ت. مرحلة الإنطلاق: تعرف هذه المرحلة بأنها مرحلة التغلب على العقبات التنموية، فتبدأ الزراعة بالتطور والنمو الملموس في مجال الإنتاج، يستغرق كل ذلك نحو العشرين (20) سنة.

---

1) عادل مختار الهواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية**، مصر: دار المعارف الجامعية، دون طبعة، 1998، ص 185.

2) سهير حامد، **المرجع السابق**، ص ص 26-29.

ث. مرحلة النضج: هي مرحلة الإستثمارات من الدخل القومي، وتموضع النظام الإقتصادي في كنف النظام العالمي، والتعقيد التكنولوجي، والإصلاحات السياسية.

ج. مرحلة الإستهلاك الوفير: هي مرحلة الإستهلاك الكبير، التخصص القطاعي والخدماتي، وقوة الإنتاج، وأين يتم التركيز على الضمان والرعاية الإجتماعيين[1].

2. إتجاه النماذج والمؤشرات:

يمثل هذا الإتجاه تالكوت بارسونز (1902-1979) وبارثولد فرانك هوزيليتز (1913-1995)، ويقوم على إمكانية التفريق بين المجتمعات المتقدمة والنامية، اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تسمح التعرف على الدول المتقدمة والنامية، "فالقدرة التكييفية للمجتمع تمكنه تدريجيا من التخلص من خصائص التخلف والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على خصائص التقدم"[2]. اتفق بارسونز مع هوزيليتز حول الخصائص الثلاث الأولى، ورأى أن "المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات التوجيه نحو الأداء وتخصيص الدور، أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية وتشتت الدور"[3].

3. الإتجاه السيكولوجي:

يمثل هذا الإتجاه ديفيد ماكليلاند (1917-1998)، ويرى أن التغيير يتوقف على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، وأن عملية التنمية تؤدي إلى التغيير الموجه في المجتمع، فالتنمية والتغيير مسألة نفسية قبل كل شيء، هما رهن القيم والحوافز والسلوكات، وهو ما يعني أن المجتمع الذي حقق تنمية هو ذلك المجتمع المتصف أفراده بالإبتكار والقدرة والدافعية في سبيل الإنجاز.

4. الإتجاه الإنتشاري:

يمثل هذا الإتجاه ولبرت مور (1914-1987) ودانيال ليرنر (1917-1980)، ويرون أن التنمية تتحقق إثر تثقيف الدول المتقدمة للدول النامية من خلال العمل على نقل العناصر المادية والثقافية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تعم كل الإقليم. فهذا الإتجاه يعير أهمية خاصة للعلاقات الإقتصادية والسياسية بين البلدان الغربية وبقية العالم، وما يؤاخذ عن هذا الإتجاه هو أنه ركز على انتشار ثقافة وحضارة المنظومة الغربية[4].

---

1) عادل مختار الهواري وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 188-190 .

2) عادل مختار الهواري وآخرون، **المرجع السابق**، ص 196.

3) علي غربي، **التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية**، بسكرة: المطبوعات الجامعية، دون طبعة، 2001-2002، ص 27.

4) علي غربي، **نفس المرجع**، ص 22.

المطلب الثاني: الإتجاه الإشتراكي

التنمية في الفكر الإشتراكي تتحقق بتغيير حالة التبعية، والعمل بمبدأ التخطيط الواعي الذي يستلزم تعبئة الموارد البشرية والطبيعية بطريقة ذكية.

1. الماركسية الكلاسيكية:

تعالج النظرية الماركسية قضايا التخلف والتنمية والتقدم من خلال؛ مفهوم الصراع (الذي يدفع لتحقيق التطور)، العوامل الإقتصادية (المحددة لوضع المجتمع وبنيته)، والمراحل التاريخية (التطور الجدلي للمجتمعات والعلاقات الطبقية).

التخلف الحاصل في المجتمعات يمس قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتناقض الموجود بين شكل الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو مشكلة التنمية، فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الإستقرار في الحياة الإجتماعية والإقتصادية[1].

يمكن تلخيص أفكار كارل ماركس (1818-1883) بخصوص التنمية والتخلف فيما يأتي بيانه[2]:

- أثر المفهوم الديالكتيكي: فالمرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم بنقده ويضع له قضية عكسية؛
- طبيعة العلاقة بين البناء الإقتصاد الأساسي والبناء الفوقي (العلوي)؛
- الثورة مرحلة حتمية، وهي محصلة الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد؛
- الشيوعية هي قمة التطور والتنمية.

2. الماركسية الجديدة:

ترى الماركسية الجديدة (النيوماركسية) أن التنمية تحقق غايات وطنية، ومن أهم روادها بول باران، مير جاليه، شارل بتلهايمر، هيربرت لوفيفر ماركيوز، ... أما أهم الممارسين؛ فرانس فانون، ماوتسي تونغ، ستالين في نموذج استراتيجية التصنيع القسري ...[3].

على خلاف الماركسية التقليدية، الماركسية الجديدة تعتبر مشكلة التخلف وليست التنمية هي تحصيل للإنتشار والتوسع العالميين للرأسمالية، وتركز على الخصوصيات التاريخية للأمم ودور الدولة الأمة في التطور الإجتماعي، كما يرى هذا الإتجاه أن التحول النموذجي للأشكال الإجتماعية، وعلى وجه الخصوص المجتمعات الرأسمالية، يُمكِّن المجتمعات النامية من الوصول إلى التقدم دون صراعات وثورات عنيفة.

إلا أن النقد الموجه للماركسية الجديدة هو نظرتها لقضيتي المساواة والعدالة في توزيع الثروة العالمية، حيث اعتبرت الرأسمالية إستعمارا بشكل جديد، تستغل العولمة أبشع استغلال[1].

---

1) محمد باقر الصدر، **إقتصادنا**، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة العشرون، 1987، ص 329.

2) عادل مختار الهواري وآخرون، **المرجع السابق**، ص 206.

3) جراهام كرو، **الإجتماع المقارن والنظرية الإجتماعية ... ما بعد الثلاث عوالم**، (ترجمة جمال أبو شنب)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، 1997، ص 137.

المطلب الثالث: الإتجاه الحديث للتنمية

يُتَرجَم الإتجاه الحديث للتنمية من خلال ما يُصطلح على تسميته بـ "التنمية المستدامة"، الذي كان محصلة تنامي الوعي المحلي والدولي بقضايا البيئة والمجتمع، وبضرورة تأمين إحتياجات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال القادمة[2].

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية "الهادفة إلى التوافق والتكامل بين البيئة ومقتضيات التنمية، من خلال ثلاثة أنظمة هي:

أ. النظام الحيوي للموارد:

يعني القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الإقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة.

ب. النظام الإجتماعي:

يعني توفير العدالة الإجتماعية لجميع الفئات المجتمعية.

ت. النظام الإقتصادي:

يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى:

- التحسن المستمر في نوعية الحياة؛
- القضاء على الفقر بين فئات المجتمع؛
- المشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع؛
- تحسين إنتاجية الفقراء؛
- تبني أنماط إنتاجية استهلاكية مستحدثة؛
- الإنضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع"[3].

ليتطور الإهتمام بالإستدام على مستوى النسق الدولي عبر أربعة محطات تاريخية رئيسية وهي[4]:

أ. سنة 1972: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة؛

---

1) جراهام كرو، **المرجع السابق**، ص ص 138-140.

2) ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة ومعاييرها**، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 1، جانفي، 2005، ص 23.

3) مأمون أحمد محمد النور، **التنمية المستدامة**، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 361، جمادى الثاني 1433هـ، ص 57.

4) العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2010-2011، ص ص 16-21.

ب. سنة 1987: تقرير لجنة برونتلاند؛

ت. سنة 1992: مؤتمر ريو دي جانيرو؛

ث. سنة 2002: قمة الأرض بجوهانسبورغ.

حيث رأت لجنة برونتلاند* في التنمية المستدامة أنها تلك التنمية الآخذة بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، بينما أقر المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية، في ريو دي جانيرو، بضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحوٍ متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

وليلي هذا الإهتمام على المستوى التطبيقي، إهتمام على المستوى النظري، فتعددت التعاريف والمفاهيم، إلا أنها لم تشهد إختلافا جوهريا، بل اتفقت جميعها على أن للتنمية المستديمة ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

أ. الأبعاد البشرية[2]:

- التنمية المستدامة مرادفة لترشيد النمو الديموغرافي السريع، الذي غالبا ما يؤدي إلى تطويق البرامج التنموية وإلى تقليص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن؛
- التنمية المستدامة تسعى إلى عقلنة التوزيع السكاني من خلال النهوض بالتنمية القروية للمساعدة على حد حركة الهجرة نحو المدن التي تؤدي إلى عواقب بيئية ضخمة؛
- كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا بما في ذلك فئة النساء، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية والقضاء على المجاعة وتعميم الصحة والتعليم.

ب. الأبعاد الاقتصادية[3]:

- تمظهرت التنمية المستدامة إثر تزايد حصة الإستهلاك الفردي على حساب تناقص الموارد الطبيعية من نفط وغاز وفحم، والتبديد المتواصل للموارد الطبيعية، وهي الأمور التي دفعت للسعي نحو إيقاف ذلك عبر إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة؛

---

* لجنة برونتلاند هي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، تأسست عقب دعوة الأمين العام للأمم المتحدة (آنذاك خافيير بيريز دي كويلار) في عام 1983، لتطوير التنمية المستدامة مفهوما وأداءً.

1) ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة من منظر الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1، جانفي، 2009، ص 23.

2) عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ص 11، **نقلا من**:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&sqi=2&ved=0ahUKEwispb_O24_UAhVKNxQKHd3oDHgQFggIMAE&url=http%3A%2F%2Feco.univ-setif.dz%2Fseminars%2Fddurable%2F07.pdf&usg=AFQjCNEEFoowkh4ap09QS6N-f-1000SkUA، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

3) عماري عمار، **المرجع السابق**، ص ص 8-10.

- التنمية المستدامة فرضت تحمل البلدان المتقدمة مسؤولية كوننة التلوث ومعالجته، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كان كبيرا بدرجة غير متناسبة؛
- التنمية المستدامة تهدف لتقليص تبعية البلدان النامية والمتخلفة، وتنمية قدراتهم الذاتية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي والمساوات في المداخيل وفي توزيع الموارد وفي فرص التعليم والخدمات الإجتماعية؛
- التنمية المستدامة تعني تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

ت. الأبعاد البيئية[1]:

- بالنسبة للأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، نلاحظ أن الإفراط في إستخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى فقدان التربة إنتاجيتها وإلى التقليص من غلتها، كما يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية ... وهو ما يستلزم حماية الموارد الطبيعية وإستخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، والعمل على استحداث ممارسات زراعية خضراء؛
- التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أيضا أن يتم صيانة ثراء الأرض (التنوع البيولوجي) للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء صيغ الإنقراض وتدمير الملاجئ الإيكولوجية؛
- كما تعني حماية المناخ من الاحتباس الحراري وما يؤدي إليه من زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية.

1) عماري عمار، **المرجع السابق**، ص ص 11-13.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية

ينطلق الوصول إلى بيان العلاقة بين الأمن والتنمية من:

1. تحديد مفهوم الأمن؛
2. تحديد مفهومي تنمية الأمن وأمن التنمية؛
3. تحليل ترابطية الأمن والتنمية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن السياقات المعرفية واللغوية، يجب الإشارة إلى أن هذا المفهوم تطور عبر عديد الحضارات والمدارس الفكرية، ويعد من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، ومن أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي تفتقر إلى تعريف محدّد قاطع.

"لغة الأمن هو ضد الخوف ... نقيض الخوف، أمِنَ فلان يأْمَنُ أمْناً وأمَناً ... وأمَنَةً وأمانا فهو آمنٌ. والأَمَنةُ: الأمنُ"[1].

أما إصطلاحا، فالأمن هو:

"تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيـار داخلي"[2].

أو هو "كل تصرفات المجتمع التي يسعى من خلالها إلى القيام بحفظ حقه في البقاء"[3].

وفي ذلك يرى باري بوزان أن الأمن مفهوم معقد، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له والإنتهاء بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية، ليخلص في الأخير إلى إعتبار الأمن عملا تحرريا من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تُعتبر معادية، وأساس الأمن هو البقاء.

---

1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم بن منظور، **لسان العرب**، (المجلد الأول)، بيروت: دار صادر، الطبعة السابعة، 2011، ص 162.

2) عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، (الجزء الأول)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون طبعة، دون سنة صدور، ص 331.

3) عبد الرحيم بن محمد المغذوي، **المرجع السابق**، ص 332.

المطلب الثاني: مفهوم أمن التنمية وتنمية الأمن

أولا: مفهوم أمن التنمية

"يربط فريق من الباحثين –آموس غوردن ووبليام تايلور– بين الأمن والتنمية، ويذكران أنه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وقليمها من التهديدات الخارجية، فإن المفهوم الواسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك، لأنه يتضمن حماية المصالح الإقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها التي يهدد فقدانها وجود الدولة وبقائها"[1].

ومن خلال التعريف المذكور يمكن القول بأن أمن التنمية يقصد به "توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الإطمئنان والإستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل إستمرارها وإستدامتها وإنطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع، وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي"[2].

أما فيما يخص مستويات أمن التنمية فهي تشتمل على مستويين؛ المستوى الكلي العام، المتعلق بأمن الدولة وأمن المجتمع، والمستوى الجزئي–النوعي، المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية، بالإضافة إلى أمن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات، كما نلاحظ أن أمن التنمية متعدد الأبعاد؛ إقتصادية، سياسية، إجتماعية، ثقافية، وتقنية. ونستنتج أن للأمن التنموي خاصيتين أساسيتين هما[3]:

أ. تعدي أمن التنمية النطاق الجغرافي الداخلي ليصل إلى النطاق الجغرافي الخارجي؛
ب. وجدود إرتباط بين مستويات الأمن التنموي نتيجةً للتفاعلات الواسعة بين أجهزة الأمن.

ثانيا: مفهوم تنمية الأمن

يقصد بتنمية الأمن عملية التطوير، المؤسسي والعملياتي والإستراتيجي، المستمر لأجهزة الأمن، بغية الوصول إلى مستوى راقٍ من الكفاءة والفعالية، ويستلزم المفهوم المعاصر للأمن ضرورة الإلمام بما يلي[4]:

- المكون الإقتصادي للأمن: لأن للنشاطات الأمنية مردودات إقتصادية تندرج في عملية حساب تكلفة وعائدية مقتضيات تنمية الأمن؛

---

1) علي عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي**، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 105، 2005، ص 12.

2) محمد سعد أبو عامود، **الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن**، مصر: جامعة حلوان، دون سنة نشر، ص 6، **نقلا من**: www.policemc.gov.bh/reports/2012/.../634641386643428825.pdf، تاريخ الإطلاع (09-03-2017).

3) **نفس المرجع**، ص 7.

4) **نفس المرجع**، ص 9.

- إمكانية إسهام تحقيق الأمن في زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات وقطاعات الدولة؛
- إسهام الأجهزة الأمنية في التطوير البحثي، بحكم أن عديد التكنولوجيات مهدها منظمات أمنية؛
- لتنمية الأمن بعداً سياسيا، يُكسِب النظام السياسي القائم الشرعية والمشروعية؛
- لتنمية الأمن بعداً إجتماعيا، يؤدي إلى تحقيق التماسك المجتمعي، والإلتفاف حول المشاريع الوطنية؛
- لتنمية الأمن بعداً إقتصاديا، حيث تحقيقه يجذب الإستثمارات الداخلية والخارجية.

"هناك مجموعة من الإستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن، يمكننا أن نشير إلى أهمها، وذلك على النحو التالي"[1]:

أ. إستراتيجية بناء الشراكات الأمنية، على المستويين الداخلي والخارجي؛

ب. إستراتيجية بناء شبكات قوية وفعالة للإتصالات الأمنية، على المستويين الداخلي والخارجي؛

ت. إستراتيجية الإنتاج المعرفي في شقه الأمني، ثم تعميمه على المستويين الداخلي والخارجي؛

ث. إستراتيجية التطوير الإداري المستمر، للتأقلم مع المستجدات اليومية، ما يرفع مستوى الإستعداد للتعامل مع أية حالة طارئة؛

ج. إستراتيجية التثقيف الأمني، لتعريف المجتمع بالأبعاد والرؤى الأمنية التنموية وأهمية المكون الأمني في تيسير الأنشطة الدولاتية، وضرورة المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والإستقرار اللازمين للعملية التنموية.

المطلب الثالث: ترابطية الأمن والتنمية

ربط روبرت ماكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي بعد ذلك، تحقيق الأمن بتحقيق التنمية، حيث جاء في مؤلفه "جوهر الأمن" الصادر عام 1968، أن:

"الأمن هو التنمية، فالأمن هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ... إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا مجال للحديث عنه ... فهو يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة ..."[2].

والتنمية وفقا لماكنامارا تعني التقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن.

وربط الأستاذ بطرس غالي، الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة، بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات، ووصل إلى نتيجة مفادها أنه لا تنمية من غير أمن ولا أمن من دون تنمية. وهو بهذه

---

1) محمد سعد أبو عامود، **المرجع السابق**، ص 9.

2) عبد الرحيم بن محمد المغذوي، **جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع السعودي وتنميته وازدهاره**، السعودية: منشورات الجامعة الإسلامية، العدد 108، السنة الجامعية 1419هـ-1420هـ، ص ص 332-333.

النتيجة يدعم قناعات ماكنامارا، حيث يقول في إحدى مذكراته أن العالم شهد كيف أدى التدهور في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية إلى نشوء الصراع السياسي والنزاع العسكري، ولا ينبغي أن يخون الإضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن على حساب مسؤولياتها عن التنمية، وإنما من الضروري السعي إلى تحقيق السلام والتنمية بطريقة متكاملة تشد بعضها أزر بعض[1].

كما ربطت هيئة الأمم المتحدة بين موضوعي التنمية ونزع السلاح، وأولتهما عناية خاصة، لدرجة أن نظمت قمة أممية احتضنتها مدينة نيويورك، في الفترة الممتدة ما بين 24 أوت 1987 و11 سبتمبر من نفس السنة، خُصِّصت أساسا للنظر في طبيعة هذه العلاقة وتشابكهما[2].

بات الترابط والتداخل بين الأمن والتنمية، على المستويين الدولي والمحلي، متفق عليه، على اعتبار أن انتقاء الأمن معناه انعدام الرفاه الإجتماعي والراحة الإقتصادية ... ومع ذلك فإن التنمية بالقياس إلى شمولية دلالاتها، طالما أنها تحتوي معنى التطور السياسي والنضج الإداري والحكامة التسييرية، فإنه من شأنها أن تقلص أسباب الإخلال بالأمن. وهو ما يعني أن للمجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية موقع في معادلة الأمن والتنمية، فمن جهة، اللاأمن يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى، ويصرف النظر عن المشاريع التنموية الموازية استنادا لمبدأ الآولويات، وهي الأمور التي تؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية على عديد الأصعدة، ومن جهة آخرى، تحقيق النمو والتنمية يؤدي إلى الإنتقال لمجال الصناعات المدنية والعسكرية، ولمجال النقل والمواصلات، وهي المجالات التي تتيح ركيزة أساسية لخدمة الأمن الوطني وضمان إستقرار المجتمع ونمائه. كما أثبت الواقع أن العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية هي آلية مانعة للتوترات الإقتصادية والإجتماعية، فالتنمية تنعكس مباشرة على تحقيق الأمن والاستقرار وزيادة الرفاه الإجتماعي، فنلاحظ الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة تعاني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتردي الخدمات، وبالتالي لا يمكن تلبية المتطلبات الأساسية في ظل ضعف وانخفاض معدلات التنمية التي بدورها تؤدي إلى عدم الإستقرار واختلال الأمن وزيادة الحركات الإحتجاجية وارتفاع معدلات الجريمة ... [3].

---

1) محمد الحمامصي، **دراسات بطرس غالي ومقالاته**، **نقلا من**:
http://www.middle-east-online.com/?id=231215، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

2) **نقلا من**:
http://www.un.org/ar/globalissues/disarmament/، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

3) نصر الدين الأخضري، **الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والإلتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية**: **نقلا من**:
بوحنية قوي وآخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 368.

المبحث الرابع: مقاربات الدور التنموي للمؤسسات العسكرية

إتجهت هذه المقاربات إلى دراسة الإسهامات التنموية للمؤسسات العسكرية (الجيوش) في إطار العلاقات المدنية–العسكرية.

إنقسمت هذه المقاربات إلى إتجاهين متمايزين من حيث منطلقاتها التقييمية؛ مقاربات تنطلق من المكونات البنيوية والخصائص الهيكلية والتنظيمية للجيش، ومقاربات أخرى تبحث في هذا الدور إنطلاقا من ظروف البيئة الموضوعية للجيش.

المطلب الأول: الواقعيين الجدد

هي المقاربة التي بحثت في النتائج والأداء التنموي للجيش، انطلاقا من مكونات وخصائص الجيش، أي انطلاقا من المعطيات الهيكلية التنظيمية والبنيوية أو المؤسسية للجيش، وهو الإتجاه الذي مثلته مجموعة من الدراسات النموذجية المبكرة ضمن الجيل الأول للعلاقات المدنية العسكرية المتزامن والموجات الأولى للإنقلابات العسكرية، كما كان النموذج المهيمن على نظرية التحديث ابتداء من نهاية الخمسينيات إلى غاية السبعينيات، يتمحور مضمون مداخلات الواقعيين الجدد، مع كل من لوسيان باي، مانفرد هالبرن، دلار، كولمان، ادوارد شيلس، وليام غوتريدج، رانكين ...، حول توظيف مجموع الإمتيازات التنظيمية التي تمنح الجيش فعالية وأسبقية مقارنة بالمنظمات المدنية في عملية التحديث [1].

فالجيش ومع ميلاد الدولة الحديثة كان الأكثر تنظيما وتماسكا مقارنة مع المجموعات السياسية الأخرى والشق المدني في المجتمع، وكان الأكثر عقلانية وإلتزاما بمسائل التحديث، فاعتبر الواقعيين الجدد التدخلات العسكرية، للجيوش الوطنية أو القومية، رد فعل طبيعي اتجاه الإدارة المدنية الفاسدة وغير الكفؤة[2].

يرى الواقعيون الجدد أن من بين العوامل التي جعلت المؤسسات العسكرية الأكثر تطورا وتكاملا مايلي:

- "حداثة الجيش من الناحية التقنية بالإضافة للتفوق التكنولوجي؛
- نموذج التنظيم والحساسية اتجاه التخلف التكنولوجي، بالنسبة للوسيان باي؛

---

1) الطاهر بيداني، **تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية، نقلا من:**

نسيم بهلول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 201.

2) الطاهر بيداني، **نفس المرجع**، ص 202.

- القدرات التنظيمية والخبرات الفنية والإدارية العالية للجيش، بالنسبة لجونسون؛
- التنظيم الهرمي، الوضع الرمزي، طبيعة الحياة العسكرية، التثقيف العسكري، ونجاحهم في الحد من الولاءات الفرعية والعصبية (العشائرية والقبلية والإثنية وحتى الدينية)، بالنسبة لكولمان وبريس؛
- تمثلها في المؤسسة الواقية من تطور الإضطرابات الإجتماعية، بالنسبة لكلار؛
- تمثلها في المؤسسة الوحيدة القادرة على التوفيق بين مختلف التوجهات المتعارضة وتعويض انقسام النخب المدنية، بالنسبة لجوزي نان؛
- انتماءات هيئة الضباط للطبقة المتوسطة يتيح للجيش الربط والتوفيق بين مختلف احتياجات الطبقات الإجتماعية الدنيا والعليا، بالنسبة لمالفريد هالبرن"[1].

المطلب الثاني: الإتجاه المؤسسي

مثلت مداخل المدرسة النظامية أو المؤسساتية أساس علم الإجتماع العسكري، والتي استندت كليةً على فرضية المقارنة بين الجيش والبيروقراطيات المدنية كنقطة استدلالية وتعليلية في تفسير الحركة السياسية للجيش والظاهرة العسكرية عموما، وبالتركيز أساسا على الإستثناءات التنظيمية الممنوحة للجيش قياسا على باقي المؤسسات كأسباب مفسرة ومتحكمة في حركته السياسية.

وظف الإتجاه المؤسسي، مع كل من صامويل فاينر، موريس جانوفيتز، أدوين لوين، روبرت دالكيث هوبكنز، كلود ايك، روبرت دال، ...، النماذج البيروقراطية الرسمية للجيش وباقي الخصائص التنظيمية للجيش كعوائق تحديث أكثر منها إمتيازات عقلانية مساعدة على التنمية كما ادعت الإقترابات السابقة، وخلص بالنتائج الأتي بيانها:

1. المؤسسات العسكرية معيقة للتحديث، عكس ما إدعته الإقترابات السابقة؛
2. محدودية القدرة السياسية للمؤسسات العسكرية، بحكم خصائصها وتنظيمها ومجال تخصصها الذي يقتصر على إدارة العنف والذي يفقدها الميزات التكنوقراطية اللازمة للتعبئة الإجتماعية وللتنمية السياسية؛
3. الهياكل التنظيمية للجيش (السلطة المركزية والهيراركية) تمنحه استفرادا سلطويا مقارنة بالبيروقراطيات المدنية، ولا تسمح ببروز معارضة سياسية فعالة، بالنسبة لجانوفيتز؛
4. التنظيم العسكري يتناقض مع ما يتطلبه المجتمع المدني ومؤسساته، بالنسبة لروبرت دال[2].

1) الطاهر بيداني، **المرجع السابق**، ص 202.

2) الطاهر بيداني، **نفس المرجع**، ص 203.

خلاصة الفصل الأول:

تضمن الفصل الأول أربعة مباحث:

- الأول، تمحور حول مفهوم التنمية، والتي أمكن تعريفها إجرائيا على أنها عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية لكل جوانب الحياة، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور لتحقيق الأهداف السياسية والإجتماعية والإقتصادية المطلوبة، كما تهدف إلى تحسين الحياة البشرية، لما لها من أبعاد تمس كل ما هو سياسي وإجتماعي وإقتصادي.

- الثاني، تناول أهم الإتجاهات التي تطرقت إلى التنمية وأولتها عناية علمية وعملية، حيث أدى التطور الحاصل على مستوى الفكر والأهداف إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، فبعد أن كانت التنمية محل إهتمام الإتجاهين الرأسمالي والماركسي، جاء المفهوم الجديد للتنمية المتمثل في التنمية المستدامة (الإنسان، الإقتصاد، البيئة) ليحل محلها، وذلك إستنادا إلى أن العملية التنموية عملية تتطلب توفير المتطلبات المستديمة لإستمرارها.

- الثالث، ضبط جوهر العلاقة بين التنمية والأمن، التي هي علاقة ترابطية ووثيقة، فلكي يسود الأمن لابد أن يسبقه تنمية، والإخفاق التنموي من شأنه أن يُحدِث خللا أمنيا، وبدوره الإخفاق الأمني يُهدِّد البرامج التنموية.

- الرابع والأخير، تبين من خلاله أن المؤسسة العسكرية واحدة من أهم الأطر أو التنظيمات الإجتماعية التي تسهم في تحريك بنية المجتمع، باعتبارها مجالا مفتوحا للعمل، وتتحقق في خضمها الوحدة الوطنية، بفعل وطنية أهدافها، كما تبين أن مقاربات الدور التنموي للمؤسسات العسكرية جاءت لتسرد المنطلقات التقييمية لدراسة طبيعة هذا الدور، فانقسمت إلى إتجاهين متمايزين، الأول يمثله أنصار المدرسة الواقعية الجديدة، والثاني يمثله أنصار المدرسة المؤسساتية.

الفصل الثاني:
مسار التنمية الوطنية للجزائر
منذ الإستقلال

تـمـهـيـد:

انطلاقا من إرتكاز البحث على دراسة دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية الوطنية، تقتضي الدراسة تخصيص الفصل الثاني منها إلى إعداد دراسة مسحية وصفية لمسار التنمية الوطنية للجزائر بعد الإستقلال إلى يومنا هذا، في مجالاتها؛ السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية (المبحث الثاني والمبحث الثالث والمبحث الرابع)، وبتبيان الأطر القانونية لتحقيق التنمية الوطنية الجزائرية، ببحث طرق تناول الدساتير والتشريعات الوطنية الجزائرية لمسألة التنمية ومقتضياتها (المطلب الأول من المبحث الأول)، وببيان الإتفاقيات الإقليمية والدولية المنظمة للعملية (المطلب الثاني من المبحث الأول).

فقيام الدراسة على متغير التنمية الوطنية الجزائرية يقتضي تتبع التطور الزمني والمكاني والموضوعي الحاصل في المسار التنموي الوطني الجزائري؛ السياسي، الإجتماعي، والإقتصادي.

تكمن أهمية الفصل الثاني في إعتباره الإطار العام للتنمية الوطنية للجزائر المستقلة، الذي سيُمكِّن، في الفصل الثالث، الإلمام بحجم أدوار المؤسسة العسكرية الجزائرية التنموية، بأبعادها السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية –الإطار الخاص–.

المبحث الأول: الأطر القانونية لتحقيق التنمية الوطنية

الأسس القانونية تضبط عمليات تحقيق التنمية الوطنية، وتعد بمثابة المرجع الأساسي والمخطط الذي يحتوي على مبادئ وأحكام تحقيق تلك التنمية، ولعل الجزائر كغيرها من الدول تريد أن تحقق مسعى التنمية الوطنية الشاملة، فجرى تقدير أنه لا يمكن تجاوز بيان هذه الأسس في الفصل الثاني، فتم تخصيص المبحث الأول منه لذلك.

الدساتير الجزائرية المتعاقبة تنص على سمو الإتفاقيات الإقليمية والدولية على التشريعات الوطنية، لكن الضرورة المنهجية دفعت إلى تقديم عرض الدساتير والتشريعات الوطنية قبل الإتفاقيات الإقليمية والدولية لأنها تعبر عن الجانب المؤطر لمسارات التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: الدساتير والتشريعات الوطنية

أولا: الدساتير الوطنية

تنطوي الأطر القانونية لتحقيق التنمية الوطنية في الجزائر على المواد الدستورية للتنمية السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، وعلى تخطيط السبل المؤدية إلى ذلك، ورفع الحواجز التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الوطنية[1]، وبذلك تكون الجزائر صقلت توجهاتها دستوريا لإعطاء واجب تحقيق التنمية قيمة عليا وملزمة لكل من الدولة ومؤسساتها.

تزخر الدساتير الجزائرية بمواد قانونية تُعنى بالتنمية في المجالات السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، من هذا المنطلق جاء أول دستور للجزائر المستقلة عام 1963 عشية الإستقلال، ونص ضمنيا في ديباجته أن تحقيق التنمية الوطنية الشاملة يمر عبر تحقيق التنمية الوطنية الإقتصادية في ظل النظام الإشتراكي، ومن خلال خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة، وتوفير مواد الإستهلاك المحلي، عن طريق تخفيض إستيراد مواد الإستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، وإقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر[2].

وجاء في ديباجة دستور 1976، الذي صودق عليه من خلال إستفتاء شعبي يوم 27 جوان 1976: "تقوم دعائم الدولة الجزائرية التي إستعادت كامل سيادتها، على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية وخوضها النضال من أجل التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية للإشتراكية، بعد أن تم تحرير

---

1) عبد الرحمن بن جيلالي، **المبادئ الدستورية للتنمية في الجزائر**، **نقلا من**: http://platform.almanhal.com/Files/?ID=T2-50950-MLA0014570.pdf، تاريخ الإطلاع (01-04-2017).

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1965**، الديباجة.

الاقتصاد الوطني من كل تسلط إمبريالي، وبهذا يعمل الشعب الجزائري في جميع الميادين، كل يوم أكثر، لتوسيع جبهة نضاله، وتعزيز مسيرته نحو الرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[1].

يمكن حصر المواد المدونة في هذا الدستور، التي لها صلة صريحة بالتنمية، في المواد؛ 15، 16، 22، 24، 29، 30، 35، 78، 81، 82، 84، و100.

وعليه، يتضح من دستوري 1963 و1976 السعي نحو الإنتقال إلى إقتصاد صناعي قوي ومتكامل، ذو إيديولوجية إشتراكية، للوصول إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة.

ومن ناحية أخرى، دستوري 1989 و1996 وكونهما جاءا في خضم توتر على مستوى النسقين الداخلي–المجتمعي والدولاتي، لم يتضمنا بصريح العبارة تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وإنما عملا على إعطاء تسهيلات سوسيو–سياسية وعبر إيلاء الحرية الفردية الأولوية، كإستراتيجية وقائية تسمح بالإنتقال الحكومي السلس وبتفادي الإنفلات الأمني.

على خلاف دستور 2016، من ذلك ما ورد في ديباجته: "يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الإجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"[2]، ومن المواد المدونة في دستور 6102، والتي لها صلة صريحة بالتنمية، المواد؛ 9، 72، 73، 34، 44، 502، و702.

ما نستشفه من نصوص مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة غياب معالم دولة القانون والحكم الراشد، وبالتالي غياب أسس قيام التنمية السياسية، ما يؤدي في النهاية إلى فساد سياسي وإجتماعي وإقتصادي، ومن معالم غياب دولة القانون والحكم الراشد المعرقلة للتنمية السياسية في الجزائر[3]:

- غياب إحترام مبدأ الفصل بين السلطات، كما صاغه مونتسكيو، حيث تم تكريس هيمنة السلطة التنفيذية، الممثلة في شخص رئيس الجمهورية، على باقي السلطات الموجودة في الدولة، وذلك من خلال السلطات الواسعة التي يتمتع بها، وهو ما من شأنه إضعاف دور المؤسسات الدستورية في تحقيق التنمية السياسية؛
- هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة التشريعية، وذلك بحصر الوظيفة التشريعية من خلال المادتين 140 و141 من دستور 2016 وترك مجال السلطة التنظيمية التي منحها له الدستور مفتوحا من دون حصر، فقد نصت المادة 143 من دستور 2016 على أنه يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون، ويندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول،

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، الديباجة.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، الديباجة.

3) عبد الرحمن بن جيلالي، **المرجع السابق**.

نلاحظ من هذا النص الدستوري إسناد سلطة التنظيم إلى كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول، وبذلك تتعاظم السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى تقييد سلطة البرلمان،

- ومن شواهد هيمنة رئيس الجمهورية على البرلمان، المادة 147 من دستور 2016، التي أكدت على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء إنتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد إستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة والوزير الأول، حيث يتضح من هذا النص أن المؤسس الدستوري ضمن حق التعسف لرئيس الجمهورية بما أنه يستشير نفسه، وذلك راجع لتبعية رئيسي غرفتي البرلمان لرئيس الجمهورية وانصهار الوزير الأول في سلطة رئيس الجمهورية.

أما بالنسبة لمعالم تحقيق التنمية الإجتماعية، فينص دستور 2016، على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولِد، أو العِرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ"[1]، يتضح من هذه المادة تأكيد المؤسس الدستوري الجزائري على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وفي تقلد الوظائف العامة والنيابية، ولا يجوز التمييز بين الأفراد على أساس عرقي، ديني، المركز الإجتماعي ... فالمساواة مبدأ جوهري يقوم عليه المجتمع، وهو أول مؤشر تقوم عليه التنمية الوطنية الإجتماعية، فلا يمكن التمييز بين أفراد الشعب الواحد إلا إذا كان مدعاة لتهديد السلم الإجتماعي[2].

وقد نصت المادة 65 من نفس الدستور على أن الحق في التعليم مضمون، التعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون، التعليم الأساسي إجباري، تنظّم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية، وتسهر على التساوي في الإلتحاق بالتعليم والتكوين المهني. "وعلى ضوء هذا النص تلتزم الدولة بتوفير وضمان سبل التعليم على مختلف درجاته، وأن يكون مجانا بالتساوي مع جميع المواطنين، كما عليها بتحديد مناهج دراسية متفقة مع خصوصية المجتمع الجزائري، كمجتمع مسلم عربي، له تاريخ وماضٍ عريق، كما يقع على عاتق الدولة الجزائرية تدعيم مناهج من شأنها أن تطور الهوية الوطنية وتنوع المجتمع الجزائري"[3].

كما نصت المادة 66 على أن الرعاية الصحية حقّ للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها، وتسهر على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين. وشجعت المادة 67 إنجاز المساكن وحصول الفئات المحرومة على سكن. وإعترفت المادة 86 بصفة صريحة بحق المواطن في العيش في بيئة سليمة وضرورة حماية هذا الحق من طرف الدولة ومؤسساتها. كما نصت المادة 96 على حق المواطنين في العمل، الحماية، الأمن، النظافة، الراحة، ويحدد القانون كيفية ممارستهم.

ومن بين الأسس الإجتماعية الدستورية الأخرى؛ المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، لا سيما الدين واللغة، الذين حُظِيا بعناية دستورية مميزة في جل الوثائق الدستورية الجزائرية المتعاقبة، حيث أُعطي للإسلام

---

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المادة 32.

2) عبد الرحمن بن جيلالي، **المرجع السابق**.

3) **نفس المرجع**.

صفة دين الدولة وموروث المجتمع الجزائري، وظلت اللغة العربية اللغة الرسمية في الوثائق الرسمية والخطابات السياسية، إلى أن كُرِّست الأمازيغية لغةً وطنيةً، وهو ما أعطى الدستور الجزائري في شقه الإجتماعي كل أبعاده الثقافية[1].

هذه مجمل النصوص الدستورية التي عنيت بمجال الحياة الإجتماعية في الجزائر، والتي من شأنها دفع عجلة التنمية الشاملة، غير أنها قاصرة أحيانا نظرا لطبيعة القيود التي تضعها السلطة في أمر التمتع بالحقوق الإجتماعية، فمن ذلك نجد المادة 71 التي أكدت على الحق في الإضراب لكنها قيدتها على مستوى النص الدستوري من حيث إمكانية وضع الحدود لممارسة هذا الحق في حدود القانون، حاله حال المادة 70: الحرية النقابية، والمادة 69: الحق في الراحة في أوقات العمل، ويجمع الحقوقيون والدستوريون أن تحديد النص الدستوري وما يحتويه من أحكام خاصة بالحقوق والحريات بعبارة "في حدود القانون" من شأنه أن يفرغ الدستور من محتواه ويسهل بذلك خرقه من طرف القانون الذي هو أدنى درجة منه[2].

كما حرص الدستور الجزائري 2016 على تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال التأكيد على حرية الإستثمار والتجارة، وعمل الدولة على ضبط السوق، منع الإحتكار والمنافسة غير النزيهة، حماية حقوق المستهلكين، تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز، خدمة للتنمية الإقتصادية الوطنية[3]. غير أن هذا النص قد تم تحديده بعبارة "في إطار القانون" المدعاة للإنتهاك والخرق. كما أكد نفس الدستور على حق الملكية الخاصة وبأنها مضمونة [4]، وعلى أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة وتمويل التكاليف العمومية حسب قدراته الضريبية، ولا يجوز أن تحدث أي ضريبة إلا بمقتضى القانون، كما لا يجوز أن تحدث بأثر رجعي[5].

"هذه هي مجمل النصوص الدستورية التي جاء بها المؤسس الدستوري الجزائري، والتي لها صلة بالجانب الإقتصادي، يمكن القول معها بالدستور الإقتصادي، وهي وإن كانت قليلة فإنه لا يمكن القول بغياب التنمية الإقتصادية، بل هي غاية مرجوة تصاحب دوما حياة الشعوب وآمالها وطموحاتها ومشاريعها الإقتصادية التنموية، وهذا يعني على حد تعبير الفقيه برنار شونو أن كل دولة تملك بصفة مكتوبة أو عرفية دستور إقتصادي ... غير أن الدستور الإقتصادي قد شهد نوعا من الإنتعاش في سنوات الستينات والسبعينات بسبب تعميم إستخدامه، لا سيما في الدول الحديثة الإستقلال التي تأثرت بالنهج الإشتراكي، ولكنه اليوم قد اشتد الخناق عليه بسبب سقوط الإتحاد السوفياتي وإنتشار الفكر الليبرالي تحت تأثير ظاهرة العولمة، وهذا ما عبر عنه أيضا الفقيه الفرنسي أندري دي لوبادير"[6].

---

1) عبد الرحمن بن جيلالي، **المرجع السابق**.

2) **نفس المرجع**.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المادة 43.

4) **نفس المرجع**، المادة 64.

5) **نفس المرجع**، المادة 78.

6) عبد الرحمن بن جيلالي، **نفس المرجع**.

ثانيا: التشريعات الوطنية

تحقيق التنمية الوطنية الشاملة يتطلب من الدولة تدخلا تشريعيا لتحديد الإطار القانوني لسياسات التنمية الوطنية. ويقول الرئيس السابق للإتحاد البرلماني الدولي، أندري ب.جونسون، خلال المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات الوطنية الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة من 30 أوت إلى 01 سبتمبر 2000، أن وجود البرلمان، الذي يمثل كافة طوائف المجتمع، وتمكينه من سلطة التعبير عن رغبات الشعب عن طريق إقرار التشريعات، أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة[1].

عرف الإطار التشريعي، المنظِّم لمقتضيات التنمية الوطنية الجزائرية، تطورا كبيرا، إذ تميز بصدور سلسلة من النصوص التشريعية، تُظهِر مدى إهتمام الدولة بتحقيق الرقى والإزدهار في جميع المجالات، وعلى غرار عديد القوانين، يعكس سَنُّـها الظرف التي أتت في إطاره، حيث نجد خلال الفترة الإشتراكية إيلاء التنمية الإجتماعية والإقتصادية، في ظل القطاع العام، الإهتمام، الدور، والتشريع، ونجد مع الإنفتاح السياسي، الأزمة المالية، والإصلاحات الإقتصادية، إيلاء، الحرية السياسية، القطاع الخاص، وفتح الإستثمار الأجنبي، الإهتمام، الدور، والتشريع[2].

وإيمانا، من السلطات الجزائرية، بأن الممارسة الديمقراطية هي أحد المكونات الضرورية للتنمية الوطنية السياسية، عُـنِيَت المنظومة التشريعية بتأكيد هذه الممارسة وضمانها في عدد من التشريعات، أهمها ما يتعلق بالتعددية السياسية، النزاهة الإنتخابية، ...

1. التعددية السياسية:

"الجزائر من الدول التي عرف فيها المسار الحزبي تطورا مهما بعد مرحلة الأحادية الحزبية، حيث صدر أول قانون ينظمها رقم 89-11 في 05 جويلية 1989، كأبرز انعكاس للإنفتاح السياسي، واضعا إياها تحت مسمى الجمعيات السياسية، تلاه في 06 مارس 1997 الأمر 97-09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"[3].

وعليه، يوضح الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ6 مارس سنة 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، في المادة 2 من بابه الأول المتعلق بالأحكام العامة، أن الحزب السياسي يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية ومن خلال برنامج سياسي، أما المادة 3 فتوصي بنبذ العنف والإكراه كوسيلة للتعبير وللعمل السياسي وللوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، مع احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، والتمسك بالديمقراطية في إطار إحترام

1) Anders B. Johnsson, **La Conférence Mondiale des Présidents de Parlement**, **en :** http://www.un.org/french/pubs/chronique/2005/numero3/0305p44.html. date de visite (02-04-2017).

2) محمود شحماط، **قانون الخوصصة في الجزائر**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، أطروحة دكتوراه في القانون، 2006-2007، ص 174.

3) بوحنية قوي وهبة لعوادي، **إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري**، **نقلا من:** http://www.bouhania.com/ar/index.php/2016-04-18-12-52-12/10-2016-04-18-17-40-00، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

التداول على السلطة والقيم الوطنية وتبنِّي التعددية الحزبية[1]. ولإحاطة تأسيس الأحزاب السياسية بنوع من الحماية القانونية، أُمِدَّت بجملة من الضمانات الإدارية (المادة 14) والقضائية (المادة 17)[2].

وهي الأطر التي تعكس تكريس التشريع الجزائري التعددية الحزبية، كمؤشر من مؤشرات تحقيق التنمية الوطنية السياسية، وكمسعى لبناء معالم الصرح الديمقراطي الداعي للتنافس الحر والنزيه بين مختلف التيارات والأطياف السياسية.

2. نزاهة الإنتخابات:

معيار الإنتخابات الحرة والنزيهة والعادلة يرتكز بالدرجة الأولى على النظام الإنتخابي، بقوانينه التي تبين وقت انعقاد الإنتخابات من يحق له ممارسة حق الإقتراع، كيفية تحديد الدوائر الإنتخابية، كما يشمل العملية الإنتخابية، بدءا من التسجيل الأول للمقترعين ومرورا بالدعاية الإنتخابية حتى فرز الأصوات، والقانون الإنتخابي في الجزائر على ضوء دستوري 1963 و1976 كان أداة لإبقاء نظام الحزب الواحد، وعملية الإنتخابات كانت شكلية[3].

أما بعد التحول إلى التعددية الحزبية، وإثر الدساتير المتوالية، أكدت عديد مواد القوانين الإنتخابية، على غرار المادة 3 من القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الإنتخابات، على الشروط المتطلبة في الناخب، كما بيَّنت المقصيين من حق الإنتخاب، على غرار المادة 5 من نفس القانون[4].

وحسب المادة 152 من نفس القانون تشكيل اللجنة الإنتخابية البلدية، وتقوم، حسب المادة 153، بإحصاء نتائج التصويت المحصل عليها في كل مكاتب التصويت على مستوى البلدية وتسجيلها ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير النتائج المسجلة في كل مكتب تصويت والمستندات الملحقة بها، وعلى المستوى الولائي تقوم تسند هذه المهام إلى اللجان الإنتخابية الولائية طبقا للمادتين 154-156، وعلى مستوى القنصليات، إلى اللجان الإنتخابية للدائرة الدبلوماسية، طبقا للمادتين 162-163[5].

تضاف لهذه الإجراءات التي من شأنها إضفاء النزاهة على الإنتخابات وبالتالي التقدم في مسار التنمية الوطنية السياسية، أحكام متعلقة بمراقبة عمليات التصويت والمنازعات الإنتخابية في الباب الخامس من نفس القانون.

وعملا على تحقيق التنمية الإجتماعية في الجزائر صدرت عدة تشريعات في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، الحق في الصحة، التأمين الإجتماعي، البيئة، قانون الطفل ...

---

1) **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة بتاريخ 6 مارس 1997، ص 30.

2) **نفس المرجع**، ص 32.

3) نبيلة أقوجيل وعفاف حبة، **القانون الإنتخابي الجزائري بين القوة والضعف**، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد الرابع، مارس، 2008، ص 366.

4) **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2016، ص 10.

5) **الجريدة الرسمية**، العدد 50، المصدر السابق، ص ص 29-31.

1. محو الأمية وتعليم الكبار:

كنتيجة لسياسة التجهيل التي انتهجتها فرنسا، بلغت نسبة الأمية غداة الإستقلال 85% وهو ما يعادل 5.600.000 أمي في أوساط السكان الجزائريين، الذين قدر عددهم آنذاك بـ 09 ملايين نسمة، فأنشئ المركز الوطني لمحو الأمية كبداية وتم تحويله إلى مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي بموجب الأمر رقم 66-61 الصادر بتاريخ 23 مارس 1966، تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، حيث يقول في هذا الصدد، مدير الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، كمال خربوش أنه بعد تحويل المركز الوطني لمحو الأمية إلى ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-143 المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1415 الموافق 20 ماي سنة 1995، تم تسطير إستراتيجية وطنية لمحو الأمية، مكنت ما بين 2007 و2015 من محو أمية أزيد من مليوني جزائري لا يعرف أبجديات القراءة والكتابة والحساب، وهو ما يعني إنخفاض نسبة الأمية من 30. 22% سنة 2008 إلى 33. 12% سنة 2014، بعدما كانت 85% غداة الإستقلال[1].

2. التأمين الإجتماعي:

يعتبر التأمين الإجتماعي ركيزة مهمة في عملية البناء الإجتماعي، على إعتبار أنه يتيح نظام يتكفل بمتطلبات الحماية الإجتماعية لمختلف طبقات المجتمع، ويغطي العديد من الأخطار الإجتماعية المتعلقة بالحياة اليومية للأفراد ويخفف من وطأة أخطارها، على غرار المرض والأمومة، العجز والوفاة والشيخوخة، إصابات العمل والحوادث والأمراض المهنية، البطالة ...[2].

وتم بموجب الأمر رقم 08-74 المؤرخ في 30 جانفي 1974، وضع عدة أنظمة وصناديق تأمين إجتماعية تحت وصاية وزارة واحدة كأولى آليات الإهتمام المجتمعي، تلتها في سنة 1983، خمسة قوانين أخرى تقنن عملية تعميم الضمان الإجتماعي، تتمثل في قانون الضمان الإجتماعي رقم 83-11، قانون التقاعد رقم 83-12، قانون حوادث العمل والأمراض المهنية رقم 83-13، قانون إلتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي رقم 83-14[3].

من بين المؤسسات المكونة لنظام التأمينات الإجتماعية الجزائري، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)، وهو مؤسسة ذات تسيير خاص طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-

---

1) **نقلا من**:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170107/99439.html، تاريخ الإطلاع (03-04-2017).

2) محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الإجتماعي الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة الشلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص ص 2-5.

3) الطيب سماتي، **الإطار القانوني للتأمينات الإجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، جامعة سطيف، 25-26 أفريل 2011، ص 22.

01، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، سابقا الصندوق الوطني للضمان على الشيخوخة لغير الأجراء، أنشئ وفقا للقانون رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992[1].

ولعل من أهم الواجبات الملقاة على عاتق السلطة التشريعية لتحقيق التنمية الإقتصادية في نموذج الحرية الاقتصادية واقتصاديات السوق، أن يكفل حماية الملكية الفكرية سواء تمثلت في حقوق المؤلف أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية، نظرا لما تمثله هذه الحماية من تهيئة لمناخ الإستثمار والتنمية، وأن يكفل القانون الضريبي تحقيق الهدف الإقتصادي من الضريبة وفقا لقواعد تكفل عدالتها ...[2].

1. مناخ الإستثمار:

يعتبر الإستثمار جوهر التنمية الإقتصادية، ويهدف قانون الإستثمار بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الإستثمار وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الإستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية[3].

عالجت الجزائر مسألة الإستثمارات منذ الإستقلال عن طريق جملة من التشريعيات، على غرار قانون الإستثمار لسنوات 1963، 1966، 2007، القانون المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982، القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها لسنة 1986، القانون المتعلق بتوجيه الإستثمارات الخاصة الوطنية لسنة 1988، القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1993، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لسنة 2001، الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار[4].

يمكن أن يستفيد المستثمرون من عديد المزايا، حسب تأثير المشاريع على التنمية الوطنية الإقتصادية، وهو ما ورد في الباب الثاني من قانون الإستثمار لسنة 2007 المعنون "المزايا"، حيث تنص مادته التاسعة، أنه وزيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الإستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 من؛ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة من دفع حق نقل الملكية، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركة، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني[5]. وهو ما يعني وجود ثلاثة مستويات من المزايا حين الإستثمار بالجزائر؛ مزايا مشتركة للإستثمارات المؤهلة، مزايا إضافية لفائدة الأنشطة

---

1) محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **المرجع السابق**، ص ص 10-11.

2) أحمد فتحي سرور، **المنظومة التشريعية وتطويرها لملائمة متطلبات التنمية**، **نقلا من**:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/2/23/Opin2.htm، تاريخ الإطلاع (04-04-2017).

3) منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثاني، ماي، 2005، ص 129.

4) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **تطور التشريعات الوطنية المتعلقة بالإستثمار 1963-2016**، **نقلا من**:
http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement، تاريخ الإطلاع (04-04-2017).

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإستثمار لسنة 2007**، ص 4.

المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل، المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني[1].

2. القانون الضريبي:

القانون الضريبي إذا خلى من المشاكل يعجل التنمية الإقتصادية، وبالتالي تصبح الضريبة أداة لتحقيق الهدف الإقتصادي، من إدخار وإستثمار[2]، وفي الجزائر القانون الضريبي مقسم إلى قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشر، قانون التسجيل، قانون الطابع، وقانون الإجراءات الجبائية[3].

حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، ومن خلال مادته الـ17، تُفرض الضريبة وجوبا، عبر نظام الربح الحقيقي، على؛ الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، أرباح الشركات مهما كان رقم أعمالهم، المؤسسات الفردية التي يتجاوز رقم أعمالها عشرة ملايين دينار جزائري، ويحدد الربح الحقيقي على أساس مسك محاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، ولأحكام المادتين 152 و153 من نفس القانون[4].

نصت المادة الثانية من قانون الرسوم على رقم الأعمال، على العمليات الخاضعة وجوبا للضريبة، والتي هي المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون وتجار الجملة والمستوردة، عمليات الإيجار وأداء الخدمات، الأشغال العقارية وبيوع العقارات أو المحلات التجارية، العمليات المحققة في إطار ممارسة المهنة الحرة ...، ونصت المادة الثالثة من نفس القانون، على الخاضعين اختياريا للضريبة، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو إعتباريين، بهدف اكتسابهم لصفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة مقابل التزود بسلع وخدمات[5].

قانون الضرائب غير المباشرة يضم 571 مادة، أولاها تطرقت إلى مجموع الأحكام القانونية المتعلقة بالدخل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية، وثانيها أخضعت عديد المنتجات إلى الرسم على القيمة المضافة وإلى رسم المرور ورسم ضمان، على أن يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة، وثالثها أوضحت أن القواعد المفروضة بموجب المواد من 4 إلى 46، من نفس القانون، تطبق بصفة عامة ولكن الأحكام الخاصة لكل منتوج يمكن تتميمها أو إلغائها[6].

---

1) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **المرجع السابق**.

2) حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1981، ص59.

3) المديرية العامة للضرائب، **القوانين الجبائية**، **نقلا من**:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux، تاريخ الإطلاع (04-04-2017).

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017**، ص ص 12-13.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2017**، ص ص 4-5.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2017**، ص 7.

ورد في المادة 2 من قانون التسجيل أن رسوم التسجيل تكون ثابتة أو نسبية أو تصاعدية تبعا لنوع العقد، وحسب المادة 3، يطبق الرسم الثابت على العقود التي لا تثبت نقل الملكية أو حق الإنتفاع أو التمتع لمدى الحياة ... ويؤسس الرسم النسبي أو الرسم التصاعدي، وفقا للمداة 4، بالنسبة لنقل ملكية أو حق إنتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة ... وعندما يتضمن العقد عدة تدابير مستقلة فتعطى إحداهما الحق في الرسم النسبي والأخرى في الرسم الثابت (المادة 8)[1].

حسب المادة الأولى، قانون الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المطبوعة والمخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، ومن خلال المادة 3، يؤسس طابع خاص لكل نوع من الورق، ورسمه لجميع العقود بين الدولة والمواطنين يكون على عاتق المواطنين (المادة 6)[2].

قانون الإجراءات الجبائية، يتكون من 179 مادة، بخمسة أجزاء تتضمن إجراءات عن؛ الخاضعين للضريبة، مراقبة الضريبة، المنازعات، التحصيل، وأخيرا الأحكام المتعلقة بالهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى[3]، حيث تتمثل أهمية الإجراءات الجبائية في تكوين وتوجيه رأس المال العمومي لتمويل الإستثمارات، وإن كانت تستند لسياسة رشيدة فلن تعود بانعكاسات سلبية على مسار التنمية الإقتصادية[4].

المطلب الثاني: المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية والدولية

أولا: المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية

يمكن توزيع المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية المصادق عليها من قبل الجزائر على ثلاث مجموعات؛ معاهدات وإتفاقيات إقليمية هادفة لتحقيق التنمية السياسية، التنمية الإجتماعية، والتنمية الإقتصادية:

1. المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية في مجال التنمية السياسية:

تعددت الجهود العربية في مجال إرساء الديمقراطية والحكم الراشد والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، بين إصدار مشاريع وإتفاقيات إقليمية وأخرى وطنية، حيث أعد في نطاق مجلس وزراء الداخلية العرب مشروع إتفاقية عربية لمكافحة الفساد، وتشكلت لجنة لمراجعة صياغته، وأنهت مهمتها في11 ديسمبر

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الرسوم لسنة 2017**، ص 6.

2) **نفس المرجع**، ص 6.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017**، ص ص 2-6.

4) Jeffrey Owens, **La fiscalité, levier de développement**, **en :** http://observateurocde.org/news/fullstory.php/aid/2612/La_fiscalit_E9,_levier_de_d_E9veloppement.html, date de visite (04-04-2017).

2003، باعتماد مشروع إتفاقية عربية لمكافحة الفساد، تبين من خلاله أن كافة أفعال المتاجرة بالوضائف والنفوذ والإختلاسات والرشوة ... هي جرائم فساد، وتم إقرارها بتاريخ 21 ديسمبر 2010 تعزيزا للتعاون العربي وللنزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وكذا تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد السياسي، إلا أنه عام 2008 حلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا و99 عالميا في ترتيب الدول الأقل فسادا، حيث تساوت مع لبنان وتقدمت على مصر وموريتانيا، لتتدحرج سنة بعدها إلى المرتبة 111 عالميا[1].

2. المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية في مجال التنمية الإجتماعية:

اعتمدت القمة العربية في تونس، وبتاريخ 23 ماي 2004، صيغة جديدة للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودخل هذا الميثاق حيز الخدمة في 16 مارس 2008، بعد أن صادقت عليه عدة دول عربية والتي من بينها الجزائر، يتكون هذا الميثاق من ديباجة و53 مادة، من خلال مادته الأولى، تتمثل الأهداف الإجتماعية لهذا الميثاق في وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الإهتمامات الوطنية الأساسية، التي تجعل من حقوق الإنسان مثلا سامية وأساسية، وتوجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الإرتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقا لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة، إضافة إلى تنشئة الإنسان العربي على الإعتزاز بهويته مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والإنفتاح على الآخر[2]، أما المادة الثامنة فمنعت التعذيب[3]، والمادة العشرة حرمت الإسترقاق، الإستعباد، الإستغلال الجنسي، إستغلال الأطفال ... [4].

3. المعاهدات والإتفاقيات الإقليمية في مجال التنمية الإقتصادية:

من بين المعاهدات الإقليمية التي صادقت عليها الجزائر بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية، معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي بتاريخ 11 سبتمبر 1964، والتي جاءت رغبة من الدول العربية في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية[5]، حيث نصت المادة السابعة، على الأهداف الإقتصادية من هذه المعاهدة والتي هي؛ توفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون المشترك من أجل النهوض بالإقتصاديات الوطنية، إستثمار المرافق الطبيعية وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم النشاطها الإقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من إتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف[6].

---

1) هندة غزيوي، **الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد "من منظور قانوني"**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 12، 2016، ص ص 81-83.

2) جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، المادة الأولى، ص 2.

3) جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، المادة الثامنة، ص 4.

4) جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، المادة العاشرة، ص 4.

5) جامعة الدول العربية، **التصديق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية**، **نقلا من**: http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

6) جامعة الدول العربية، **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري**، **نقلا من**:

أما المادة الثامنة، فنصت على إنشاء مجلس إقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الإقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبنية في المادة السابقة. وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الإقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية"[1]، وتجدر الإشارة إلى تعديل هذه المادة بموجب القرار رقم 3552 المؤرخ في 29 مارس 1977، وأصبح بصددها المجلس الإقتصادي موسوما بـ "المجلس الإقتصادي والإجتماعي[2].

كما أبرمت الجزائر إتفاقيات إقليمية، ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، في إطار تشجيع وحماية الإستثمار، مع مصر، الموقع عليها في القاهرة بتاريخ 20 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ29 مارس سنة 1997، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-320 المؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1419 الموافق لـ11 أكتوبر سنة 1998[3]، ومع سوريا، الموقع عليها في دمشق بتاريخ 12 جمادى الأولى عام 1418 الموافق لـ14 سبتمبر سنة 1997، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-320 المؤرخ في 9 رمضان عام 1419 الموافق لـ27 ديسمبر سنة 1998[4].

وتجسيدا لإرادة الجزائر وليبيا المشتركة في تحقيق المزيد من التلاحم بما يخدم مصالحهما ويحقق التنمية المشتركة وصولا إلى التكامل والإندماج بين البلدين، صادقت الجزائر، في 13 صفر 1416 الموافق لـ11 جويلية سنة 1995، على الإتفاقية الإطارية للتكامل بين البلدين، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-347 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ30 أكتوبر سنة 1995[5].

أما فيما يخص الإتفاقيات المتعددة الأطراف، نذكر منها الإتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر، بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق لـ23 يوليو سنة 1990، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1411، الموافق لـ22 ديسمبر سنة 1990[6]، إضافة إلى إتفاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD، المصادق عليه في الاجتماع الأول للجنة رؤساء الدول والحكومات بأبوجا النيجيرية، بتاريخ 23 أكتوبر 2001[7].

---

http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

1) جامعة الدول العربية، **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري**، المرجع السابق.

2) جامعة الدول العربية، **التصديق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية**، المرجع السابق.

3) **الجريدة الرسمية**، العدد 76، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 1998، ص 6.

4) **الجريدة الرسمية**، العدد 97، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1998، ص 4.

5) **الجريدة الرسمية**، العدد 66، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 1995، ص 37.

6) **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادرة بتاريخ 6 فيفري 1991، ص 203.

7) **تقديم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**، **نقلا من**:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Documents%20Nepad/Nepad-Presentation.HTM،
تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

ثانيا: المعاهدات والإتفاقيات الدولية

يمكن تقسيم المعاهدات والإتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر بهدف تحقيق التنمية الوطنية إلى معاهدات وإتفاقيات دولية الهادفة لتحقيق التنمية السياسية، التنمية الإجتماعية، والتنمية الإقتصادية:

1. المعاهدات والإتفاقيات الدولية في مجال التنمية السياسية:

الجزائر صادقت على عديد المعاهدات والإتفاقيات الدولية الرامية إلى تحقيق شفافية ونزاهة الإنتخابات والإستفتاءات، إستقلالية القضاء، مكافحة الفساد السياسي ...

فأمّا عن مكافحة الفساد السياسي، صادقت الجزائر، بتحفظ، على الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، الموقعة في لندن، بتاريخ 19 نوفمبر عام 1976، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق لـ19 أفريل سنة 2004، التي تضم 175 دولة و71 مادة مقسمة إلى ثماني فصول، تهدف من خلالها إلى وضع تدابير لمنع الفساد السياسي وأشكاله الأخرى، وتعزيز التعاون الدولي القضائي، الذي يأخذ شكل الوقاية والملاحقة القانونية، واعتبرت هذه الإتفاقية أن الفساد السياسي يأخذ مختلف الصور، مثل الرشوة (المادة 15 و16)، المتاجرة بالنفوذ (المادة 18)، إختلاس الممتلكات (المادة 22)، غسل العائدات الإجرامية (المادة 23) ... [1].

2. المعاهدات والإتفاقيات الدولية في مجال التنمية الإجتماعية:

الجزائر صادقت على عديد المعاهدات والإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحريات الإنسان نذكر منها[2]:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والبروتوكول الإختياري الملحق به، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ، في 1989؛
- الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب في 1987؛
- الإتفاقية الدولية للقضاء عل جميع أشكال التمييز العنصري في 1972؛
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 1996؛
- إتفاقية حقوق الطفل في 1993.

---

1) **الجريدة الرسمية**، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004، ص 12.

2) شريف الدين، **المواطنة في الجزائر**، **نقلا من**:
http://philo-ethique.alafdal.net/t133-topic، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

3. المعاهدات والإتفاقيات الدولية في مجال التنمية الإقتصادية:

أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات الدولية، بغية النهوض بالإقتصاد الوطني وإعطائه بعدا دوليا، على غرار:

- الإتفاق المبرم بين الجزائر وبريطانيا وإيرلندا الشمالية في مجال تحاشي إزدواجية الضريبة حول العائدات الناتجة عن استغلال الخدمات الجوية الدولية، الموقعة في الجزائر، بتاريخ 27 ماي سنة 1981، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-446 المؤرخ في 25 صفر عام 1403، الموافق لـ11 ديسمبر سنة 1982[1]؛

- الإتفاقية المبرمة بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي-اللكسمبورغي، المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقعة في الجزائر، بتاريخ 24 أفريل 1991، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1412 الموافق لـ05 أكتوبر 1991[2].

- إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، لتعضيد التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية ودعم إسهام الإستثمار الأجنبي، والمصادق عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345، المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ30 أكتوبر 1995[3]؛

- إتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، تقديرا لضرورة التعاون الدولي من أجل التنمية الإقتصادية والدور الذي تلعبه الإستثمارات الخاصة الدولية في هذا المجال، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416، الموافق لـ30 أكتوبر 1995[4]؛

- إتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي، اعتبارا للتقارب والإعتماد المتبادل القائم بين المجموعة ودولها الأعضاء والجزائر، والّـذيْنِ يقومان على روابط تاريخية وقيم مشتركة، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوربي-المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء من جهة أخرى، ذلك بعد التوقيع النهائي عليه بفالونسيا الإسبانية يوم 22 أفريل 2002[5].

---

1) **الجريدة الرسمية**، العدد 51، الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1982، ص 3292.
2) **الجريدة الرسمية**، العدد 46، الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 1991، ص 1775.
3) **الجريدة الرسمية**، العدد 66، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 1995، ص 3.
4) **نفس المرجع**، ص 24.
5) **الجريدة الرسمية**، العدد 31، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2005، ص 3.

المبحث الثاني: مسار التنمية الوطنية في المجال السياسي

نمت الجزائر المستقلة، سياسيا، على مر حقبتين أساسيتين، الأولى عُرِفت بمرحلة الأحادية الحزبية، إمتدت من تاريخ إسترجاع السيادة الوطنية إلى عام 1989، تاريخ صدور ثالث دساتير الجمهورية الجزائرية، بعد كل من دستور 10 سبتمبر 1963، ودستور 22 نوفمبر 1976. والثانية تُعرف بمرحلة التعددية الحزبية التي ضمنها دستور 1989، وسارت الجزائر على نهجها منذ إقرار التعددية الحزبية إلى يومنا هذا، وفيها عرفت الجزائر ثلاثة دساتير؛ دستور 23 فيفري 1989، دستور 28 نوفمبر 1996، ودستور 6 مارس 2016.

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية

"شاركت الجزائر عددا من مجتمعات العالم الثالث نظام حكم الحزب الواحد ... وصار يُنظر إليه في البلدان حديثة الإستقلال كأداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الإقتصادية"[1].

فالحكومة الجزائرية وبعد الإستقلال وجدت نفسها مجبرة على تنمية الدولة في شتى المجالات، بما فيها المجال السياسي، فعمدت القيادة السياسية إلى بناء دولة قائمة على أساس الحزب الواحد، ليعتبرها دستور سنة 1976 المؤسسة الرسمية الأولى[2].

الحياة السياسية في الجزائر، منذ الإستقلال إلى غاية إقرار التعددية الحزبية، شهدت ضيق مجال الممارسة السياسية وما ترتب عنه من تهميش وإقصاء لفئات واسعة تمثل أطياف متنوعة للمجتمع الجزائري، لكن هذا لا يعكس مسار التنمية السياسية في الجزائر في هذه المرحلة، حيث عرفت الجزائر الإستقرار السياسي والشرعية السياسية لا الشرعية القانونية، ولم تعرف الفساد السياسي إلا أواخر الثمانينيات من القرن الماضي[3].

ومن جهة أخرى، تخلل التنمية الوطنية السياسية عديد التنافضات والعيوب، حيث لم تشهد الممارسة السياسية في الجزائر تداولا على الحكم، ولم تكن هناك مشاركة سياسية إندماجية، ولا إنتخابات فعلية.

أولا: غياب التداول على الحكم

عملية التداول على الحكم تعد من أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية، ويجب التفريق بين تداول القوى السياسية المختلفة على الحكم، وتعاقب المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم، فالأول يعني التناوب الحقيقي

---

1) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات الإجتماعية في الجزائر : دراسة في الإستعمار والتغير الإجتماعي–السياسي**، (ترجمة سمير كرم)، لبنان: مؤسسات الأبحاث العربية، الطبعة الأولى ، 1980، ص 157.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، المادة 94.

3) Brahim Brahimi, **Le pouvoir de la presse et les intellectuels en Algérie**, Paris : édition l'Harmattan, 1989, p 197.

للبرامج والأفكار السياسية والطروحات المتباينة وفق إرادة الشعب، أما الثاني فيشير إلى ظاهرة إستبدال المسؤولين في إطار إستمرارية الوضع القائم، ولو بتغييرات شكلية في الأولويات والخطط والبرامج، والجزائر خلال الأحادية الحزبية لم تشهد تداولا على الحكم بالنظر إلى تعاقب ثلاثة رؤساء فقط طيلة سبعة وعشرون (27) سنة، دونما المساس بجوهر السلطة الحاكمة[1].

مرحلة حكم أحمد بن بلة، شهدت ثلاثة حكومات تعاقب خلالها عديد المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم، وجمع الرئيس بن بلة في مرحلة من المراحل بين حقائب عدة وزارات ما عدا المؤسسة العسكرية، التي كانت بقيادة هواري بومدين، حيث ركز في استراتيجية حكمه على سياسية إبعاد كل من يشكل خطرا على سلطته، أو يهدد استمرارية وجوده في قمة الحكم[2].

أول حكومة للجزائر المستقلة شكلها بن بلة بموجب المرسوم رقم 62-1 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[3]، وأعيد تشكيلها بموجب المراسيم رقم 63-325، 63-326، 63-327، المؤرخين في 4 سبتمبر 1963، والمتضمنين على التوالي؛ تعيين وزير الخارجية، إستحداث وزارة الإقتصاد الوطني، وتعيين وزير الإقتصاد الوطني[4].

ثاني حكومة لبن بلة، تشكلت بموجب المرسوم رقم 63-373 المؤرخ في 18 سبتمبر 1963، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[5]، وثالثها دامت إلى غاية 19 جوان 1965، وتشكلت بموجب المرسوم رقم 64-333 المؤرخ في 2 ديسمبر 1964، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[6]، وتميزت هذه الحكومة بتولي بن بلة مهام الإعلام والتخطيط والدراسات الإقتصادية بموجب المرسومين رقم 64-336 و64-337 المؤرخان في 27 رجب 1384 الموافق لـ2 ديسمبر 1964[7].

وبعد إنقلاب هواري بومدين، على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965، الذي أسماه "التصحيح الثوري"، نُصِّبت أول حكومة في عهد بومدين، في ظل حكم المجلس الثوري، وتشكلت في 20 جوان 1965، واستمرت في عملها إلى غاية 10 يوليو 1965، ثاني حكومة امتدت من 10 جويلية 1965 إلى 21 جويلية 1970، الثالثة من 21 جويلية 1970 إلى 23 أفريل 1977، الرابعة من 23 أفريل 1977 إلى 8 مارس 1978، وخلال فترة حكمه، جمع هواري بومدين بين ثلاث مناصب حساسة؛ رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع الوطني، أما باقي الوزارات فعرفت تناوب نفس الأسماء عليها على مدار الحكومات الأربع، وأطلق على هذه المرحلة "فترة التفرد بالسلطة"، ومن ثمة ظهرت ملامح الإنفصام والقطيعة بين الشعب والنظام، إذ أعاد هواري بومدين تركيز السلطة في يده، وأصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا للسلطة

---

1) ولد الصديق ميلود، **فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر، نقلا من**:
نسيم بهلول، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 176.

2) خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، والمستقبل**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2005-2006، ص 39.

3) **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 1962، ص 13.

4) **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 6 سبتمبر 1963، ص 879.

5) **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 1963، ص 976.

6) **الجريدة الرسمية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 1964، ص 824.

7) **الجريدة الرسمية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 1964، ص 821.

التنفيذية وأمينا للحزب، وكل ذلك كُرِّس في دستور 1976، وقد أدت هذه الممارسات إلى بروز معارضة، تارة علنية وفي كثير الأوقات سرية، من وراءها شخصيات وطنية ذات وزن تاريخي[1].

نستنتج أن فترة هواري بومدين تعكس شخصيته العسكرية في تسيير البلاد، حيث أسهمت في دفع مسار التنمية الوطنية الشاملة ما عدا السياسية منها، بحكم التجائه المستمر إلى التصفيات السياسية والعنف السياسي لإقصاء الخصوم السياسية، تجاهل حقوق المواطنة، وخرق حقوق الإنسان[2].

ليأتي الشاذلي بن جديد، بعد وفاة الرئيس السابق هواري بومدين، ويتقلد منصب رئيس الدولة في 9 فيفري 1979، وفي بيئة تعج بالتناقضات الإجتماعية والسياسية التي أفرزتها التنوعات الثقافية والعرقية والإختلاف الطبقي، وهي عوامل كفيلة لتنمية الفكر التعددي، خاصة بعد السياسة التفتحية التي ميزت نظام الشاذلي بن جديد، مع بداية الثمانينيات، وقيامه بتسريح السجناء السياسيين، لتوطيد سلطة الحزب والتوفيق مع المعارضة التي كانت تنشط في الخفاء[3].

ثانيا: ضعف المشاركة السياسية

نتيجة لظهور اختلافات بعد زوال السيطرة الإستعمارية في أفكار القادة حول مستقبل النظام السياسي، إنحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية، ولم تعد فكرة التداول على الحكم ومسألة الإلتزام برأي الأغلبية سوى عملية خرق لأهداف الثورة واهتزاز قانوني لمبدأ الشرعية[4].

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن إستيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل[5].

إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا للنضج المؤسسي الذي يجعل من تحقيق التنمية السياسية قيمة عليا، خاصة خلال حكم بن بلة وبومدين، ومع مجيء الشاذلي بن جديد فتح مجال المشاركة السياسية المشروطة، فالسياسة التنموية المنتهجة خلال فترة حكم الشاذلي بن جديد تختلف عن السياسات العامة السابقة، لأنها أسست على مبادئ وقيم الليبيرالية واقتصاد السوق، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق المرغوب، بل عطلت حتى مسار التنمية الوطنية الإجتماعية والإقتصادية، وانتهت بفقدان النظام السياسي شرعيته[6].

---

1) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 8 ماي 1945، دون طبعة، 2006، ص 93.

2) العياش عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات**، القاهرة: المؤتمر الدولي حول التعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، 29 فيفري-3 مارس 1996، ص 1.

3) العياش عنصر، **نفس المرجع**، ص ص 2-3.

4) ناجي عبد النور، **نفس المرجع**، ص 85.

5) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : تجربة الجزائر**، بيروت: مركز الدراسات العربية، الطبعة الثانية، 2003، ص ص 158-159.

6) بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)**، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، 2011-2012، ص 146.

إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989، تميزت باندماج كبير بين الدولة والحزب، إلى درجة أن الذهنية الجزائرية اعتبرت الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب، والدولة هي السلطة والسلطة كلٌّ متكامل، لا ينقسم إلى ممثلين للشعب ومنفذين لسياستهم[1]، كما أنها لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، ورغم التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلا أن الطبقة الحاكمة بقيت مسيطرةً على مقدرات الحياة السياسية في الجزائر، وسخرت الإعلام لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، ومن هنا لم يعي النظام السياسي الأحداث التي شهدتها البلاد هام 1988، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة[2].

ثالثا: النظام الإنتخابي

النظام الإنتخابي في مرحلة الأحادية الحزبية، كان أداة للإبقاء على نظام الحزب الواحد، وعملية الإنتخابات كانت تعتبر شكلية، ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين، لفقدان الإنتخابات لعنصر التنافس بين الإتجاهات السياسية المختلفة في الأفكار والبرامج، حيث انتخب أول مجلس نيابي بتاريخ 20 سبتمبر 1964، لمدة أربعة سنوات، وتمتع حزب جبهة التحرير الوطني باحتكار دستوري للتمثيل في المجلس، حيث كان الترشح للنيابة في البرلمان مشروط بالإنتماء إلى الحزب الواحد، باعتباره الحزب الطلائعي في البلاد، ومن قائمة وحيدة مقدمة منه أيضا[3].

فبالرغم من أن النظام السياسي بعد صدور دستور 1976، قام بإنشاء مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، لكنه حرص على استحواذ الجبهة السيطرة والأولوية، وإبقائها كإطار يستمد منه النظام شرعيته، فعرفت الجزائر ثلاثة إنتخابات تشريعية، البرلمان الأول كان في الفترة الممتدة من 25 فيفري 1977 إلى 25 جانفي 1982، ضم 261 عضوا، منهم 10 نساء، البرلمان الثاني امتد من 8 فيفري 1982 إلى 11 فيفري 1987، ضم 280 عضوا، منهم 4 نساء، البرلمان الثالث إستمر من 27 فيفري 1987 إلى 24 ديسمبر 1991، ضم 295 عضوا، منهم 7 نساء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإنتخابات التشريعية التي جرت في ظل النظام السياسي الجزائري الأحادي لم تكن من إهتمامات كل الفئات الإجتماعية والنخب، بل كانت تقتصر على الحزب والمنظمات الجماهيرية، من حيث الترشح والتزكية والمشاركة، هذا التمثيل الضئيل للقوى الممثلة لجزء من العائلات السياسية التقليدية، دون إهمال الجانب التقليدي للمجتمع، وكان الهدف

1) زاد يوسف، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**، جامعة الشلف: ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، ص 7.
2) خميس حزام والي، **المرجع السابق**، ص 160.
3) أقوجيل نبيلة، **المرجع السابق**، ص 368.

المقصود للتمثيل البرلماني هو تحقيق التوازن الجهوي وتحقيق شرعية أكبر للنظام السياسي، ولإفراز نخبة سياسية تحتل مواقع مهمة ضمن النظام السياسي خاصة الأجهزة السياسية والإيديولوجية[1].

المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية

أدت مرحلة التعددية الحزبية أو الإنفتاح السياسي في الجزائر إلى دفع عجلة التنمية السياسية وبروز مفاهيم جديدة للخطاب السياسي الرسمي والمعارض، على حد السواء، متعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ترجمت من خلال إصلاحات مست كل من النسق الفردي–المجتمعي والنسق الدولاتي، فمهدت الطريق لفسح المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالمواطنين وتوفير الضمانات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لإحترام حقوق وحريات المواطنين، إضافة إلى ترقية علاقة الفرد بالجماعات من خلال تجسيد مبدأ مشاركة الفرد المواطن في التنظيمات والجمعيات التي تسمح له بفرض مطالبه، على مستوى النسق السياسي، والدفاع عن حقوقه بطرق مدنية وسلمية[2].

وفي مارس 1989 تأكد توجه الجيش الوطني الشعبي نحو الإحترافية حينما أُعفي ممثلو الجيش الوطني الشعبي من المشاركة في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ومكن هذا الإجراء من تموقع الجيش الوطني الشعبي فوق النقاشات السياسية والعمل السياسي، ورغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعددية لإضفاء الديناميكية على مقتضيات التنمية السياسية ظل مليئا بالعثرات، لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية، وما تزال تداعيات تلك الفترة تلقي بضلالها على هذه الممارسة، وهو ما يعني أن مسار التنمية الوطنية السياسية في الجزائر واجه معيقات منذ نهج الإنفتاح السياسي حالت دون بناء قدرات الممارسة الديمقراطية وتمظهرت في تأزم مؤشرات التنمية السياسية على غرار[3]:

1. المشاركة السياسية:

رغم مشاركة المواطن الجزائري في عدة إستفتاءات شعبية كالإستفتاء الشعبي حول التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996، الإستفتاء حول قانون الوئام المدني في 16 سبتمبر 1999 والإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005، إلا أن هذه المشاركة تم تحجيمها عندما تعلق الأمر بالتعديل الدستوري في 15 نوفمبر 2008، والذي تم بمقتضاه مراجعة المادة 74 التي تحدد العهدة الرئاسية وعددها، وبإقرار دستور 2016 في 6 مارس، حيث عمدت النخبة الحاكمة على تفادي إجراء الإستفتاء

---

1) بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص ص 146-148.

2) صالح زياني، **الإنفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخاص، أفريل 2011، ص 310.

3) **نفس المرجع**، ص 310.

والإكتفاء فقط بتمرير التعديل في البرلمان يعبر عن عدم اكتمال الثقة بين هذه النخبة والمواطن الذي من أجله تصنع معظم سياسات الدولة، في حين من شروط التنمية السياسية أن تقودها إرادة شعبية معنية مباشرة بإنجاز التقدم، فزيادة حجم المشاركة السياسية يوسع دائرة المشاركة في النشاطات السياسية والممارسات الحكومية، شرط أن يتشبع هذا المواطن والسلطة السياسية بقيم سياسية قائمة على إحترام رأي الأغلبية[1].

ومن هنا يلاحظ، أن المشاركة السياسية هي من أوجه الديمقراطية، وفي حال الجزائر أسهمت في إعاقة التنمية السياسية.

2. العنف السياسي:

العنف السياسي في الجزائر صدر من جميع الأطراف، حيث شهدت الجزائر العنف السياسي الشعبي، بداية من أعمال الشغب في 05 أكتوبر 1988، حيث اعتبرت هذه الأحداث ممهدا لسلوك الجزائر العنيف بشتى مستوياته وأشكاله، وأمام أشكال العنف السياسي اللفظي الذي مارسته جبهة الإنقاذ قامت المؤسسة العسكرية بالتدخل والرد بما يسمى العنف المضاد، مما تولد عليه إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حل البرلمان في 12 جانفي 1992، توقيف المسار الإنتخابي وإلغاء نتائج إنتخابات 12 جانفي 1992[2]، وفي هذا السياق صرح وزير الدفاع آنذاك، اللواء خالد نزار، أن توقيف المسار الإنتخابي كان ضروريا، لما كان الإسلامويون يتلفظون من وعود قد تنسف الإنفتاح السياسي الناشئ، وأنه كان من أشد المؤمنين بدمقرطة الحياة السياسية، حيث قال إنه رأى في دستور 1989 فرصة لتمكين الجيش الخروج من الساحة السياسية[3]، وتلت هذا الأخير ردود أفعال أخرى تصنف في خانة العنف السياسي الحكومي، كحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في فيفري 1992، حل كل المجالس المحلية التابعة للجتهة الإسلامية للإنقاذ، إعتقال قيادات الجبهة، وأولهم عباسي مدني وعلي بن حاج ...

ومن هنا يلاحظ مدى تأثير العنف السياسي على مسار التنمية السياسية في الجزائر حيث أدى تأزم الأوضاع الإقتصادية في الجزائر إلى صراع سياسي، وعجز النظام السياسي عن التعامل مع مختلف المشاكل الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، والثقافية، بدل الإنشغال بتجسيد التنمية السياسية.

3. الشرعية السياسية:

ارتكز النظام السياسي الجزائري على شرعية ثورية تاريخية بعدما تكوّن كنتيجة لأزمة تاريخية، وكرد فعل على النظام الإستعماري، وليس كنتيجة لتناقضات إجتماعية داخلية بين الجزائريين، الشيء الذي جعل هذا النظام مبني على الإجماع الفوقي وليس على مؤسسات إنتخابية، وإرتكز بعد الإستقلال على أسس

---

1) علجية عيش، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، نقلا من**:
www.m.ahewar.org/s.asp?aid=541817&r=0&cid=0&u=&i=0&q، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

2) محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2007-2008، ص 113.

3) Khaled Nezzar, **Algérie, échec à une régression programmée**, Paris : édition publisud, 2001, p 167.

سياسية لبناء شرعيته، وذلك من الفترة الممتدة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وعقب الإنفتاح السياسي وأثناء استبدال الشرعية الثورية بالشرعية الديمقراطية ظهر ما يعرف بالعنف السياسي، الذي تطلب تدخل القوات العسكرية، من أجل المحافظة على الأمن العمومي، وهو ما زاد من حدة الصراع الحكومي–الشعبي، وبحكم قاعدة استمداد السلطة القائمة شرعيتها من إرضاء المواطنين، اصطبغ النظام السياسي الجزائري بالإيديولوجية الشعبوية والزبونية، وغابت الشرعية السياسية الديمقراطية[1].

4. الفساد السياسي:

أخذت اشكال الفساد في الجزائر بعدا ونسيجا شبكيا يصعب فك إرتباط تمفصلاته، ومن أهم معالم هذا النسيج، الزبونية السياسية التي تكرس منطق الإنغلاق السياسي، الإتجار بالنفوذ السياسي للتموقع في مختلف أجهزة الدولة، الرشوة والوساطة سيما في ظل فتح الرئيس الراحل محمد بوضياف ملف الفساد السياسي، إعلان حوزته أكثر من أربعة ألاف ملف للفساد السياسي في الجزائر، وبذلك شهدت السلطة السياسية خلافا بين الرئيس بوضياف وعدة شخصيات عسكرية وسياسية، أدت إلى وصول الجزائر إلى أعلى درجات العنف السياسي، وهي إغتيال رئيس الدولة، وفي ظل إقبال الجزائر على مشاريع كبرى بفعل وفرة الموارد البترولية ولا أدل على ذلك قضايا الفساد الحالية المرتبطة بإنجاز الطريق السيار شرق–غرب وتلك المتعلقة بمجمع سوناطراك البترولي، وأخيرا سوء التسيير ومن أبرز مظاهره عدم نجاعة وضعف الخدمات العمومية المقدمة، لعل من أبرز نتائج تنامي مشكلة الفساد السياسي استفحال مظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها إنتشار الرشوة وإصدار القوانين وعدم تطبيقها على الجميع[2].

---

1) محمد قدوسي، **السياسي من خلال معطى الشرعية: إستمرارية التطور أم تقطعات**، مجلة إنسانيات، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، دون عدد، سبتمبر، 2016، ص ص 7- 8، **نقلا من**: https://insaniyat.revues.org/9654، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

2) مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2011–2012، ص ص 397–400.

المبحث الثالث: مسار التنمية الوطنية في المجال الإجتماعي

تلعب المؤشرات الإجتماعية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية للجزائر، ومن خلالها يمكن فهم حالتها الإجتماعية، من بين هذه المؤشرات المستوى المعيشي، مستوى التعليم، نوعية الخدمات الصحية المقدمة، عدد الوفيات، مدى توفير السكنات ...

المطلب الأول: المستوى المعيشي

الواقع أن المستوى المعيشي في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عرف منحنيات متذبذبة، حيث كان لأسعار البترول العامل الفيصل في تحديد مستوياتها، فإلى غاية 1986، تاريخ إنهيار أسعار البترول كان الجزائري يحتل المراتب الأولى إفريقيا وعربيا، وحتى عالميا، في جودة الحياة، وبعد هذا التاريخ ودخول الجزائر في مأساة وطنية دامت قرابة العشر سنوات، تراجع تصنيف الجزائر في كل ميادين التنمية، وهو أمر حتمي نظرا لترابطية الأمن والتنمية.

فأمام قلة الموارد وفشل أسلوب توزيعها زادت نسبة الفقر في هذه العشرية، إلى غاية مطلع القرن الحالي، أين عرف المستوى المعيشي، حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2006، تحسنا بين 2003 و2005، بنسبة 1,4 نقطة سنويا، بعدما كان يراوح 0,649 نقطة سنة 1999.

ومنذ سنة 1999، وفي ظل بداية تحقق الأمن البشري وإنتعاش أسعار البترول، شرعت الجزائر في إصلاحات مست عديد القطاعات، وعلى إثرها إنتهجت سياسة إجتماعية وإنمائية ركزت على نوعية الحياة، وأدت إلى الرفع من المستوى المعيشي للفرد الجزائري[1].

وإحتلت الجزائر، في 2008، المرتبة 71 في ترتيب دليل الفقر البشري من بين 175 دولة[2]، وبلغ عدد الفقراء، عام 2009، وفق خط الفقر الوطني 3.8 مليون، بنسبة تقدر بـ 10. 12%[3]، أما عام 2014، فبلغت 5,7%. وهو تراجع محسوس يبقى الريع البترولي هو العامل المؤدي لإرتفاعه أو إنخفاضه.

وانتعش متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالجزائر ليصل إلى حوالي 5687 دولار عام 2014 بالمقارنة مع 5450 دولار عام 2013[4].

والجدول الآتي يلخص كل ما جاء عن الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر :

---

1) الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**، ص 17.

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **القرير العالمي حول التنمية البشرية 2009**، ، ص 137.

3) **نفس المرجع**، ص 113.

4) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015**، ص 32.

الجدول رقم 02:

بيان مسار بعض المؤشرات الإجتماعية في الجزائر لسنوات ما بين 1988-2005 (%)[1]

التعييـــن / السنـــة	1988	1995	2000	2005
نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	8.1	14.1	12.1	5.7
نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي	7.10	6.38	-	-
مؤشر جيني لتوزيع الدخل	40.19	35.33	36.90	-

حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عربيا والثانية مغاربيا في تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل، بعد كل من الأردن، الإمارات، البحرين، وتونس.

ويبين الجدول أعلاه أن متوسط معدل الفقر في الجزائر إنخفض نسبيا بالمقارنة مع السنوات الماضية، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر ما بعد 2005، إلا أنه من المؤكد أن يكون قد وقع في براثن الفقر عدد كبير من الجزائريين، بسبب الركود الإقتصادي وإنخفاض أسعار البترول بعد 2015.

أما في مجال الحماية الإجتماعية، غطت منظومة الضمان الإجتماعي منذ الاستقلال إلى غاية 2012، أكثر من 85% من عدد السكان، أي أكثر من 31 مليون من مجموع 37 مليون نسمة، وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي يوجد بالجزائر أكثر من 9,47 مليون مؤمن إجتماعيا وأكثر من 31 مليون شخص من ذوي يستفيدون من الضمان الاجتماعي، ويضم الرقم الاجمالي 5 ملايين مؤمن أجير وناشط و2,42 مليون متقاعد حسبما أكده المدير العام للضمان الاجتماعي بالوزارة السيد جواد بوركايب[2].

وبالمقابل تعرف مستويات البطالة في الجزائر ثبات، والجدول الآتي يوضح أن هذا الثبات ليس بالضرورة إيجابيا، بالنظر إلى نسبته المرتفعة إستنادا إلى عدد السكان المؤهلين للعمل.

الجدول رقم 03:

بيان إحصائي لمعدلات البطالة السنوية في الجزائر لسنوات ما بين 2007-2015 (%)[3]:

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
13 ,8	11 ,3	10 ,2	10 ,0	10 ,0	11 ,0	9 ,8	10 ,6	11 ,2

الجدول المبين أعلاه يعكس عجز الدولة عن توفير العدد الكافي من الوظائف وعدم قدرة برامجها التنموية في إستحداث المزيد من مناصب الشغل، فإلى غاية سنة 2015، ورغم إنتهاج الدولة لسياسات في

---

1) صندوق النقد العربي، **المرجع السابق**، ص 42.

2) **نقلا من:**

http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/component/content/featured?id=featured&start=54، تاريخ الإطلاع (21-04-2017)

3) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، الملاحق الإحصائية، ص 429.

التشغيل تهدف إلى بعث المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وإلى تحقيق الإندماج المهني للشباب، إرتفعت نسبة البطالة إلى 11,2 %، وهو ما يعادل 1.750.000 عاطل عن العمل، حيث 3, 8% من هؤلاء العاطلين عن العمل ذكور، 3, 16% إناث، أما نسبة الشباب بين العاطلين فقاربت 7, 42%، ونسبة الجامعيين بين البطالة 3, 14%، كما بلغت نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة 1, 62%، ونسبة العاطلين طالب العمل لآكثر من مرة 8, 60%[1].

كذلك، تشهد الجزائر زيادة في معدلات تضخم، نتيجةً لتراجع أسعار البترول، لتدهور قيمة الدينار، ولتعديل أسعار بعض السلع المُحدَّدَة إداريا ومن بينها منتجات الطاقة. وهو المبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04:

بيان إحصائي لارتفاع معدلات التضخم في الجزائر لسنوات ما بين 1995-2015(%)[2]

من 1995 إلى 1999	من 2000 إلى 2004	من 2005 إلى 2009	من 2010 إلى 2014	2015
1.5	2.02	3.7	4.7	4.9

كما يمكن إرجاع زيادة معدلات التضخم إلى إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء، التي تحتل على معدل مرتفع من نسبة واردات الجزائر.

وكشف البنك الدولي في تقرير 2014، عن إرتفاع نصيب الدخل القومي الجزائري إلى 5290 دولارًا، خلال عام 2013 الماضي، بعد أن كان في حدود 4970 دولار في عام 2012، مقابل 4460 عام 2011، 3400 دولار في 2010، و4160 دولار في عام 2009[3].

لكن وجب التذكير بأن إرتفاع معدلات الدخل الفردي لا يعني تحسن المستوى المعيشي أو إرتفاع قدرته الشرائية وهذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم سنة بعد سنة إلى ما يقارب 5% عام 2014، حيث صرح عضو الإتحاد العام المستقل للعمال الجزائريين (CGATA)، المكلف بمسائل الرواتب، أن مبلغ 73000 دينار جزائري هو الحد الأدنى الذي يجب أن يتقاضاه الجزائري شهريا لإعالة عائلة من خمسة أفراد، بعدما كان 61000 دج عام 2015، 57000 دج عام 2014، و35000 دج عام 2013[4].

---

1) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015**، ص ص 33-36.

2) من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، من 1995 إلى 2015.

3) هدى مبارك، **إرتفاع متوسط دخل الجزائري، نقلا من:**
http://www.djazairess.com/elbilad/216940، تاريخ الإطلاع (21-04-2017).

4) Journal EL WATAN, Quotidien Algérien, n°8097, Du 14 mai 2017, page 3.

إن تحليل هذه الأرقام يظهر أن الجزائر قد أحرزت تقدما بفضل الجهود المبذولة لاسيما في مجال المداخيل، "حيث بلغ الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد 13054 دولارا، مما مكن الجزائر من احتلال المرتبة الستين (60) عالميا من جهة أخرى"[1].

وبالنسبة لمياه الشرب الآمنة للسكان الجزائريين، تشير البيانات إلى تمكن الجزائر من توفير المياه الصالحة للشرب بالتوفيق، إلى حد بعيد، بين الحضر والريف، وأما عن خدمات الصرف الصحي للسكان، ومقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 64% والمتوسط العربي البالغ 88% ومتوسط الدول النامية البالغ 30%، إستطاعت الجزائر توفير خدمات الصرف الصحي على نحو 87.6%[2]، والجدول التالي مفاد ما أتى:

الجدول رقم 05:

بيان إحصائي مقارن لتوفّر مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم في الجزائر لسنتي 2010 و2015(%)[3]

مياه شرب آمنة					
2010			2015		
الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
85	79	83	84.3	81.1	83.6
صرف صحي ملائم					
2010			2015		
الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
98	88	95	89.8	82.2	87.6

نلاحظ من البيانات المعروضة أن توفير مياه الشرب الآمنة يبقى بمستوى عالي وثابت، إلا أن توفير الصرف الصحي الملائم عرف بعض التراجع عام 2015، وبالرغم من أن الدولة تجند موارد مالية هامة للرفع من المستوى المعيشي للجزائريين إلا أن حياتهم لم تبلغ بعد جودتها المنتظرة، وربما يرجع الأمر إلى مشكل الفساد وغياب الرقابة القانونية العقابية والردعية، حيث أدى هذا المشكل إلى إضعاف شرعية الدولة وظهور طبقة فقيرة ومحرومة (التفاوت الطبقي).

المطلب الثاني: التربية والتعليم

بعد أن وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مسايرة نظام التعليم الفرنسي في السنوات الأولى للإستقلال، وضعت إستراتيجية تشرك عديد القطاعات، بهدف محو الأمية التي تمس على وجه الخصوص النساء

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التقرير العالمي حول التنمية البشرية عام 2014**، ، ص 19.

2) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015**، ص ص 52-53.

3) صندوق النقد العربي، **الملاحق الإحصائية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، ص 420 .

والفتيات في المناطق الريفية، وهي الإستراتيجية التي فعّلها الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، والجدول التالي يبين تطور معدلات الأمية في الجزائر:

الجدول رقم 06:

بيان إحصائي مقارن لمعدلات الأمية في الجزائر لسنتي 2010 و2015(%)[1]

الفئة العمرية أقل من 15 سنة					
2015			2010		
جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور
19.8	26.9	12.8	22.3	29.0	15.6
الفئة العمرية أكثر من 15					
2015			2010		
جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور
4.4	4.5	4.4	7.5	9.4	5.8
المعدل العام					
2015			2010		
12.1	15.7	13.6	14.9	19.2	10.7

ويعود إنخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى برامج محو الأمية، نشر التعليم الأساسي، ورفع نسب التمدرس.

كما حاولت الجزائر النهوض بقطاعي التربية والتعليم، لدفع عجلة التنمية الإجتماعية، فقامت بسلسلة من الإصلاحات في منظومة التربية والتعليم، عبر إدخال تعديلات مرحلية وخصصت لها الغلاف المالي اللازم لإنشاء وتسيير هياكل التربية والتعليم في ظل تزايد عدد التلاميذ. تمحورت هذه الإصلاحات، ببادئ البدء، حول إجبارية التعليم في الأطوار الإبتدائية لكل من بلغ سن التمدرس الإجباري، وتعريب التعليم، من خلال ترسيم اللغة العربية في الأطوار التعليمية الثلاث[2].

وفي سبتمبر 2003، تم إخضاع نظام التربية والتعليم الوطنيين إلى إصلاحات أخرى، مواكبةً لمقتضيات السياسة العامة الموضوعة، وفي إطار إستراتيجية تهدف إلى تحويل التنمية البشرية إلى ركيزة للتنمية المستدامة، وابتداءً من الموسم الدراسي 2007-2008، طُبِّقت هذه الإصلاحات وإرتكزت على ما يلي:

1. التقويم البيداغوجي؛
2. متابعة تطبيق البرامج التعليمية؛
3. متابعة توزيع الوسائل التعليمية.

---

1) من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 426.

2) علي دحمان محمد، **تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة لولاية تلمسان**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011، ص 81.

وأصبح التعليم إلزامي في طور الإبتدائي والمتوسط، وأعيدت هيكلة التعليم العام في خمسة (05) سنوات للابتدائي، (04) سنوات للمتوسط، (03) سنوات للثانوي، مع التعميم التدريجي للتعليم التحضيري، ومع تفعيل لإجراءات الإدماج في منظومة التكوين المهني لغير الثانويين، كإعداد لمرحلة العمل[1].

شهدت معدلات الإلتحاق بالتعليم بمختلف مستوياته إرتفاعا خلال العقود الخمسة الأخيرة، حيث إرتفع متوسط صافي معدلات الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي من حوالي 60% عام 1970، إلى أكثر من 95% عام 2010، وإلتحق متوسط الإلتحاق بالتعليم الثانوي خلال نفس الفترة من أقل من 30% إلى أكثر من 70%، وبالنسبة للتعليم العالي، إرتفع متوسط الإلتحاق من حوالي 7% عام 1975، إلى أكثر من 25% عام 2010، صُنفت الجزائر إلى جانب اليمن، ليبيا، مصر، والمغرب، من بين الدول العشرين في العالم الأكثر سرعة في زيادة متوسط سنوات الدراسة بين عامي 1970-2010[2]، وهو الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07:

جدول مقارن لترتيب الدول العربية حسب الزيادة النسبية في متوسط عدد سنوات الدراسة من 1970 إلى 2010(%)

المرتبة عربيا	الدولة	سنوات الدراسة		الزيادة	الزيادة النسبية	المرتبة عالميا
		1970	2010			
1	اليمن	0.06	3.7	3.6	6053.5	1
2	ليبيا	1.5	8.2	6.7	444.9	6
3	مصر	1.3	6.9	5.6	433.9	8
4	المغرب	0.9	5.0	4.0	408.5	10
5	الجزائر	1.5	7.6	6.1	405.1	11
6	العراق	1.3	5.9	4.6	335.1	17
7	تونس	1.7	7.2	5.5	314.6	21
8	الإمارات	2.5	9.1	6.6	261.2	26
9	البحرين	3.0	9.6	6.5	213.2	33
10	الأردن	3.4	9.1	5.7	167.2	45
11	السعودية	3.2	8.4	5.2	158.3	47
12	سوريا	2.2	5.2	2.9	135.6	57
13	قطر	3.8	7.4	3.6	95.0	75

يتبين من هذا الجدول أن الكمية موجودة، إلا أن النوعية لا تزال دون المطلوب، وأقل من المتوسط العالمي من نتائج الطلاب العرب في المناظرات الدولية في العلوم والرياضيات، وفي هذا الشأن، تشير إختبارات TIMSS* في الرياضيات والعلوم، المخصصة لطلاب الصفين الرابع والثامن، وإختبار PIRLS** الذي يقيس مستوى القراءة لدى طلاب الصف الرابع، وإختبار PISA*** الذي يقيس مدى إكتساب الطلاب،

---

1) علي دحمان محمد، **نفس المرجع**، ص ص 82-91.

2) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015**، ص 253.

* PIRLS : Progress in International Reading Literacy Study .

** TIMSS : Trends in International Mathematics and Science Study.

*** PISA : Programme For International Student Assessment.

الذين تبلغ سنهم 15 عاما، للمعرفة التطبيقية والمهارات في القراءة، أن متوسط درجات الطلاب في أي دولة عربية، التي شاركت في هذه المناظرات منذ 1995، لم يصل إلى المتوسط العام البالغ 500، كما تفيد نتائج إختبار TIMSS لعام 2011، أن نصف طلاب الصف الثامن فشلوا في تحصيل المستوى الأدنى للأداء في الرياضيات والعلوم، وتعتبر هذه النتائج مؤشرا لضعف الطلبة. وتتسق هذه النتائج مع التقييم الذي قامت به منظمة اليونيسكو عن التعليم في الدول العربية، والذي خلص إلى أن المدارس في الدول العربية لا تحقق الجودة المطلوبة للجميع، بل تتسم بعدد قليل من المتميزين، وعدد كبير ذوي التحصيل العلمي المتدني[1].

وتُدَعِّم إحصائيات أخرى التحسن الكمي للتعليم في الجزائر، حيث إزداد بكمية تقارب 2% بين سنتي 2006 و2007، وواصل إرتفاعه بنفس الكمية بين سنتي 2007 و2008، حيث إنتقل مؤشر مستوى التعليم من 0,643 عام 1998، إلى 0,740 عام 2008، مسجلا إرتفاعا قدره 17% ومعدل نمو سنوي قدره 2%، وتدل هذه الأرقام على إرتفاع معدل التمدرس في الجزائر، حيث بلغ 59% سنة 1998 في فئة الأعمار 6-24 سنة، وإرتفع إلى 72% سنة 2008، في نفس الفئة، وهي النسب المرادفة لـ8.200.000 متمدرس سنة 1998، و9.300.000 متمدرس سنة 2008، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم العالي يشهد إرتفاع كبير لعدد الطلبة، حيث بلغ 1.160.000 طالبا عام 2008، بعدما كان 430.000 عام 1998[2].

إن التمعن في واقع التعليم في الجزائر يؤدي لملاحظة[3]:

1. تأزم قطاع التربية والتعليم، منذ التسعينيات من القرن الماضي، حاله حال باقي القطاعات في الجزائر، ليحقق قفزة كمية، مطلع القرن الـ21، حاله حال باقي القطاعات في الجزائر؛
2. تراجع نسبة التلاميذ في الطور الثانوي خلال التسعينيات من القرن الماضي وإرتفاعها خاصة منذ سنة 2005، ويشكل دائما الأمن العامل المحدد لإرتفاع أو انخفاض هذه النسب، إضافة إلى ما تنفقه الدولة وما توفره من إمكانيات لم تكن قائمة من قبل كالنقل المدرسي والجامعي، إنشاء عديد المدارس والثانويات التي تغطي كل ولايات الوطن وجل دوائره وبلدياته، والجامعات والمراكز الجامعية التي تكاد تغطي مجموع الولايات، والجدول الآتي يوضح حجم الإنفاق على التعليم:

الجدول رقم 08:

بيان إحصائي مقارن لتطور الإنفاق العام للجزائر على التعليم لسنوات ما بين 2005-2014(%)[4]

الإنفاق العام من الدخل القومي الإجمالي		الإنفاق العام من الإنفاق العام الإجمالي		المرتبة	
2008-2005	2014-2011	2008-2005	2014-2011	مغاربيا	عربيا
4.4	4.3	20.3	11.4	2	5

1) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015**، ص 253.

2) محمد عبد الكريم ومحمد صالي، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر، 2014، ص 129.

3) مسعود البلي، **واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2010، ص ص 80-81.

4) من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية وتقارير صندوق النقد العربي.

يوضح الجدول أعلاه إحتلال الجزائر المرتبة الخامسة عربيا والثانية مغاربيا، بعد كل من الأردن، الإمارات، البحرين، وتونس.

ويبقى مع ذلك الإنفاق على التعليم في الجزائر غير فعال، لأنه لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي، كما تظهر الإحصائيات إلى تحيز المنظومة التعليمية لفائدة التعليم العالي، إذ يزيد معدل نصيب الطالب الجامعي من الإنفاق مقارنة بنصيب زميله في التعليم الإبتدائي بحوالي عشرة أضعاف[1].

3. إرتفاع نسب الإعادة على مستوى كل الأطوار، إضافة إلى الضعف الكبير لنسب النجاح في إمتحانات شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، والبعض يفسر هذه النسبة بإرتفاع عدد التلاميذ في القسم الواحد، وبنقص خبرة المدرسين حديثي التوظيف، وحتى بإعتماد الشهادة معيارا للتوظيف وإهمال الكفاءة والمهارة؛

4. إستمرار التفاوت الجهوي بين المناطق الشمالية من جهة، ومناطق الجنوب والهضاب العليا من جهة أخرى، في نسب التعليم والتأطير، والمستوى التعليمي.

في حين تبين من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 2014، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة والخمسين (56) عالميا من حيث مدة التمدرس المتوقعة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة والثمانون (83) في مجموع البلدان ذات التنمية البشرية العالية، في حين إحتلت تونس المرتبة 96، مصر المرتبة 108، والمغرب المرتبة 126.

المطلب الثالث: الصحة والسكن

أولا: الصحة

غداة الإستقلال، كان في خدمة الـ 10 ملايين نسمة قرابة 300 طبيب فقط، فكانت المدن الكبرى في الجزائر تشتمل على مراكز صحية، مستشفيات، وأطباء، بينما الريف الجزائري عايش سياسة اللاتوازن الجهوي، فكان غالبا ما يعتمد على الطب التقليدي والأعشاب الطبية[2]، وعليه كان من الضروري وضع خطة للنهوض بهذا القطاع الحساس، من شأنها تعديل مواقع الخلل دوريا، وتهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية، مكافحة وفيات الأطفال، بناء الهياكل الإستشفائية، وتكوين الإطارات الطبية والشبه طبية ...

وكون المؤسسة الإستشفائية ذات طابع خدماتي، أصبحت تخضع في تسييرها إلى المنطق الإداري، وأصبحت تتخللها النقائص الآتية[3]:

---

1) ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، **منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**، مجلة الباحث، جامعة وهران، العدد 15، 2015، ص 82.

2) نور الدين حاروش، **السياسة الصحية في الجزائر بين الرهانات والواقع**، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والإستشارات التعليمية، العدد السابع، جوان، 2009، ص 43.

3) دريسي أسماء، **المرجع السابق**، ص ص 145-146.

1. **إختلالات متعلقة بالتنظيم:**

- غياب التحفيز بالنسبة للموظفين، مما أدى إلى ركود نشاطهم، خاصة في ظل سوء ظروف عملهم وأجورهم مقارنة بالقطاع الخاص؛
- عدم المساواة في توزيع الموارد البشرية والمادية بين جهات الوطن وحتى داخل كل جهة، حيث في المناطق الشمالية يوجد طبيب لكل 800 ساكن، وفي الجنوب طبيب لكل 1200 نسمة.

2. **إختلالات متعلقة بالتسيير المالي:**

لا تعاني المنظومة الصحية من قلة الموارد وإنما من سوء تسييرها، إضافة إلى غياب التحكم في النفقات وعدم دقة المعطيات المتعلقة بتكاليف المصالح والنشاطات الصحية، مما جعل محاسبة المستشفى تقريبية وغير دقيقة، وهو ما يفسر تراكم الديون على المؤسسة العمومية وفقدان مصداقيتها.

وصلت نسبة الإنفاق على الصحة حوالي 7.2% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر عام 2014، وتقل هذه النسبة كثيرا عن المتوسط العالمي الذي بلغ في العام ذاته أكثر من 10%، ووصلت إلى حوالي 8.1% من إجمالي الإنفاق العام عام 2014، ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة، حيث قدرت عام 2014 نسبة الإنفاق الحكومي العام بـ50% (78.8% على قطاع الصحة العام و21.2% على قطاع الصحة الخاص)، وهي بذلك تقل عن تونس (59.3%) وعن الكويت (82.6%). ويبقى النظام الصحي في الجزائر غير فعال بمعنى أن نمو الإنفاق لا يقابله إرتفاع في كفاءة المستشفيات، والجدول الآتي يبين تطور أعداد الإطارات الطبية والشبه طبية بالجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية[1]:

الجدول رقم 09:

جدول مقارن لتطور المكون الطبي والشبه طبي في الجزائر وبعض الدول العربية لسنتي 2010 و2014 (لكل 100.000 نسمة)

	عدد الأطباء		عدد الممرضين	
	2010	2014	2010	2014
لبنان	320	307	272	330
السعودية	244	260	474	540
البحرين	210	276	410	521
الجزائر	156	173	253	259
تونس	121	168	325	325

يبين الجدول أعلاه أن نسبة التغطية من حيث الأطباء والممرضين تبقى متوسطة مقارنة بالدول العربية، إلا أنها تشهد إرتفاعا من سنة لأخرى، ولكن المعيار التقييمي لهذه التغطية يبقى يستند لمؤشرات مدى نجاح الأنظمة الصحية.

1) صندوق النقد العربي، **الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص ص 418-419.

فمن مؤشرات مدى نجاح النظام الصحي في الجزائر، معدل وفيات الأطفال، العمر المتوقع عند الميلاد، نطاق الخدمات الصحية، الكل مقارنة بنسبة الإنفاق الصحي، والجدول الآتي يختصر ما جاء:

الجدول رقم 10:

بيان مقارن للإتجاهات في الإحصائات الحيوية للسكان في الجزائر لسنتي 2010 و2014 [1]

التعيين / السنة	2010	2014	المعدل العام
معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)	24.7	25.9	25.3
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	76.3	77.2	76.75
معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)	4.4	4.4	4.4
معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)	97	141	119
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	23.7	22.0	22.85
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	36.0	25.6	30.8

لتحليل الجدول يجب مقارنة المعدل العام للجزائر ببعض الدول العربية، وهو المبين فيما يلي:

الجدول رقم 11:

بيان مقارن للإتجاهات في معدلات الإحصاءات الحيوية للسكان في بعض الدول العربية لسنتي 2010 و2014[2]

التعيين / البلد	لبنان	السعودية	البحرين	تونس
معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)	15 .2	22.4	17.25	19.15
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	75.7	73.95	76.5	74.55
معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)	5.95	3.7	2.35	5.75
معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)	20.5	14	17.5	59.5
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	12.9	16.2	6.85	16.65
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	15.15	18.65	8.1	5.15

وعليه يمكن القول أن الجزائر ورغم أنها لا تتوفر على العدد الذي تتوفر عليه الدول العربية من أطباء وممرضين، إلا أنها تحتل المرتبة الأولى في معدل المواليد الخام وفي العمر المتوقع عند الولادة والمرتبة الثانية في معدل الوفيات الخام، وبالمقابل تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة فيما يخص معدل وفيات الأمهات، معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهو ما يعني أن الجزائر عليها البذل المزيد من الجهد فيما يخص مصالح الولادة، الأمومة، وطب الأطفال.

1) من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 419.

2) من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 419.

ثانيا: السكن

سياسة الإسكان ترتبط بالتخطيط العام للتنمية وبالقضاء على مشكل نقص السكنات، ويعتبر هذا المشكل مشكلا عالميا، فنجده يتفاقم سنويا، ويؤدي إلى تعطيل التنمية الإجتماعية والإقتصادية للدول، وسببه الرئيس عدم التوازن بين النمو الديمغرافي، الطلب المتزايد عليه، وفشل سياسة الإسكان، غير أن حدته تختلف لاختلاف نمو الدولة ودرجة تطورها، فالدول المتطورة التي تتمتع باستقرار سياسي وإقتصادي تستطيع أن تخفف بفعالية من تبعات هذا المشكل، مقارنة بالدول المتخلفة والنامية[1].

بعد الإستقلال كانت تشهد الجزائر عدم استكمال 42000 سكن من بينها 38000 متواجدة في المدن، فضلا عن رحيل معظم مؤسسات الإنجاز والمهندسين والتقنيين الأجانب، الذي كانوا يؤطرون أشغال البنايات، وقف إنتاج مواد البناء، نفاذ مصادر التمويل، تدمير عدد كبير من القرى، الزحف المكثف نحو المدن، وعودة أكثر من مليون لاجئ ... فعملت الجزائر، وبصورة متواصلة، على إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة المشاكل والصعوبات المرحلية التي يعاني منها قطاع السكن، وتم ذلك على أربعة مراحل أساسية؛ الأولى من 1962 إلى 1989، حيث إعتمدت الدولة على دورها في عمليات الإنتاج والتسيير والتوزيع وحتى التمويل، المرحلة الثانية، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى غاية 1999، أين حاولت الدولة إجراء بعض التغييرات في طريقة تدخلها وتسييرها لقطاع السكن، المرحلة الثالثة تمتد من مطلع القرن الحالي إلى 2014، إعتمدت نهج المرحلة الثانية مع بعض التعديلات المتعلقة بتنويع المنتجات، طرق الإنتاج، التسيير والتمويل ...[2]. أما المرحلة الرابعة تتضمن إنجاز 6,1 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 تداركا للعجز الهيكلي في المجال والإستجابة لطلبات المستوفين لشروط الإستفادة[3].

وتظهر بيانات عام 2015 أن الكثافة السكانية في الجزائر تبلغ حوالي 17 نسمة في الكيلومتر المربع، وتعتبر هذه الكثافة منخفضة نسبيا مقارنة بما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة في كم^2)، في الصين (145 نسمة في كم^2)، في ألمانيا (232 نسمة في كم^2)، وفي الهند (436 نسمة في كم^2)[4].

والجدول الآتي يربط بين الكثافة السكانية في الجزائر وتوزيع السكان الجزائريين على المناطق الريفية والحضرية ومجموعاتهم العمرية:

الجدول رقم 12:

بيان إحصائي لتوزيع الفئات السكانية الجزائرية وفي مجموعاتهم العمرية لسنتي 2010 و2014(%)[1]

---

1) ليندة سباش، **سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2005-2006، ص 25.

2) إبتسام طوبال، **دراسة تحليلية لتطور سوق السكن في ظل السياسات العمومية للسكن في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، جامعة قسنطينة 2، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الثالث، مارس، 2016، ص 300.

3) **2014... سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر، نقلا من:**
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/23127.html، تاريخ الإطلاع (16-04-2017).

4) صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص 56.

التعيين / السنة		2010	2014
الفئة السكانية	سكان الحضر	66.5	75.5
	سكان الريف	33.5	24.5
المجموعة العمرية	أقل من 15 سنة	27.7	28.4
	15-65	66.9	65.9
	أكثر من 65 سنة	5.4	5.7

رغم أن الأرقام توضح إنخفاض الكثافة السكانية في الجزائر إلا أن الخلل واقع على مستوى التوزيع السكاني في المساحة الإجمالية للجزائر المقدرة بـ2.381.741 كم^2، إضافة إلى الإنتشار السريع لحركة التعمير في المدن، حيث يتوزع السكان الجزائريين توزيعا غير منتظما، ففي منطقة الشريط الساحلي التي تشكل 4% فقط من مساحة الجزائر، يتركز 65% من السكان، وتليها منطقة الهضاب بـ25%، عكس منطقة الصحراء الكبرى التي تمثل ثلاثة أرباع مساحة الجزائر بحوالي 87%، وبـ10% من السكان[2].

فأصبح قطاع السكن في الجزائر من القطاعات ذات التأثير الواسع على مسار التنمية الإجتماعية، لما يحققه من سلم إجتماعي، وعلى مسار التنمية الإقتصادية، لتفعيله لأنشطة العديد من القطاعات الأخرى، من تجارة، نقل، صناعة...، لهذا فهو يحظى باهتمام الدولة ومؤسساتها التمويلية. ويتجلى هذا الإهتمام من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص ليسهم في الإنعاش، وأمام البنوك لتسهم في التمويل، بالإضافة إلى مختلف الإجراءات التي قامت بها الدولة في مجال تنويع المنتجات السكنية المعروضة، والتي يمكن حصرها فيما يلي[3]:

1. **السكن الإجتماعي "السكن العمومي بالإيجار" (LSL):**

تمول عن طريق خزينة الدولة، وموجهة لذوي الدخل الضعيف الذي لا يتجاوز 24000 دج شهريا.

2. **السكن الإجتماعي التساهمي (LSP):**

تمول جزئيا من قبل خزينة الدولة، بمبلغ 700.000 دج، وموجهة لذوي الدخل المتوسط الذي يتراوح بين 12.000 دج و40.000 دج شهريا.

3. **السكن الترقوي المدعم (LPA):**

تتم بإسهام شخصي للمستفيد وقرض طويل المدى بمعدل فائدة تفضيلي إضافة إلى إعانة مالية تقدر بـ700.000 دج، وهي سكنات ينجزها متعهدون عقاريون، موجهة لذي الدخل المتراوح بين 24.100 دج و106.000 دج شهريا.

---

1) صندوق النقد العربي، **الملاحق الإقتصادية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص 417.

2) محمد العيد حسيني، **المرجع السابق**، ص 111.

3) إبتسام طوبال، **المرجع السابق**، ص 304.

4. السكن الترقوي العمومي (LPP):

هي صيغة مستحدثة في جويلية 2014، معروضة على ذوي الدخل المتراوح بين 108.000 دج و216.000 دج شهريا، ويتم إنجازها من قبل المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، ولا تمولها خزينة الدولة وإنما بنك القرض الشعبي الجزائري بمعدل فائدة منخفض يقدر بـ3%.

5. سكنات البيع بالإيجار "عدل" (LV-AADL):

هي الحصول على سكن مع خيار مسبق لامتلاكه في الآجال المحددة بفترة للتأجير مبينة في العقد، موجهة لأصحاب الدخل الشهري المتوسط، ويتم تسيير هذه الصيغة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير وترقية السكن العائلي.

6. السكن الترقوي الحر (LP):

هي مشاريع ينجزها مرقين عقاريين عموميين أو خواص، توجه إلى عمليات البيع الحر دون قيود متعلقة بالملكية، وهي الصيغة في تطور نسبي.

7. السكن الريفي (LR):

هو كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون، على مستوى ملكيتهم الخاصة، للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي، وتهدف هذه الصيغة إلى الحد من النزوح الريفي.

إعتبر صانع القرار الجزائري أن التخفيف من أزمة السكن يشكل أحد مفاتيح الإستقرار الاجتماعي، فحاول عبر هذا القطاع تحقيق التنمية السوسيو-إقتصادية، وتعزيز شرعية السلطة الحاكمة، ولإستيفاء كل المشاريع المعلنة، دُعِّمَت عديد الصيغ المذكورة، بـ2.5 مليار أورو[1]، ولكن الواقع يكشف أن:

- تفاقم أزمة السكن تعود إلى كيفية إدارة الدولة لقطاع البناء وسوء التخطيط الحضري (الإعتداء على العقار الفلاحي)، وإلى الهجرة نحو المدن بسبب المأساة الوطنية؛
- تفعيل أطر معالجة أزمة السكن غالبا ما اقترن بالمواسم الإنتخابية لحشد الدعم، وبتخطيط ظرفي لا يستجيب للنمو الديمغرافي المتزايد؛
- غياب الرقابة على المشاريع أدى إلى فشل سياسة الإسكان ونهب وتبديد الأغلفة المالية المرصودة[2].

1) ليندة سباش، **المرجع السابق**، ص 92.

2) مسعود البلي، **المرجع السابق**، ص ص 127-128.

المبحث الرابع: مسار التنمية الوطنية في المجال الإقتصادي

يلعب الإقتصاد دورا هاما في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وفي بيان مؤشرات تقدم الدول وتخلفها.

إنطلاقا من كون الجزائر دولة ريعية، تطور إقتصادها منذ الإستقلال عبر ثلاثة مراحل رئيسية، وهو ما يحتم وضع هذا المُعطى في سياق تتبع مسار التنمية الوطنية الجزائرية في مجالها الإقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة الإختيار الإشتراكي (1962-1988)

إقتنعت طليعة الثورة التحريرية بأن النموذج المناسب والفعال للجزائر، بعد الإستقلال، هو النموذج الإشتراكي، "ذلك أن المراحل المقبلة ما هي إلا إمتداد للثورة التحريرية ضد الإستعمار، كما أن هذا الإختيار ما هو إلا إنعكاس للقناعة الراسخة لدى هذه الطليعة من أن الإستعمار الرأسمالي يحرص على غلق أبواب التصنيع في وجه البلدان المستعمرة، من أجل تخصيص الإقتصاد الجزائري في الزراعة تطبيقا لقانون القيمة الرأسمالي، ولمبدأ التقسيم الدولي للعمل الذي يحصر الصناعة ضمن محتكرات البلدان المستعمرة لتفكيك إقتصاد المستعمرات، وتجريدها من شروط التنمية المستقلة، وتوثيق علاقات تبعيتها وتكريسها"[1].

"وما يؤكد حتمية هذا الإختيار بعد الإستقلال هو أن الجزائر قد خرجت من عهد الإستعمار بإمكانيات فردية هزيلة. فلم تكن قد تكونت على الصعيد الإجتماعي طبقة وطنية قادرة على تحقيق التنمية، وإنما طبقة برجوازية صغيرة في التجارة أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تموينها وتجهيزها برأس المال الأجنبي، إلى جانب طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة، ومن ثمة كان مستوى المعرفة الفنية التطبيقية ضعيفا وزاده ضعفا مستوى التعليم المنخفض الذي يرفع نسبة الأمية غداة الإستقلال إلى أكثر من 95% من السكان الجزائريين، ويجعل مستوى المعرفة النظرية إذا قيس بعدد الثانويين والجامعيين، البالغ سنة 1954 حوالي 6800 طالب من مجموع السكان الجزائريين، يهبط إلى ما يقرب من 0 ,08 %"[2].

فمرحلة التسيير الإشتراكي للإقتصاد الوطني كانت ترتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي تكرس الإختيار الإشتراكي ميدانا من خلال[3]:

---

1) محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسية تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999، ص 145.

2) عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعة، **الإتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد السابع، 2014، ص ص 180- 181.

3) صالح مفتاح، **تطور الإقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق: نقلا من**:

1. خلق الشركات الوطنية، على غرار الشركة الوطنية للنفط والغاز سنة 1965، والشروع في تأميم قطاع المؤسسات ما بين 1966 و1970؛

2. تأميم قطاعي البنوك والمناجم سنة 1966؛

3. إعتماد التخطيط سنة 1967، وإعتباره الأداة المثلى لتحقيق التنمية، والذي تلاه تطبيق سلسلة من المخططات:

- المخطط الثلاثي 1967-1969،
- المخطط الرباعي الأول 1970-1973،
- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977،
- المخطط الخماسي الأول 1980-1984،
- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وهو آخر مخطط.

4. تأميم قطاع المحروقات في 1971، 24 فيفري.

إلا أن عجلة التنمية الإقتصادية الجزائرية لم تسر بالشكل الصحيح، حيث عرفت هذه المرحلة إختلالات كبرى ندرجها فيما يأتي بيانه:

أ. **إختلالات تسييرية**[1]:

- ما بين 1967-1979 إرتكزت العمليات التنموية على الإستثمار وأهملت التسيير الاقتصادي بقواعده الركيزة؛
- ما بين 1980-1988 إتكأت العمليات التنموية على تحسين مستوى التسيير، وزامنه إهمال ملموس للإستثمار.
- طيلة النهج الإشتراكي لم تستطع البرامج التخطيطية كسر إحتكار المحروقات لقطاع الصادرات الوطنية؛
- طيلة النهج الإشتراكي لم تستطع البرامج التخطيطية تنويع الإنتاج الوطني وكسر التبعية للخارج من خلال الإستيراد المتزايد.

ب. إختلالات إستراتيجية[2]:

---

ttps://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnxkamVycmFkaWZhdGltYWc0fGd4Oj MzNDQ2M2Q0Yjg0N2RhMDI، تاريخ الإطلاع (3-05-2017).

1) محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 291.

2) **نفس المرجع**، ص 292.

مست الإختلالات الإستراتيجية الموارد الوطنية المتاحة؛ مادية، مالية، وبشرية، وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي والخارجي، وهي إستراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص وإعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.

ونلاحظ أن الإعتماد المطلق على منتوج واحد في التصدير (النفط)، بنسبة تفوق 97%، يعتبر من العوامل الرئيسية التي جعلت الإقتصاد الجزائري مرِنًا أمام الصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية لسنة 1986، "حيث إنخفض سعر البترول إلى 15 دولار للبرميل بعدما كانت 30 دولار للبرميل أي ما يعادل نصف السعر السابق"[1]، وكان لها على الإقتصاد الوطني عديد الآثار السلبية.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية (1988-2001)

إثر تدهور قيمة البترول وسوء التسيير المؤسساتي، عاش الإقتصاد الجزائري أزمة سنة 1986، وهو ما اضطر بالجزائر إلى إنتهاج إقتصاد السوق والبحث في سبيل بناء إقتصاد وطني قوي غير ريعي ومنتج، يقوم أساس على إستقلالية المؤسسة، الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والحرية الإقتصادية، ومن ثمة تم ترسيخ النهج الرأسمالي بداية من 1988.

وتهدف إستقلالية المؤسسات إلى خلق روح المسؤولية وإلى اللامركزية في سلطة القرار، من خلال إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات العمومية في الجزائر سنة 1988 قدر بـ 2800 مؤسسة، تضم مؤسسات صناعية وأخرى تجارية وخدماتية، كما قدر عدد المؤسسات الصناعية سنة 1989 بـ 1900 مؤسسة منها 400 مؤسسة ذات طابع وطني و1500 ذات طابع محلي[2].

تمت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث شملت المجالات التالي بيانها:

1. السياسة النقدية؛
2. إصلاحات الصرف الأجنبي؛
3. مجال التجارة الخارجية؛
4. تحرير الأسعار؛
5. الخوصصة وإصلاح القطاع العام؛

---

1) محمد بلقاسم حسن بهلول، **نفس المرجع**، ص 293.

2) **نقلا من**:

Mohamed Amine Boussoumah , **Nomenclature des entreprises publiques**, in R.A.S.J.P.E, page 805 .

6. تطوير الميزان التجاري؛
7. خدمة الدين الخارجي[1].

وتمظهرت هذه الاصلاحات في خوصصة القطاعات ما عدا القطاعات الحساسة والصناعية الكبرى، وفي تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية تدريجي. وبالرغم من إرتفاع أسعار المحروقات سنة 2000 وما صاحبه من انخفاض المديونية والذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب فإن نسبة النمو خلال هذه المرحلة لم تستجيب إلى حاجيات السكان الأولية من تشغيل وتعليم[2].

ويبقى الإعتماد على عائدات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبط بأسعار البترول، ومن مؤشرات فعالية الإصلاحات الاقتصادية معدلات التضخم.

المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2001-إلى يومنا هذا)

إنتهجت الجزائر، منذ سنة 2001، سياسة إقتصادية تنموية وُصِفت بالتوسعية على طول الفترة من 2001 -2014، ذلك نظرا لوفرة المداخيل الخارجية إثر التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية الممتدة، ثم سياسة إقتصادية تقشفية نظرا لاستقرار أسعار البترول عند 50 دولار للبرميل كحد أقصى. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي[3]:

1. المخطط الثلاثي 2001-2004:

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

2. المخطط الخماسي الأول 2005-2009:

أو البرنامج التكميلي لدعم النمو، الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية.

أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بِـ 9.680 مليار دينار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

---

1) علي بطاهر، **سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، ص 190.
2) **نفس المرجع**، ص ص 190-192.
3) محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

3. المخطط الخماسي الثاني 2010-2014:

أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي، بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار.

إتسمت مختلف برامج الاستثمار العمومي التي إعتمدتها الحكومة منذ 2005، بالتراكمية أي أن كل برنامج جديد يعتبر إمتدادا لسابقه ماديا وماليا، فأثارت نوعا من الحيرة لدى الجمهور، الإعلاميين، وبعض المحللين الإقتصاديين، الذين طرحوا عدة تساؤلات حول ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو)، ومن جهتها بررت السلطات العمومية إنتهاجها لسياسة الإنعاش هذه بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، السياسية، والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث الإستثمار التنمية من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الإستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، خاصة ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد وردت عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على الإستجابة للطلب الإجمالي والمتزايد للقطاعات؛ الخاصة، العمومية، الإستهلاكية، والإستثمارية، في ظل ضعف المنظومة الرقابية وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

وإذا قمنا بعملية تحليلية للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، نستنتج أن:

كما نستنتج أن النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، لم تكن بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الإستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)، وأن إسهام قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو قدرت بالضعيفة وهو ما يعني أن النمو الإجمالي ظل متذبذبا وضعيفا نسبيا، النمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش، النمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة[1].

4. برنامج التنمية للخماسي 2015-2019:

حيث أعلن الوزير الأول عبد المالك سلال أن المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2015-2019 الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر بـ7 بالمائة مع آفاق 2019، من جهة أخرى لفت الوزير الأول إلى ضرورة ألا يقتصر مجهود تطوير الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات

1) محمد مسعي، **المرجع السابق**، ص ص 147-148.

مشيرا إلى دور المؤسسات في إنجاح الإنتقال الإقتصادي و بناء إقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين[1].

وبعد تراجع أسعار البترول بداية 2015، اتخذت الجزائر حزمة من الإجراءات التقشفية لمواجهة الأزمة النفطية، بحكم أن الخزينة العمومية تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل المحروقات[2]، تمثلت هذه الإجراءات التقشفية في توسيع الوعاء الجبائي[3].

1) **المخطط الخماسي للتنمية 2015-2016، نقلا من:**
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.htm، تاريخ الإطلاع (15-04-2017).
2) **تفاصيل خطة التقشف.. في ميزانية 2016، نقلا من:**
http://elhiwardz.com/?p=27091، تاريخ الإطلاع (15-04-2017).
3) **الجزائر تسطر تدابير تقشفية في 2015 لمواجهة التراجع في أسعار النفط، نقلا من:**
http://www.france24.com/ar/20141225-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%، تاريخ الإطلاع (15-04-2017).

خلاصة الفصل الثاني:

التنمية الوطنية الشاملة الجوانب تسهم في رفاهية الإنسان وتؤدي إلى إزدهار القطاع الإقتصادي وتنمي الحياة السياسية والإجتماعية، وتحمي البيئة، وتبين من خلال مباحث الفصل الثاني الأربعة، أن ذلك لا يتأكد إلا في إطار التخطيط ووضع إستراتيجيات وسياسات تؤدي إلى تحقيق تلك التنمية، ومن هذه الإستراتيجيات النصوص القانونية وما تحمله من مبادئ وأحكام مهما كانت الدرجة التي تحتلها ضمن الهرم القانوني للدولة، فالدساتير الجزائرية المتعاقبة تعترف بحق المواطن في العيش الكريم، وتؤكد على ضرورة تطوير الحياة الإجتماعية لكن السائد هو مظاهر التباين الإجتماعي، إزدياد الفوارق الجهوية، وتطويق النصوص القانونية.

ومن المعيقات المحورية للتنمية الوطنية السياسية، أن السلطة السياسية بمختلف مؤسساتها سواء كانت مدنية أو عسكرية عملت منذ الإستقلال على محاولة الإستئثار بالسلطة وعدم فسح المجال أمام القوى الصاعدة للمشاركة فيها، وهو ما أدى إلى بروز أزمة مستمرة على مستوى أعلى هرم هذه السلطة، وبالتالي كانت من أبرز تداعياتها إحتدام الصراع على القيادة والإنفتاح السياسي.

عاش المجتمع الجزائري والإقتصاد الوطني، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نكسات عديدة، من تخريب ممتلكات الدولة، هجرة الإطارات، وإفلاس المؤسسات وغلقها، تسريح العمال، تدهور قيمة الدينار الجزائري ... فأصبحت التنمية الإجتماعية والإقتصادية في تراجع مستمر، لأنها تقوم على ما تدره أرباح البترول، على اعتبار أن 98% من مداخيل الجزائر مصدرها الريع الباطني.

فالتجربة التنموية الجزائرية في هذه المرحلة تعكس اللاتوازن الواضح في توزيع الإستثمارات، وتظهر أن الهيكل الذي حظي بالأولوية المطلقة هو هيكل جهاز الإنتاج (صناعة وزراعة) وأهملت باقي القطاعات غير المنتجة كالتعليم، بدعوى عدم تدخله في عمليات زيادة وتحسين الإنتاج بصفة مباشرة، إلى غاية نهاية المأساة الوطنية وعودة الإستقرار الأمني والسياسي ثم إرتفاع أسعار البترول، العوامل التي سمحت بعث التنمية الوطنية الشاملة، في ظل هذا المسار التنموي، سيتم إبراز وزن المؤسسة العسكرية في معادلة تحقيق التنمية الوطنية.

الفصل الثالث:

الأنشطة التنموية

للمؤسسة العسكرية الجزائرية

تـمـهـيـد:

بعد الوقوف، في الفصل الأول، عند التنمية ومضامينها المختلفة، وفي الفصل الثاني، عند الإطار العام للتنمية الوطنية للجزائر المستقلة، يأتي الفصل الثالث لتشريح حجم إسهام المؤسسة العسكرية الجزائرية في الأنشطة التنموية، بأبعادها السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية.

المؤسسة العسكرية الجزائرية إنبنت في خضم إشتعال حرب التحرير، وهو ما يعني أن بناء الجيش الجزائري سبق بناء الدولة الجزائرية، فبعد مائة وثلاثون (130) سنة من الإستعمار الفرنسي، ولإعتبارات متعلقة أساسا بالرهانات الكبرى التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال، وسعيا لتحقيق تنمية وطنية شاملة الجوانب، أُوكِلَت للمؤسسة العسكرية الجزائرية أدوار إضافية تجمع بين مهمتي الدفاع عن السيادة الوطنية والإسهام في عملية البناء والتشييد ثم التطوير.

لترتكز إذن جهود المؤسسة العسكرية الجزائرية، المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي*، إثر الخراب الموروث في البنيتين الإقتصادية والإجتماعية، نحو السهر؛ على توفير الأمن والدفاع الوطنيين كمهمة أساسية، وعلى الإسهام في دفع العجلة التنموية كمهمة إستثنائية، فشارك كل الجزائريون في دواليب التشييد، بمن في ذلك؛ الذين حملوا السلاح إبان الثورة التحريرية وإختاروا البقاء في صفوف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، والذين إستجابوا لنداء الخدمة الوطنية.

يستهدف هذا الفصل ملامسة مستوى الإسهام والمشاركة الصادرة عن المؤسسة العسكرية الجزائرية، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، في نطاق التنمية الوطنية، مع التركيز على الأبعاد السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية للعملية التنموية، هذا وبعدما أقرت الدساتير المتعاقبة للجزائر المستقلة بأن المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية يمثلان المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، وهو الإقرار الذي قد يوحي تصور وجود مهام أخرى للمؤسسة العسكرية يمكن نعتها بالتنموية، غير العسكرية، الإضافية، أو الإستثنائية.

* هي التسمية المعبرة عن الإمتداد الوطني للجيش الجزائري وعن عمقه الشعبي، المكـوِّنين له.

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية: دراسة مسحية

يبحث هذا المدخل في المرجعية القانونية لصلة المؤسسة العسكرية الجزائرية بالتنمية، وبالتنظيم الهيكلي والجانب التاريخي الذي اصطبغ به إسهام الجيش الوطني الشعبي في مضامين التنمية الوطنية.

المطلب الأول: المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

على غرار مختلف الدساتير عبر العالم، تخضع المؤسسة العسكرية الجزائرية لسلطة رئيس الدولة، وتتيح له تبوأ منصب وزير الدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة، هذا المبدأ إعتمدته كل الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ خمسة خمسون (55) سنة.

حدد أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأدوار؛ السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، للمؤسسة العسكرية، فوُضع الجيش الجزائري تحت تصرف الشعب والحكومة (المادة 8 / دستور 1963)، كعملية تقنين لما قامت به وحدات الجيش منذ الساعات الأولى لإعلان الإستقلال، لإعادة البناء والتشييد الإسهام في التكوين المهني والتعليم.

أصبحت المؤسسة العسكرية الجزائرية، من خلال الميثاق الوطني لسنة 1964–أفريل، أداةً للدفاع عن الثورة، في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة، مكلفةً بالإسهام في مقتضيات التكوين، الإغاثة، الإنتاج، الصيانة، التكفل الإجتماعي، التنشئة السياسية (من خلال الدائرة السياسية للجيش) ... [1]

أمّا دستور 1976، فخصص الفصل السادس كاملا لتأكيد مهام الجيش الوطني الشعبي في الدفاع والبناء والتشييد، من خلال ما أقرته مادته الـ 82 «يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد»، ومن خلال ما ورد في مادته الـ 83 «الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه»، وهو ما يدعم التوجه آنذاك نحو ضرورة قيام الجيش الجزائري بمهمته الكلاسيكية المتمثلة في الدفاع الوطني، وبمهمته التنموية المتمثلة في البناء الوطني، "ولكي يكون تطور الدفاع الوطني منسجما مع روح ثورة نوفمبر ومبادئ الأمة، كان العنصر الشعبي أحد أهم العناصر الأساسية والإستراتيجية، ومن هنا نصت المادة 84 من نفس الدستور على أن الخدمة الوطنية واجب وشرف وتأسست لتلبية متطلبات الدفاع الوطني ... وللمساهمة في تنمية البلاد"[2].

ليأتي دستور 1989 في ظرف داخلي وخارجي إستثنائي، أدى إلى دخول الجزائر مرحلة تحول سياسي وإجتماعي وإقتصادي، وفرض توزيع، إدماج، وإختزال مواد الفصل السادس، فأصبح الجيش الوطني الشعبي

---

1) نسيم يوبرطخ، **الجيش الشعبي الوطني من خلال الدستور**، مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الرابع، جويلية 2012، ص 21.

2) مصطفى بلعور، **دور القوات المسلحة في التنمية : دراسة الجوانب الدستورية والتنظيمية**، ص 386، **نقلا من**: بوحنية وآخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

يضطلع بالدفاع الوطني فقط، حيث نصت المادة 24 من الفصل الثالث : " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية". "ليتجسد فعليا حصر دور الجيش، في الدفاع الوطني والحفاظ على الإستقلال ووحدة البلاد وكل ما يمس سلامتها وأملاكها، بإستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني"[1] وبصدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989، المانع لأعضاء الجيش الوطني الشعبي ولموظفي مصالح الأمن من الإنخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي.

وبقي الجيش الوطني الشعبي بمهامه الدفاعية المحضة، وهو ما أكده نصي المادتين 24 من دستور 1996، و28 من دستور 2016:

- المادة 24: "تنتظم الطّاقة الدّفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[2].
- المادة 28: "تنتظم الطّاقة الدّفاعية للأمّة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثّل المهمّة الدّائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة. كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابية، وحماية مجالها البرّي والجوّي، ومختلف مناطق أملاكها البحريّة"[3].

يتضح مما سبق تركيز النظام السياسي الجزائري على مقومات الأمن الوطني المعروفة وهي الوحدة الترابية والسيادة الوطنية وتنمية القدرات الدفاعية، بالإضافة إلى التركيز على الأمن المجتمعي الشامل المتمظهر في سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية وغيرها، وهذا رغم التركيز في بعض الفترات العصيبة على الأمن العسكري لمواجهة التحديات الداخلية والجوارية الخارجية المحتملة"[4]، كما يتضح أن دمقرطة الحياة السياسية في الجزائر أدت بالمؤسسة العسكرية إلى الخروج من الساحة السياسية والتموقع جنبا عن الإعتبارات السياسية لمواجهة تحديات لينة وصلبة من جهة، متشعبة ومتشابكة من جهة أخرى.

---

1) رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الطبعة الأولى ، 1996، ص 15.

2) الدستور الجزائري لسنة 1996، **الفصل الثالث** (المعنون الدولة).

3) الدستور الجزائري لسنة 2016، **الفصل الثالث** (المعنون الدولة).

4) مصطفى بلعور، **المقال السابق**، ص 388.

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي والتركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

مع زيادة أهمية السر العسكري، إثر التطور المذهل لوسائل الإتصال الحديثة وطرق الإستدراج الإعلامي الخطيرة، التي تحترف الإختراق والمغالطة والتأويل لأي معلومة مهما بدت بساطتها، غابت المصادر والمراجع الدقيقة التي من شأنها إختصار تقديم الهيكل التنظيمي للجيش الوطني الشعبي، غير أن ذلك لم يمنع الطالب الإجتهاد في تقديم التنظيم الهيكلي للجيش الوطني الشعبي، تبعا للتأصيل المكتسب حين تلبيته واجب الخدمة الوطنية.

وعليه، لتأدية مهامه، ينتظم الجيش الوطني الشعبي على ثلاثة (03) مستويات:

1. المستوى المركزي:

أ. وزارة الدفاع الوطني:

- مقرها الإجتماعي، على غرار كل وزارات الدفاع، عاصمة البلاد، الجزائر.
- وظيفتها الأساسية تنفيذ السياسة الدفاعية للدولة؛
- تشتمل على ديوان وزير الدفاع الوطني وأمانة عامة، أركان الجيش الوطني الشعبي، قيادة الدرك الوطني، قيادة الحرس الجمهوري، المراقبة العامة للجيش، ومديريات مركزية.

ب. أركان الجيش الوطني الشعبي:

- تتكون أركان الجيش الوطني الشعبي من قيادات القوات، دائرتين للأركان، ومكاتب مختصة.
- تتولى قيادات القوات البرية، الجوية، البحرية والدفاع الجوي عن الإقليم، كل فيما يخصها، تحضير وتنظيم القوات لضمان الدفاع عن المجالات البرية، الجوية والبحرية.
- تكلف دائرة الاستعمال والتحضير بمشاريع التدريب واستعمال القوات وإدارة لعمليات.
- تكلف دائرة التنظيم والإمداد بالتنظيم العام والإسناد اللوجيستي والبشري.

2. المستوى الجهوي:

ينقسم التراب الوطني إلى ستة (06) نواحي عسكرية:

- الناحية العسكرية الأولى: مقرها البليدة، الإختصاص الإقليمي لها هو وسط البلاد، وتضم إحدى عشرة (11) ولاية؛ البويرة، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر، تيبازة، البليدة، المدية، الجلفة، عين الدفلى، الشلف، المسيلة.

- الناحية العسكرية الثانية: مقرها وهران، الإختصاص الإقليمي لها هو غرب البلاد، وتضم إثنتا عشرة (12) ولاية؛ غليزان، تيارت، مستغانم، معسكر، تيسمسيلت، وهران، تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس، البيض، النعامة، عين تموشنت.

- الناحية العسكرية الثالثة: مقرها بشار، الإختصاص الإقليمي لها هو الجنوب الغربي للبلاد، وتضم ثلاثة (03) ولايات؛ بشار، تندوف، أدرار.

- الناحية العسكرية الرابعة: مقرها ورقلة، الإختصاص الإقليمي لها هو الجنوب الشرقي للبلاد، وتضم ستة (06) ولايات؛ الأغواط، غرداية، الوادي، بسكرة، ورقلة، إيليزي.

- الناحية العسكرية الخامسة: مقرها قسنطينة، الإختصاص الإقليمي لها هو شرق البلاد، وتضم خمسة عشرة (15) ولاية؛ بجاية، برج بوعريريج، باتنة، سطيف، عنابة، جيجل، ميلة، خنشلة، سكيكدة، قسنطينة، قالمة، أم البواقي، تبسة، سوق أهراس، الطارف.

- الناحية العسكرية السادسة: مقرها تمنراست، الإختصاص الإقليمي لها هو الجنوب الأقصى للبلاد، وتضم ولاية تمنراست وحدها.

يُعَيَّن على رأس كل ناحية مسؤول يدعى "قائد الناحية العسكرية ..." وتنحصر مهامه الرئيسية في الدفاع عن دائرة إختصاصه الإقليمي والإدارة العامة للمستخدمين، وتحضير القوات تحت وصايته لمقتضيات الدفاع عن إقليمه من الأخطار المتشعبة والمتشابكة.

3. قـوام المعـركة:

- القوات البرية: تكلف بالدفاع عن سيادة الإقليم بالتعاون مع القوات الأخرى؛

- القوات الجوية: تكلف بحماية المجال الجوي الوطني وتدعيم وإسناد القوات الأخرى؛

- القوات البحرية: تكلف بضمان الدفاع عن مختلف المناطق البحرية وحماية المصالح الوطنية في البحر.

وتجدر الإشارة إلى:

- تشكل أغلبية تعداد الجيش الوطني الشعبي من القوات البرية لطبيعة الموقع الجغرافي للجزائر، لشساعة مساحتها، ولتفرعها على عدة أقسام (أسلحة) مثل الدفاع المضاد للطائرات، القوات الخاصة، المشاة، مدفعية الميدان، المدرعات ... لِيَلِيه على الترتيب الدرك الوطني لتفرعه على قيادات جهوية، وحدات حراسة الحدود، مجموعات ولائية إقليمية، مجموعات التدخل السريع، كتائب إقليمية على مستوى الدوائر، وفرق إقليمية على مستوى البلديات، أما القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم فهي بتعداد

متساوٍ تقريبا، وأقل تعداد يعود للحرس الجمهوري لارتباط مهمته الأساسية بحماية مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها؛

- تفرّع معظم المديريات والمصالح المركزية وقيادات القوات إلى مديريات ومصالح جهوية وقيادات جهوية للقوات على مستوى النواحي العسكرية؛
- توافر الجيش الوطني الشعبي على قطاعات عسكرية على مستوى النواحي العسكرية الشمالية للبلاد، وعلى قطاعات عملياتية على مستوى النواحي العسكرية جنوب البلاد.
- توافر معظم المديريات والمصالح المركزية على مؤسسات تكوينية قد تكون مدارس عسكرية عليا، مدارس عسكرية تطبيقية، مدارس أشبال الأمة، ومراكز تدريب. فتصبح بذلك المنظومة التكوينية العسكرية كإستثمار في الطاقات البشرية، تُشبِّع الفرد العسكري بالقيم والمبادئ والأخلاقيات العسكرية، وتُحضِّره لتحمل المهام المستقبلية في كل الظروف؛
- توضع هياكل التكوين العسكرية تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتُطابق الدروس الملقنة على مستواها لمسايرة نظام التعليم ليسانس–ماستر–دكتوراه (LMD)، ومن جهة أخرى يضم مسار التكوين الأساسي ثلاثة (03) مراحل، المرحلة الأولى مخصصة للتكوين العسكري القاعدي المشترك، المرحلة الثانية مخصصة للتكوين الجامعي أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بالتخصص على مستوى مدارس الأسلحة.

أما عن المكون البشري للجيش الجزائري "يمكن التمييز فيه عشية الإستقلال بين ثلاثة فئات:

- مجاهدو جيش التحرير؛
- المكونون في المدارس العسكرية العربية؛
- الفارون من الجيش الفرنسي – DAF"[1].

"اليوم، وبعد أن إستوى عود الجيش الوطني الشعبي وإستقام، يبدأ الحديث عن تشكيلته البشرية من التجنيد الذي يقوم على أساس الإنتقاء وفقا لمستويات التأهيل العلمي والبدني وشروط السن المطلوبة لكل سلك من الأسلاك الثلاثة للمستخدمين العسكريين"[2]:

- العسكريون العاملون: هم الضباط –باستثناء ضباط الخدمة الوطنية الإحتياطيين– وضباط الصف –العاملين– بموجب عقد طوعي للإلتحاق بسلك العسكريين العاملين؛
- العسكريون المتعاقدون: وهم ضباط الصف ورجال الصف المجندون بمحض إرادتهم وبموجب عقد التجنيد؛
- عسكريو الخدمة الوطنية: وهم مُلبِّي الواجب الوطني. "صدر القانون رقم 14–06 المتعلق بالخدمة الوطنية في 9 أوت 2014"[3] لتحدد المدة القانونية للخدمة الوطنية بإثنتا عشرة (12) شهرا بعدما

---

1) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011**، المرجع السابق، ص ص 260–261.

2) **نفس المرجع**، ص 261.

3) **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 10 أوت 2014، ص 4.

كانت ثمانية عشرة (18) شهرا، "وجاء هذا التقليص إستجابة لرغبة الشباب من خلال دراسة ميدانية وسبر آراء قامت به هياكل المؤسسة العسكرية على مستوى الجامعات والثانويات وخارجها، كما أنه خلال مدة السنة سيتم التركيز على التكوين الحديث بالإمكانات والوسائل التقنية الجديدة والعمل الميداني"[1].

- المستخدمون المدنيون الشبيهون بالعسكريين وغير الشبيهون بالعسكريين والمتعاقدون: وهم موظفون مدنيون يشتغلون على مستوى الإدارت المركزية والجهوية والشركات الصناعية التابعة للجيش الوطني الشعبي.

- الشروط الواجب توفرها لدى كل راغب في الإنضمام لصفوف الجيش الوطني الشعبي حددتها المادة 17 من القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، في "الجنسية الجزائرية، التمتع بالحقوق الوطنية والقدرات البدنية والنفسانية والفكرية، فضلا عن التحلي بالأخلاق الحسنة وإيجابية التحقيق الإداري الذي تقوم بإجرائه على المترشح الجهات الأمنية المختصة"[2]. أما الرتب العسكرية فتوزعت تصاعديا على ثلاثة مجموعات:

- "رجال الصف: تضم هذه المجموعة ثلاثة (03) رتب وهي: جندي، عريف، عريف أول.
- ضباط الصف: تضم هذه المجموعة أربعة (04) رتب وهي: رقيب، رقيب أول، مساعد، مساعد أول.
- الضباط: تضم هذه المجموعة عشرة (10) رتب وهي:

  - الضباط الأعوان: تضم هذه الفئة خمسة (05) رتب وهي: مرشح، ملازم إحتياطي، ملازم، ملازم أول، نقيب.
  - الضباط السامون: تضم هذه الفئة ثلاثة (03) رتب وهي: رائد، مقدم، عقيد.
  - الضباط العمداء: تضم هذه الفئة ثلاثة (03) رتب وهي: عميد، لواء، فريق.

1) جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4513، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2014، ص 7.

2) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، المرجع السابق، ص 262.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية كموجه تقليدي للتنمية الوطنية

يمتد بحث إتصال المؤسسة العسكرية الجزائرية بتوجيه التنمية الوطنية الجزائرية إلى تاريخ إسترجاع السيادة الوطنية في عام 1962، أين "تحمّل الجيش الوطني الشعبي مسؤولية تشغيل المرافق العمومية التي هجرها المعمرون بصورة جماعية ... واضطلع بالمشاركة الفعالة في المشروع الوطني الهادف لإستكمال الإستقلال في جميع ميادين النشاط، حيث قام بسد شغور المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية ... وببناء مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم"[1].

جندت المؤسسة العسكرية الجزائرية طاقات مادية وشبانية هامة تتكون أساسا من شباب الخدمة الوطنية للشروع في البناء الوطني والإسهام في التنمية الوطنية، حيث كانت على إدراك بأن الدفاع الوطني لا يقتصر على الوسائل العسكرية فقط لكنه أوسع وأشمل من ذلك، وبذلك صارت هذه المؤسسة تمثل نمطا جديدا في توظيف الموارد البشرية، بغية الإسهام في التنمية والدفاع الوطنيين. هذا التوجه نحو الإعتماد على شباب الخدمة الوطنية أملته ضرورة إعتماد الجزائر على طاقاتها الذاتية، فاتخذ صناع القرار من الخدمة الوطنية وسيلة فعالة لتجنيد طاقات الأمة للشروع في مقتضيات التنمية، "وكان من الضروري إيجاد الإطار القانوني للخدمة الوطنية، فبتاريخ 16 أفريل 1986 تم سن الخدمة القانونية بموجب الأمر رقم 68-82 المؤرخ في 18 محرم 1388 الموافق لـ16 أفريل 1968 والمنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تحت رقم 32 وينص على إجباريتها لجميع المواطنين الذين أتموا سن 19 سنة"[2].

فسجل شباب الخدمة الوطنية حضورهم، بعد سن هذا القانون، وأسهم الحائزين منهم على شهادات عليا في تنفيذ مشاريع ذات بعد وطني، "على غرار الأطباء الذين حُوِّلوا للعمل بالمستشفيات والمراكز الصحية بالمناطق البعيدة والمعزولة وفي البوادي والصحاري، وأسهموا بالفعل في التكفل الصحي بالمواطنين ومن ثم في إنجاح سياسة الدولة في قطاع الصحة التي راهنت على مجانية الطب"[3]. وفيما يأتي بيانه أهم إسهامات المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه التنمية الوطنية، خاصة عن طريق مجندي الخدمة الوطنية:

1. السد الأخضر:

حددت وزارة الدفاع الوطني، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، الأماكن الواجب حمايتها من التصحر، لتمتد من أقصى شرق البلاد إلى أقصى غربه، "أي بمسافة تزيد عن ألف كلم، في هذا السياق كان على شباب الخدمة الوطنية إقامة سد أخضر يتمثل في غرس على مدى عقدين من الزمن زهاء 7 ملايين شجيرة على امتداد 1500 كلم وبعرض يتراوح ما بين 5 و25 كلم ... وإنطلقت الأشغال سنة 1971 بتاعضميت بالجلفة

---

1) علي بوشربة و ر.الجواني، **الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني على درب الشرف والتضحية والوفاء**، مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الأول، جويلية 2012، ص 56.

2) بوعلام بولعراس، **الخدمة الوطنية، مسيرة وإنجازات**، مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الأول، جويلية 2012، ص 102.

3) بوعلام بولعراس، **المرجع السابق**، ص 106.

وتم تشجير مساحة قدرت بـ 77% من المساحة الإجمالية خلال المرحلة الأولى الممتدة من 1971 إلى 1990"[1]. ولعل المرجو الحيوي من هذا التشجير تلبية، لاحقا، إحتياجات السوق الوطنية من الخشب واستصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الفلاحية المستحدثين آليا لمناصب شغل في كثير المجالات وبالتالي بعث الحركية الإقتصادية.

2. طريق الوحدة الإفريقية:

وعياً من الجزائر بضرورة تنمية المناطق الجنوبية ودول الجوار لتسهيل عملية تحقيق الأمن الإقليمي طُرحت فكرة استحداث طريق صحراوي يربط الجزائر بهذه الدول، فاستُهِلَّت مفاوضات بين الجزائر ومالي والنيجر فور الإستقلال لتخلص سنتين من بعدها إلى الإتفاق على إشراف الجزائر على إطلاق هذا المشروع، "فبتاريخ 16 سبتمبر 1971 أعطى الرئيس الراحل هواري بومدين شارة إنطلاق الأشغال التي شملت المقطع الرابط بين الجزائر وتمنراست مرورا بالأغواط، غرداية، المنيعة، وعين صالح لبلوغ غاو بمالي وأورليت بالنيجر، بمعنى شبكات طرقات بالأراضي الجزائرية على امتداد 3500 كلم"[2].

ورغم إتمام الجزائر شطرها من هذا الطريق، مشروع طريق الوحدة الإفريقية واجهته صعوبات، بالنظر إلى الظروف المحيطة به من حداثة إستقلال دول الجوار وإفتقارها للإمكانيات المادية والإطارات، وهي العوامل التي لم تسمح تحقيقه.

3. بناء القرى الإشتراكية:

سعيا من السلطات الجزائرية إلى تغيير الواقع الإجتماعي المزري للمناطق التي كانت معاقل للثورة التحريرية والتي دمرها الإستعمار، وفي إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، أُشرِكَت المؤسسة العسكرية في بناء 1000 قرية فلاحية "تحتوي سكنات لائقة وعصرية بكل مرافقها ... حيث وبغض النظر عن المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات الوطنية المختلفة، أنجزت المؤسسة العسكرية مئات السكنات التي تدخل ضمن هذا البرنامج التنموي، في شرق البلاد وفي غربها وجنوبها بما في ذلك المناطق الحدودية والنائية"[3].

إسهامات أخرى:

بعد منتصف الستينيات من القرن الماضي، وفي إطار المخطط الرباعي قام الجيش الوطني الشعبي بتوقيع إتفاقية مع وزارة التربية الوطنية وعدة هيئات تُوِّجت بإنجاز:

- جامعة العلوم الإجتماعية بالجزائر الجامعة العلوم الإجتماعية بالجزائر العاصمة؛
- جامعة العلوم التقنية بوهران؛
- المدرسة الوطنية للفن المعماري؛

---

1) بوعلام بولعراس، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

2) **نفس المرجع**، ص 107.

3) **نفس المرجع**، ص 108.

- المدرسة الوطنية العليا متعددة التقنيات؛
- حي جامعي للطالبات يتسع لـ 1500 طالبة ببن عكنون وآخر بقسنطينة؛
- أجنحة تابعة للحي الجامعي بالحراش؛
- 12 مدرسة إبتدائية في بلدية الجزائر سنة 1972؛
- عديد الهياكل التربوية جنوب البلاد، لا سيما ببشار وتمنراست؛
- عديد المشاريع لفائدة سوناطراك؛
- عديد المقرات لفائدة المجلس القضائي؛
- مقر وزارة التجارة بالعاصمة؛
- مصنع الجبن في بئر خادم وذراع بن خدة لفائدة ديوان الجزائري للحليب؛
- بعض السجون[1].

كما أدى قرار تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971 إلى مغادرة اليد العاملة الفرنسية، فكان مجندو الخدمة الوطنية سبيل ناجح في ملء هذا الفراغ لضمان السير الحسن لهذا القطاع الحساس، "وإمتد هذا الدعم الذي قدمه شباب الخدمة الوطنية ليشمل مشاريع أخرى تم إطلاقها لتغطية إحتياجات مختلف القطاعات، حيث شاركوا في بناء:

- المطارات في مناطق مختلفة من الوطن بما في ذلك بالصحراء مثل مطار عين صالح؛
- المستشفيات على غرار المستشفى المركزي للجيش بعين النعجة؛
- المؤسسات التكوينية ... وكذا دور الشباب؛
- المراكز الثقافية والمسارح على غرار مسرح الهواء الطلق بالعاصمة؛
- المتحف المركزي للجيش إلى جانب إنجازات أخرى مهمة"[2].

1) ب.عميور، **التكفل الإجتماعي**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 196.
2) بوعلام بولعراس، **المرجع السابق**، ص 109.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية كضامن للإستقرار السياسي

من المهم أن تحقق التنمية السياسية الإستقرار السياسي عبر مؤسسات الدولة الإقتصادية، الإجتماعية، والأمنية.

أسهمت المؤسسة العسكرية الجزائرية في تحقيق الإستقرار السياسي للبلاد، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، لكن بدرجات متفاوتة وإستنادا لطبيعة الظروف المحيطة بالنظام السياسي، حيث خلال مرحلة الأحادية الحزبية كان هذا الإسهام مشروعا ومدسترا، وبعد الإنفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر وما أدى إليه من مأساة ولا إستقرار سياسي، أصبح هذا الإسهام أكثر من ضروري.

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية

أسندت للمؤسسة العسكرية الجزائرية، في مرحلة الأحادية الحزبية، أدوار سياسية رائدة سمحت بالإستقرار السياسي طيلة هذه المرحلة، خاصة منذ تولي الرئيس هواري بومدين مقاليد الحكم، باعتبارها – فضلا عن سهرها على حماية الوطن والحفاظ على سيادته وسلامة إقليميه– مؤسسة أنيط بها دفع عجلة التنمية والإسهام في إرساء الإشتراكية، بوصفها الخيار الإستراتيجي للدولة[1]، فجاء في ديباجة دستور 1963: «يبقى الجيش الوطني الشعبي ... في خدمة الشعب. يساهم في إطار الحزب الواحد في النشاطات السياسية وفي مختلف التحديات للهيكلة الإقتصادية والإجتماعية الجديدة للبلاد».

هذا الجيش الذي يُعنى بمسائل الدفاع والتشييد والمدمج في جبهة التحرير الوطني التي تضمن التنشئة والتربية السياسية للأفراد، يتولى مهام العمل السياسي للحزب داخل الدائرة السياسية للجيش، والتي تقع تحت الوصاية المباشرة للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وهذا التنظيم الوظيفي الصريح شرعن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية كضامنة للإستقرار السياسي[2].

أدى الدور السياسي والمهام التنموية المدسترة للمؤسسة العسكرية، في أولى مراحل تطور النظام السياسي الجزائري (الأحادية) إلى استتبات الشرعية السياسية، كما انعكس على مردودية التنمية السياسية، فكانت نتائج إسهامها في معركة الإستقرار السياسي واضحة، بفضل مشاركتها الفعالة في العديد من المشاريع التنموية الكبرى بحكم ترابطية مجالات التنمية الوطنية السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية[3].

---

1) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، المرجع السابق، ص 270.

2) نسيم يوبرطخ، **الجيش الشعبي الوطني من خلال الدستور**، المرجع السابق، ص 21.

3) منصور لخضاري، **في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**، **نقلا من**:

نسيم بهلول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 234-235.

في عديد النظم السياسية المعاصرة الدول تسبق تشكيل الجيوش، وفي حال الجزائر نجد العكس، حيث المؤسسة العسكرية أسهمت في إنشاء الدولة الجزائرية، عقب المسار النضالي لجيش جبهة التحرير، فبعد تعذر التيارات السياسية تحقيق الإستقلال بالطرق السلمية والتفاوضية، تم تشكيل جيش التحرير الوطني، الذي تحمل دور المكافح وواجه المستعمر الفرنسي، وأعلن انطلاق الثورة المسلحة في الأول من نوفمبر 1954، ليليه تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني، وأطلقوا على الجناح العسكري إسم جيش جبهة التحرير الوطني، ومن ثم تم التداخل بين الجناح السياسي والجناح العسكري في الجزائر قبل الإستقلال.

وكان خلال الفترة الإنتقالية، للمؤسسة العسكرية، دورا فعّالا في جميع مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلاد نتيجة الفراغ السياسي والإقتصادي، التي أعقبت إستقلال البلاد، كما أن الجناح العسكري (المؤسسة العسكرية) للثورة التحريرية كان تقريبا هو التنظيم الأقوى في الجزائر ما بعد الإستقلال وما زاد من مشروعية دخول المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وعزز دورها، هو إسهامها مباشرة في العملية التنموية، مقارنة بباقي الجيوش الإفريقية، وفي 19 جوان 1965 جاء التصحيح الثوري الذي قاده الرئيس هواري بومدين نفسه، وشكّل مجلس الثورة المكون من 25 عضوا منهم 12 عضوا من الجيش ويحملون رتبة عقيد في الجيش، وأصبح بومدين رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في نفس الوقت. واستمر دور المؤسسة العسكرية في رسم معالم السياسة العامة في الجزائر وقد إزداد، وقوي دورها في عهد الرئيس هواري بومدين، بعد إقرار دستوري 1976 الذي عمل على تكريس النهج الإشتراكي الذي جاء به دستور 1963، وقد عمل الرئيس هواري بومدين على الجمع بين السلطة العسكرية والسياسية مما مكنّه من تحقيق الإستقرار الكبير في البلاد، ليس السياسي فقط بل حتى الإقتصادي والإجتماعي، وبذلك تم تجاوز الخلافات بين الجهات السياسية في المؤسسة العسكرية [1].

نجح نموذج الحاكم العسكري للبلاد في شخص الرئيس هواري بومدين، الذي كان له الوزن في هيمنة الجناح العسكري على الجناح السياسي في رسم السياسة العامة للدولة[2]، واستمر الحال حتى وفاة هواري بومدين 1978، حيث عادت وتدخلت المؤسسة العسكرية ولعبت دورا حاسما في تعيين الرئيس الشاذلي بن جديد، وإبعاد كل من محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة، على اعتبار أن الشاذلي بن جديد الضابط الأكبر سنّا والأعلى رتبة[3].

ومع ذلك فقد تزايدت قوة حزب جبهة التحرير بعد عقد مؤتمرها الرابع، إذ كان من المفروض أن يكون الحزب هو صاحب القرار في تعيين الرئيس، ولاحت معالم الصراع الجديد بين الجناح السياسي والعسكري في الأفق ثمانينيات القرن الماضي، لكن سرعان ما استطاعت المؤسسة العسكرية احتواء الأزمة، وذلك عن طريق تغيير القانون الأساسي للحزب مناورة من الجناح العسكري أين أصبح الأمين العام للحزب وهو رئيس

---

1) بوطيب بن ناصر، **المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر**، **نقلا من**: http://democracy.ahram.org.eg/News/545/Subscriptions.aspxk، تاريخ الإطلاع (25-04-2017).

2) رابح لونيسي، **علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011، ص62.

3) رياض الصيداوي، **صراعات النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1876، 2007، ص 9.

الجمهورية يستعمل صلاحيات واسعة جدا على الحزب، مما أعاد الأمور إلى نصابها، وهو ما يعني إستثبات الإستقرار السياسي عبر تدخل المؤسسة العسكرية[1].

وما ميّز فترة حكم الشاذلي بن جديد، بالرغم من تنشئته العسكرية، تقلص حجم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، خاصة بعد حالات الإنسداد التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، وانهيار أسعار البترول نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1986، وما تبعها من ركود إقتصادى، وفشل الحكومة في تلك الفترة في إدارة الأزمة، بالإضافة إلى بعض مظاهر الفساد السياسي في بعض أعضاء حزب جبهة التحرير، التي أدت إلى عدم إحترام القواعد الدستورية وعدم الإستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان، فتزايد اللجوء إلى العنف، سواء من قبل النخبة أو الأحزاب والقوى السياسية والإجتماعية، وهي المتغيرات التي أفضت حركة احتجاجية عارمة يوم 5 أكتوبر 1988، طلب من خلالها المواطنون بضرورة الإنفتاح السياسي والإقتصادي، وبعدها صدر دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية، وتبني اقتصاد السوق في الحياة الإقتصادية، وهذا ما خلق تحولا كبيرا في مدى إسهام المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية[2].

المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية

تراجعت الأدوار السياسية في مرحلة إقرار التعددية الحزبية، فتحددت مهام الجيش في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمه البري، الجوي، والبحري، وهو ما جاء في المادتين 24 و25 من دستوري 1989 و1996، وأسّست هذه المرحلة لدور جديد في علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية.

وفق هذا التوجه الجديد اندرجت مبادرة المؤسسة العسكرية لتفادي عدم الإستقرار السياسي من خلال سحب ممثليها من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومختلف هيئاته القاعدية الأخرى، وهو ما ألحق بتعليمة من رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 4 أفريل 1989، حيث حددت قراءة المهام الدستورية الجديدة للجيش، والواجبات المترتبة عليها بالنسبة لأفراده: «لا لأي عسكري، مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي، سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها»[3].

"وامتثالا للوضع الدستوري الجديد، أعرب الجيش الوطني الشعبي عن حياده السياسي في عهد التعددية السياسية، من خلال انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ... وحسب هذا

---

1) رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 62-63.

2) كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر**، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2011-2012، ص ص 148-150.

3) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، المرجع السابق، ص 270.

الوضع فإن مهام الجيش الوطني الشعبي تتوافق وتتطابق مع ترتيبات الدستور، وطبقا للمادة 24 من دستور 1989 في فصله الثالث المتعلق بالدولة، تدخل الجيش الوطني الشعبي في جوان 1991 لحماية قيم المسار الديمقراطي، وإنقاذ الدولة الجزائرية، بعد أن كان قد تدخل في أكتوبر 1988، للحفاظ على النظام العام، ودعم قوات الأمن في ظروف جعلت من هذا التدخل أولوية قصوى"[1].

وبعد صدور عديد القوانين المهيكلة للحياة السياسية في الجزائر، على غرار قانون الأحزاب والجمعيات السياسية، وقوانين الإنتخابات، وقانون الإعلام ...، سادت البلاد موجة من المد الديمقراطي، فتم تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، والكثير من الجمعيات، وبدأ التنافس بين مختلف الأطياف السياسية، وبقيت المؤسسة العسكرية ملتزمة بالحياد طيلة هذه الفترة، كون أنها كانت تدرك أن المواطن يحملها مع حزب جبهة التحرير الوطني المسؤولية عن حالة الإنسداد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة[2].

وفي ظل هذه الأجواء الديمقراطية، ظهر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذو التوجّه الإسلامي في فيفري 1989، ودخل الإنتخابات المحلية لسنة 1990 ثم الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 واستطاع احتلال أغلبية المقاعد لأسباب متعددة أهمها سخط الشعب على أداء حزب جبهة التحرير الوطني، كتصويت عقابي[3].

تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الإنتخابي يعد تجسيدا لعودة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث رأت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي أن فوز الجبهة الإسلامية بأغلبية مقاعد البرلمان يعد تهديدا؛ للإستقرار السياسي والوطني، للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، وهو ما أكده مستشار وزير الدفاع الوطني حينذاك، اللواء محمد تواتي، وقال «لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الإنتقالية الخطيرة» وفي 4 جانفي 1992، حل الرئيس الشاذلي البرلمان، ثم قدم إستقالته في 12 جانفي من نفس السنة، وألغت المؤسسة العسكرية رسميا نتائج الإنتخابات التشريعية[4].

وكان للمؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في تعيين محمد بوضياف خليفة للشاذلي، بتاريخ 14 جانفي 1992، وفي مارس تم حل حزب الجبهة الإسلامية، والمجالس الشعبية البلدية التابعة لها، لتشهد الجزائر عدم الإستقرار السياسي والوطني، تمظهر في إعلان حالة الطوارئ سنة 1992، ثم اغتيال في مدينة عنابة، الرئيس محمد بوضياف، وللتقليل من حدة الأزمة السياسية وتطويق الفراغ السياسي، وافق علي كافي على

---

1) نسيم يوبرطخ، **الجيش الشعبي الوطني من خلال الدستور**، المرجع السابق، ص 23.

2) بوطيب بن ناصر، **المرجع السابق**.

3) محمد سليماني، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حمس الجزائرية**، جامعة وهران، كلية الحقوق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2013-2012، ص ص 103-101.

4) مسلم بابا علي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، **نقلا من**: http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=53439، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

ترأس المجلس الأعلى للدولة، إلى غاية تعيين وزير الدفاع اليمين زروال رئيسا للجمهورية في 1994، ولعل أهم ما ميّز فترة حكم اليمين زروال، اعتماده الشرعية الإنتخابية والحوار مع التيارات الإسلامية[1].

وبعد حوالي سنة من إجراء الانتخابات تم التصديق على التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996 ويعد هذا التعديل الدستوري تطورا في المؤسسات السياسية للجزائر الحديثة، حيث كرس مبدأ الفصل بين السلطات وسعى إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وبعد إقراره تراجع دور المؤسسة العسكرية ظاهريا في الحياة السياسية، لكن سرعان ما عاد وتطور، وتم تضييق الخناق على رئيس الجمهورية اليمين زروال على تقديم الإستقالة المبكرة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أفريل 1999، التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وقد حظي الأخير بدعم المؤسسة العسكرية رغبة منها في التغيير، فهو مدني يعبر عن الطابع المدني للنظام وينفي الطابع العسكري، ولعل التطور الهام الذي شهده تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بعد إقرار دستور 1996 هي ابتعاد المؤسسة عن التدخل المباشر في الحياة السياسية، واكتفى بالتأثير في اختيار القيادات السياسية، واحتفظت لنفسها بدور الوصي[2].

وبعد تعيين الفريق أحمد قايد صالح رئيسا لأركان الجيش الوطني الشعبي في أوت 2004، ثم نائبا لوزير الدفاع الوطني بتاريخ سبتمبر 2013، إتجهت المؤسسة العسكرية أكثر نحو الإحترافية، وابتعدت أكثر فأكثر عن الساحة السياسية، حيث لا تمر مناسبة ويؤكد فيها نائب وزير الدفاع عن تمسك الجيش الوطني الشعبي بمهامه المدسترة ويستنكر دعوات تدخله من أجل عزل رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة بسبب مرضه، وما وصفه بمحاولات "يائسة" لضرب وحدة القوات المسلحة، محذرا ممن وصفهم بـ"المصطادين في المياه العكرة"[3].

وتدعم هذا التوجه نحو الإحترافية لما سخرته الدولة الجزائرية من موارد مالية لفائدة وزارة الدفاع الوطني، بمنحنى تصاعدي سنة بعد سنة، في سبيل عصرنة القطاع، وهو الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الإستقرار السياسي وعلى نسبة حياد المؤسسة العسكرية منتصف العقد الأول من القرن الحالي إلى يومنا هذا، وتعمل وزارة الدفاع على إصدار بيانات ظرفية لتأكيد إلتزامها بالحدود التي رسمها الدستور لمهامها وصلاحياتها، وأنها ليست طرفا في اللعبة السياسية، وأكثر من هذا هي خاضعة لإرادة المؤسسة التي تتبع لها وهي رئاسة الجمهورية، فالرئيس هو وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة وليس للمؤسسة أن تعزل قائدها[4].

---

1) رياض الصيداوي، **المرجع السابق**، ص 61.

2) مسلم بابا علي، **المرجع السابق**.

3) **الجيش الجزائري يستنكر دعوات لعزل بوتفليقة**، **نقلا من**:
http://mubasher.aljazeera.net/news/ ، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

4) إبراهيم عبد الله، **الجيش يحترم الدستور ويرفض التدخل في السياسة**، **نقلا من**:
http://www.djazairess.com/elayem/207684 ، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

ولم يكن لتراجع أدوار المؤسسة العسكرية السياسية ليعني انعزالها عن المجتمع وقطع أواصر الصلة به، بل على العكس من ذلك فقد سجلت حضورها الدائم في خدمته أوقات الشدة والحاجة، فضلا عن دورها الحاسم في محاربة الإرهاب وحماية الممتلكات العمومية والخاصة، فقد أثبتت وقوفها مع المجتمع الجزائري فيما ألمّ به من محن وكوارث، وكأمثلة على ذلك هبّة القوات المسلحة بمختلف أشكالها وتسخير إمكانياتها البشرية والمادية والتقنية للإسهام في إدارة الأزمات الناتجة عن عديد الكوارث الطبيعية، خاصة منذ فيضانات باب الوادي بتاريخ 10 نوفمبر 2001[1].

المطلب الثالث: تقييم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية

شكل الجيش الجزائري، إلى غاية مارس 1989، تاريخ انسحابه من الحزب، طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر وأسهم بمرجعية قانونية في مقتضيات التنمية الوطنية السياسية والإستقرار السياسي لإحتكاره حق تعيين الرؤساء أو تنحيتهم.

وبزوال المرجعية القانونية لتدخله في الحياة السياسية فُتح المجال لمناقشة مدى إسهاماته التنموية في المجال السياسي بما في ذلك سعيه لتحقيق الإستقرار السياسي من خلال تزكية رؤساء على حساب رؤساء آخرين ولو يتمتعون بمساندة الشعب، على غرار إقصاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ووقف المسار الإنتخابي في 1992، فالقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي آنذاك تكوّن لها وعي مفاده أن هذه الجبهة تُعتبر تهديدا للأمن الوطني وسلامة تراب الجزائر، وهو ما يعني إلزامية التدخل لحل هذا التيار.

ومن خلال جملة النقائص المرتبطة أساسا بالممارسة الديمقراطية في الجزائر من ضعف الأحزاب السياسية، وغياب دور حركات المجتمع المدني، تبين إلزامية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بما يضمن استمرارية واستقرار الدولة، وبغض النظر عن جدل تدخل المؤسسة العسكرية حين إقرار التعددية الحزبية واعتباره مساسا بالقيم الديمقراطية أو من عدمه، فالواقع فرض تدخلها في الحياة السياسية، كون أنه حتى في الدول الكبرى والعريقة في الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، نلاحظ أن للمؤسسة العسكرية دورا هاما في صناعة واتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية[2].

وحين انتخاب بوتفليقة رئيسا، وعمله تدريجيا على تجسيد تمهين الجيش الوطني الشعبي واحترافيته، ومنحه إمتيازات ميزانياتية، استطاع تغيير الثقافة السياسية السائدة، إضافة إلى الفشل الدولاتي المحيط بالجزائر الذي جعل المؤسسة العسكرية تصد كامل مجهودها نحو أمننة الحدود الوطنية من الأخطار والتهديدات اللاتماثلية.

---

1) منصور لخضاري، **في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 235.

2) بوطيب بن ناصر، **المرجع السابق**.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية الإجتماعية

مهمة الجيوش ليست عسكرية أو أمنية فحسب، بل هي إهتمام بالمجالات الإجتماعية والخدماتية للمجتمعات، وتوفير المساعدات المطلوبة كمّاً ونوعاً، ضمن هذا الإطار يبرز حجم وأهمية الدور الإجتماعي للمؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: التربية والتعليم

تقود دراسة الدور التربوي التعليمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى استخلاص إسهامه في التنمية الوطنية عبر الخدمة الوطنية، الهياكل التكوينية، والمؤسسات الإجتماعية–التربوية:

1. عبر الخدمة الوطنية:

تعمل المؤسسة العسكرية على التنشئة العسكرية لعدد كبير من مؤدِّي الخدمة الوطنية، حيث تحضرهم لتولي مهام مستقبلية حساسة تستلزم ثقة بالنفس لإتخاذ القرارت الأنسب بموضوعية وحزم، تلك هي أهداف التنشئة العسكرية، صقل الصرامة والإنضباط في شخصية الأفراد، التي تنعكس على سلوكه الخارجي فيؤثر إيجابيا على محيطه الإجتماعي.

وفي إطار السياسة العامة للدولة الجزائرية الرامية في شقها التربوي والتعليمي إلى محو الأمية، "أوكلت لوزارة الدفاع الوطني، يوم 23 جانفي 2007، مهمة المساهمة في البرنامج الوطني لمحو الأمية وذلك عبر فتح أقسام خاصة بمحو الأمية بمختلف مراكز التدريب لفائدة الشباب ممن لم تسمح لهم الظروف لمزاولة الدراسة بالمؤسسات التعليمية، وقد تم هذا المسعى تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار ... واتخذت مساهمة المؤسسة العسكرية غاية في الأهمية تنفيذا لإتفاقية إطار وقعت في مارس 2008 بين وزارة الدفاع الوطني والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار"[(1)]، من بين ما أولته هذه الإتفاقية من عناية خاصة هو العمل على توفير الشروط المعنوية والمادية والبيداغوجية لهؤلاء الشباب، بعد أدائهم لواجب الخدمة الوطنية، لتسهيل إندماجهم في المجتمع، من خلال مثلا الإلتحاق بمراكز التكوين المهني ثم بعالم الشغل.

على هذا الأساس مكنت المؤسسة العسكرية الجزائرية، منذ 2009، عدد معتبر من الشباب، بعد انقضاء فترة تدريب عسكري، من تعلم أبجديات القراءة والكتابة، تتوج بتسليم شباب الخدمة الوطنية شهادة تثبت مستواهم الدراسي.

وتطبيقا لهذا الهدف إستُحدِثت أقساما خاصة بمحو الأمية على مستوى مراكز تدريب كثيرة، على غرار مركزي التدريب للمشاة بأرزيو ولاية وهران وبمويلح ولاية الجلفة، تستقبل هذه المراكز مجندي الخدمة الوطنية

---

1) بوعلام بولعراس، **المرجع السابق**، ص 109.

الذين تم إحصاؤهم ضمن فئة المزمع محو أُمِّيتهم، ليستفيدوا من دروس مكثفة، يشرف عليها إطارات تابعة لهذا المركز.

2. عبر الهياكل التكوينية:

طموح الرقي والتقدم يفرض إيلاء التربية والتعليم مكانة لائقة تكون بمثابة القاعدة الأساس، من هذا المنطلق تعززت المؤسسة العسكرية الجزائرية بهياكل تكوينية نذكر منها، المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس*، المراكز الإستشفائية الجامعية، ومدارس أشبال الأمة بطوريها المتوسط والثانوي. القاسم المشترك بين هذه الهيئات الثلاث هو ما تُتيحه من إمكانية الإمتهان على المستوى المدني أو على المستوى العسكري، حتى ولو إستفاد الطلبة الضباط، الطلبة الأطباء، والطلبة الأشبال من التكوين العسكري القاعدي المشترك ومن التكوين الجامعي، وهما المرحلتين السابق التطرق إليهما، فيبقى في مقدور الطلبة الإختيار بين مسار مهني عسكري ومسار مهني مدني محلي أو حتى أجنبي.

أ. المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس: (الملحق رقم 01)

وخلال تخرج 253 طالباً "إعترف المدير العام للمدرسة التحضيرية لدراسات مهندس العميد عابد حلوز في كلمته أن المدرسة أصبحت من النماذج الناجحة في حقل التعليم في الجزائر، مبرزاً أن هذه الدفعة تعد الأولى بالنسبة للعشرية الثانية من عمر المدرسة، ومشيراً إلى أن المدرسة تطمح إلى إحداث نقلات نوعية في المناهج والتسيير تماشيا مع روح الإحترافية المنتهجة من طرف الجيش الوطني الشعبي"[(1)].

وصرح نائب وزير الدفاع الوطني الفريق أحمد قايد صالح، بنفس المدرسة، أن منظومة التكوين بالجيش الوطني الشعبي تواكب متطلبات العصر وتسعى لتكون تربة خصبة وكريمة المنبت، ترسّخ في عقول وأذهان الأفراد بمختلف مستوياتهم وفئاتهم، مبادئ التفكير الإيجابي والرصين والعقلاني. وكان ذلك حين ترأسه الإجتماع السنوي للإطارات المكلفين بالتكوين بالجيش الوطني الشعبي، في 15 فيفري 2017[(2)].

ب. المستشفيات العسكرية الجامعية:

شرعت مصالح الصحة العسكرية في إنجاز العديد من الهياكل الإستشفائية وذلك بالموازاة مع إنشاء مستشفيين عسكريين جهويين جامعيين، أحدهما بوهران بإقليم الناحية العسكرية الثانية والآخر بقسنطينة بالناحية العسكرية الخامسة، بالإضافة إلى المستشفى المركزي للجيش بعين النعجة وفي المستقبل القريب المستشفى العسكري الجهوي بورقلة، حيث تعد هذه المراكز الإستشفائية أقطابا للتعليم يحتل فيها البحث العلمي مكانة هامة ويستلهم دفعه من البرنامج الوطني[(3)].

---

* أنشأت بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-119 المؤرخ في 21 ذو الحجة الموافق لـ 18 أفريل 1998.

1) رشيد كعبوب، **تخرج 253 طالباً بالمدرسة التحضيرية لدراسات مهندس بالرويبة**، جريدة المساء، 24 جوان 2009، **نقلا من:** http://www.djazairess.com/elmassa/22568، تاريخ الإطلاع (28-04-2017).

2) **نقلا من:** http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/11235، تاريخ الإطلاع (28-04-2017).

3) مساعيد ض، **مصالح الصحة العسكرية**، مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الرابع، أكتوبر 2013، ص 171.

قامت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي بتعديل منظومة التكوين تماشيا مع مسار عصرنة وإحترافية قواتها المسلحة، فأخذت على عاتقها منذ أكثر من عقدين مهام التكوين الطبي، وأصبحت الهياكل الإستشفائية؛ تمتلك معاهد تكوين في مختلف التخصصات الطبية، تفتح باب التربص للطلبة من عديد الجامعات الوطنية، وتُدرج دورات تكوينية تحت الوصاية البيداغوجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في هذا الإطار جاء على لسان اللواء عبد القادر بن جلول المدير المركزي لمصالح الصحة العسكرية لوازرة الدفاع الوطني، أن قطاع الصحة العسكرية يعمل على تطوير الدور الإستشفائي الجامعي ومجال التكوين من خلال إطلاق عدة دورات تكوينية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات التكوينية قد تكون في إطار التعاون العسكري مع الشركاء الأجانب يشارك من خلاله إطارات الصحة العسكرية في التمارين والمناورات الدولية، ويستخلصون الدروس والأساليب الحديثة في التعامل مع الكوارث النووية، البيولوجية، والكيميائية، لتُعمم لاحقا هذه الإضافة على مختلف الدوائر الوزارية المهتمة بهذا الأخير، بغية تحديث وتطوير الهياكل الوطنية وتثمين الخبرات في الميدان العملياتي.

ت. مدارس أشبال الأمة:

هي مؤسسات للتعليم الثانوي والمتوسط تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ولوزارة التربية الوطنية، تقبل مدارس أشبال الأمة التلاميذ الجزائريين، ذكور وإناث، ذوي المستوى الدراسي الممتاز والذين يرغبون في الانخراط في صفوف المؤسسة العسكرية الجزائرية. مدارس الطور المتوسط متواجدة على مستوى المسيلة، تيارت، بشار، الأغواط، باتنة، بجاية، وتمنراست، أما مدارس الطور الثانوي فمتواجدة على مستوى البليدة، وهران، وسطيف. وفي مجال التربية والتعليم تُطبِّق هذه المدارس البرنامج الرسمي للتعليم العام لوزارة التربية الوطنية، بما في ذلك العطل المدرسية المبرمجة، ويضمنه أساتذة منتدبين من نفس الوزارة، كما تتوفر على مرافق ووسائل بيداغوجية من مدرجات، مكتبات، وأقسام بعشرين (20) تلميذ، مخابر للعلوم والتكنولوجيا واللغات الأجنبية، تعليم بمساعدة الحاسوب وقاعات أنترنيت، قاعات للنشاطات الثقافية والفنية، قاعات متعددة الرياضات، ملاعب رياضية، مسابح ...

يتم الإلتحاق بمدارس الطور المتوسط للسنة الدراسية 2017-2018، عن طريق مسابقة مفتوحة للمترشحين الذكور فقط المتوفر فيهم الجنسية الجزائرية وشروط أخرى على غرار؛ السن، الحيازة على شهادة التعليم الإبتدائي بمعدل يساوي أو يفوق 08/10، واللياقة البدنية والصحة الجيدة.

ويتم الإلتحاق بمدارس الطور الثانوي للسنة الدراسية 2017-2018، عن طريق مسابقة مفتوحة للمترشحين الذكور والإناث المتوفر فيهم عدة شروط من بينها السن والحيازة على شهادة التعليم المتوسط بمعدل يساوي أو يفوق 12/20[2].

بعد الحصول على شهادة البكالوريا يُخيّر الأشبال بين مواصلة دربهم مدنيا أو خوض غمار الحياة العسكرية أين يتم توجيههم حسب إحتياجات المؤسسة العسكرية نحو مختلف المدارس العليا العسكرية.

---

1) مساعيد ض، **نفس المرجع**، ص 186.

2) دليل التجنيد بمدارس أشبال الأمة لسنة 2017.

3. عبر المؤسسات الإجتماعية – التربوية:

نقصد بالمؤسسات الإجتماعية–التربوية روضات الأطفال، والتي تعتبر مراكز للتنشئة الإجتماعية السليمة أين تتم ترقية الطفولة، من خلال المقررات البيداغوجية التي تستخدم أساليب التربية الحديثة في التعليم، ومن خلال أساليب التدريس وتقنيات توزيع المناهج الدراسية والكشف عن المشاكل والمعوقات المحتملة التي يمكن أن تقف في وجه الطفل، وهي الآليات التي تسمح للطفل بالنمو في بيئة سليمة.

روضات الأطفال هي مؤسسات مخصصة لمرحلة ما قبل الدراسة، تهدف إلى تأطير الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 و5 سنوات، وتعليمهم الإندماج الإجتماعي والإستعداد للحياة المدرسية والتكيف مع البيئة الخارجية، بالإعتماد على برامج مُنَمَّية للتفاعلات الإجتماعية والتعبير الطبيعي[1].

تُسيَّر الروضة من قبل مستخدمين في المجال البيداغوجي منهم الأطباء النفسانيين والمربين والمسؤولين الإداريين، ولتحقيق الأهداف المنوطة بها تنظم لفائدة هؤلاء المسيرين دورات سنوية للرسكلة والإتقان، على مستوى مختلف مراكز التدريب الوطنية المتخصصة.

تم إفتتاح أول روضة عام 1978 في تاقارا بالجزائر العاصمة بالقرب من المقر العام لوزارة الدفاع الوطني، طبقا للقرار الصادر في 12 أفريل 1978 المتعلق بإنشاء رياض الأطفال للجيش الوطني الشعبي، لتصل حاليا إلى أربعة وثلاثون (34) روضة موزعة على النواحي العسكرية الستة. **(الملحق رقم 02)**

المطلب الثاني: الصحة والسكن

أولا: الصحة

أولت وزارة الدفاع الوطني منذ الإستقلال أهمية كبرى للقطاع الصحي، وتطورت هذه المنظومة لتصبح مصالح الصحة العسكرية تشكيلة أساسية خلال العمليات الخارجية، حيث أصبح إفتتاح المستشفيات العسكرية للمرضى المدنيين في زمن السلم ضروريا لتنمية الدور الإجتماعي للجيش الوطني الشعبي، لتوطيد الرابطة جيش–أمة*، ولدعم نشاطات الحظيرة الإستشفائية والحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة للفرق الجراحية التابعة لمصالح الصحة العسكرية، التي تخضع لمتطلبات خاصة خلال مشاركتها في العمليات الخارجية، تفرض عليهم التحلي بدرجة عالية من المهنية والمهارة في الأداء. كما تسهم المؤسسة العسكرية الجزائرية في تسيير الهيئات الخارجية للصحة، عن طريق انتداب أفراد بشكل مناسباتي أو دائم، ضباط وصيادلة وبياطرة ... لفائدة المستشفيات خاصة تلك الموجودة جنوب البلاد. "ضمن هذا السياق أخذت المديرية المركزية

---

1) ب.عمير، **النشاطات الإجتماعية: ترقية مستوى الخدمات، نقلا من:**
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، 2012، ص 233.

* هي الرابطة التي تسعى المؤسسة العسكرية الجزائرية لتمتينها في إطار مسار تصحيح العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر.

لمصالح الصحة العسكرية على عاتقها مسؤولية تنفيذ سياسة وزارة الدفاع الوطني في مجال الصحة، لصالح الأفراد العسكريين وعائلاتهم من ذوي الحقوق، والمستخدمين المدنيين العاملين في الهياكل العسكرية وعائلاتهم من ذوي الحقوق ... أما فيما يتعلق بالعلاج، يهدف الإسناد الطبي إلى توفير الرعاية على مستوى قاعات العلاج والمستشفيات للمستفيدين العسكريين والمدنيين بوزارة الدفاع الوطني، وعائلات العسكريين والمتقاعدين عن وزارة الدفاع الوطني، فضلا عن المدنيين المرخص لهم الإستفادة من الخدمات التي تقدمها المستشفيات العسكرية"[1]، وهو ما يؤكد إفتتاح المستشفيات العسكرية للمرضى المدنيين.

أثناء الأزمات والحروب تتمثل المهمة الأساسية لمصالح الصحة العسكريين في إنقاذ الأرواح وإسعاف الضحايا وإحاطة المدنيين بالعناية النفسية. حيث أُدمجت مصالح الصحة العسكرية في منظومة الطوارئ الوطنية للإسناد، والتي وُضعت من أجل معالجة الجرحى في أحسن الأوقات. ضمن هذا الإطار أوضح الطبيب الرئيسي بقيادة القوات البرية، العقيد أ.دخيلي لدى تدخله في الملتقى المنظم في إطار 5+5 دفاع، يومي 20 و21 أكتوبر 2009 حول موضوع «مكانة الصحة العسكرية في تسيير وإدارة الكوارث الكبرى» بأن طب الكوارث يتميز بالتكفل بأعداد كبيرة من الجرحى ويمكن أن ينقذ مئات الأرواح. وعليه تبنت مصالح الصحة العسكرية نصوص قانونية متعلقة بالمخطط الإستعجالي للجيش الوطني الشعبي، الذي يعد تنظيما جديدا لوحدات وتشكيلات الصحة الناشطة في هذا الميدان وذلك قصد خلق إطار للتشاور والتنسيق المدني–العسكري[2].

ثانيا: السكن

بما أن المكون البشري للمؤسسة العسكرية الجزائرية هو ذلك الجزء من الشعب الجزائري، فجهود وزارة الدفاع الوطني لإمتصاص مشكل السكن لعناصرها يؤدي مباشرة إلى الحد من مشكلة السكن الضاربة في الجزائر منذ الإستقلال، كما سبق التطرق إليه.

غداة الإستقلال، ظهرت إلى الوجود المديرية الوطنية لتعاونيات الجيش الوطني الشعبي (DNC/ANP) التي أخذت على عاتقها مهمة التكفل بالنشاط الإجتماعي للجيش إضافة إلى مهامها العمرانية التي كانت تضطلع بها، وأصبح التركيز على هذا الأخير وذلك من خلال المشاركة في عملية التشييد الوطني، ونظرا لإتساع حجم النشاطات الموكلة لها تم التفكير في جهاز مركزي يتكفل بالجانب الإجتماعي للجيش الجزائري وكان ذلك ابتداء من سنة 1977 حين وُضِع المرسوم المؤرخ في 17 أوت 1977 المُحدِّد والمُوجِّه للسياسة الإجتماعية لوزارة الدفاع الوطني، لتلي هذه الخطوة إجراءات تُوِّجت في 4 جوان 1979 باستصدار المرسوم

1) مساعيد ض، **المرجع السابق**، ص ص 159–161.
2) **نفس المرجع**، ص ص 161–169.

المتعلق بإنشاء المديرية المركزية للنشاط الإجتماعي، تُعنى بالأساس بتحسين ظروف العيش والعمل والترقية الإجتماعية لأفراد الجيش الوطني الشعبي[1].

غير أن التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي أدت إلى مأساة وطنية، جعلت الدور التنموي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في شقها الإجتماعي يعرف تباطؤا، إلى غاية مطلع القرن الحادي والعشرون، مع إستتبات الأمن والإستقرار الوطنيين، الفترة التي عرف فيها هذا المجال إنطلاقة جديدة بمرجعية قانونية متمثلة في التعليمة المؤرخة في 17 ماي 2006 الصادرة عن الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني عبد المالك قنايزية، المحددة لمحاور النشاط الإجتماعي وأدوات ووسائل تنفيذه في إطار صيغتين أساسيتين هما؛ صيغة السكن العائلي **(الملحق رقم 03)**، وصيغة السكن العسكري. **(الملحق رقم 04)**

أما فيما يخص مرافقة مستخدمي الجيش في الحصول على سكن عائلي فإن مديرية المصلحة الإجتماعية وضعت حيز الخدمة قرض السكن العائلي، وأبرمت وزارة الدفاع الوطني إتفاقيتين مع كل من بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط/بنك، تتضمن منح قروض عقارية لفائدة مستخدمي الجيش الوطني الشعبي حسب شروط ونسب فائدة تفضيلية، عقب بعد النتائج الإيجابية التي أعقبت إبرام إتفاقية مع بنك الجزائر الخارجي، حيث تنص بنود هذه الإتفاقيات على منح قروض عقارية بإجراءات تحفيزية عند تمويل؛ البناء الذاتي لسكن عائلي، مع إعانة يقدمها الصندوق الوطني للسكن أو من دونها، عند شراء سكن ترقوي مع إعانة يقدمها الصندوق الوطني للسكن أو من دونها، حسب صيغة البيع على التصاميم لدى المرقين العقاريين العموميين أو الخواص، عند شراء سكن جديد لدى المرقين العقاريين العموميين أو الخواص، ولتوسيع أو تهيئة السكن العائلي[2].

تعمل المؤسسة العسكرية على إتخاذ إجراءات ردعية ضد كل من يستفيد من الصيغتين في آن واحد، وهو ما يصب في محاولة الإنصاف الذي يجب أن يسود إدارة ملف السكن. "للإشارة فقد شُرِع في تطهير حظيرة السكنات العسكرية بصفة جزئية منذ سنة 1991، لتعرف فيما بعد تراجعا واضحا، وهذا بسبب الظروف الأمنية الصعبة ... مع بداية العشرية الأخيرة شُرِع في عملية تطهير جديدة شملت مراحل عديدة منها المتعلقة بالمستخدمين العسكريين الذين غادروا صفوف الجيش الوطني الشعبي وأُحيلوا على التقاعد، وفي مرحلة أخرى للمستخدمين الذين يملكون أكثر من سكن. أما فيما يخص الحالات الإجتماعية الواجب أخذها بعين الإعتبار، قامت مديرية المصلحة الإجتماعية بإجراءات على مستوى وزارة السكن للحصول على سكنات إجتماعية طبقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 1 فيفري 1998 الذي يحدد شروط الحصول على هذا النوع من السكنات بالنسبة للحالات الإستثنائية"[3].

---

1) ب.عميور، **التكفل الإجتماعي: مرافقة وتطور**، ص ص 193-194.

2) ب.عميور، **السكن العائلي لمستخدمي وزارة الدفاع الوطني: أولوية لضمان الإستقرار**، ص ص 206-207.

3) **نفس المرجع**، ص 207.

المطلب الثالث: إدارة الأزمات في حال الكوارث

تولي الجزائر إهتماما بالغا لمواجهة الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن الإنسان، وتزايد هذا الإهتمام ليصل إلى مستوى الإقتناع بضرورة الوقاية من هذه الأخطار الكبرى، وهو ما تجسد من خلال سن القانون رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، وحصر هذا القانون الأخطار الكبرى في "الزلازل، الفياضانات، التقلبات المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الواقعة من قطاعات الصناعة والطاقة، الأخطار النووية والتي تمس صحة الإنسان والحيوان والنباتات، التلوثات البيئية، والأخطار الناجمة عن التجمعات البشرية الكبيرة"[1]. نلاحظ أن هذا التقنين لضرورة الوقاية من الأخطار الكبرى هو عملية تطويرية لآليات تسيير الأزمة والتخفيف من حدتها.

أمام هذه الأوضاع يطفو الحديث عن "الدور الإنساني"* للمؤسسة العسكرية الجزائرية ومن تدخلاته الناجحة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية، فكلما كان الشعب الجزائري بحاجة ليد المساعدة أوقات الكوارث الطبيعية كان جيشه مادّها. لكن هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا مشاركة كافة الشعب الجزائري في المجهود الوطني للدفاع، ولتنامي حجم التنسيق المدني-العسكري، وهو ما يعني أن تحقيق الأمن والدفاع عن الدولة ليس إحتكارا على القوات النظامية فقط بل يستلزم تدخل كافة الإدارات العمومية ووضع مخطط تعبئة عامة كآلية للدفاع الشامل.

يتم اللجوء إلى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية والحفاظ على مصالح البلاد وإنتاج قدرات الدفاع خلال وقت السلم، لارتباطها بتحضير الإقتصاد الوطني، القطاعات الحكومية، والقطاعات الخاصة، وخلال وقت الحرب، لتحضير الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية الأخرى المخولة للحفاظ على السيادة الوطنية.

فالتعبئة العامة تمس جميع المجالات، الدفاعية، الإقتصادية، والمدنية، "ومن جانبها تشمل التعبئة في إطار الإستراتيجية العسكرية العامة، جميع الإجراءات والوسائل المدنية والعسكرية التي تسهم في تحقيق الأهداف السياسية للبلاد والمحافظة على مصالحه. في هذه الحالة تقوم القوات المسلحة بإستدعاء الإحتياط

---

1) **نقلا من**:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/le-ministere/49-autours-des-collectivites-locales/110-gestion-de-crise-et-risques-majeurs.html, date de visite (28-04-2017).

* في رأي الطالب؛ الحديث عن الدور الإنساني للمؤسسة العسكرية الجزائرية فيه بعض المغالطة، لأن المهمة الدائمة للمؤسسة العسكرية هي الحفاظ على الإستقلال والسيادة الوطنية، وأثبت التاريخ أن الكثير من الكوارث الطبيعية أتت على وحدة وسلامة الدول المتضررة، وعليه هذه المؤسسة مكلفة ومطالبة بضمان الدفاع عن وحدة وسلامة التراب الوطني الجزائري في حال الأزمات والكوارث الطبيعية.

في إطار التعبئة العامة"[1]، بعد أن تقوم الدولة بحشد عناصر ووسائل الجيش الوطني الشعبي، علاوة على الوسائل المعبئة في إطار مخطط "أورسيك ORSEC" * . **الملحق رقم 05**

على هذا الأساس تم إنشاء مكتب التعبئة والأخطار الكبرى تتمثل مهمته في تحديد سياسة إسهام الجيش الوطني الشعبي في مكافحة آثار الكوارث وضمان التنسيق ما بين هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي والأجهزة المدنية المركزية المختصة في مجال تسيير وإدارة الكوارث، باستثناء قيادة الدرك الوطني، التي تشتمل على جهاز يهتم بالأخطار الكبرى، على مستوى قسم حفظ الأمن، باعتباره السلاح الذي يُعنى بحفظ الأمن العام، مكلف بمهام الشرطة الإدارية، ويتدخل قبل إستدعاء وحدات الجيش الوطني الشعبي[2]. (**الملحق رقم 06)**

تستلزم عملية التعبئة جاهزية العتاد لما له من دور حيوي في قوام المعركة، فعملت وزارة الدفاع الوطني على توفير إحصاصات العتاد والتجهيزات المتمثلة في الموارد المادية من الألبسة، الذخائر، الوقود، ... وتودع هذه الإحصاصات الأولية لوحدات التعبئة المقررة من طرف مختلف المخططات، كإحتياط، على مستوى مخازن المراكز أو الهيئات التعبوية والمؤسسات المركزية أو الجهوية[3].

ومن أجل التدخل بشكل فعال، تم وضع مخططات للطوارئ، يرتكز على طرق التنظيم والدراسة والتخطيط، التي تشتمل على مخططات للتدخل أثناء الكوارث، مخططات للتدخل الطبي ولتنبيه المصالح الإستشفائية، مخططات البحث وإنقاذ الطائرات التي تواجه خطر معين، ومخططات التلوث البيئي.

حدد مخطط النجدة والإنقاذ ORSEC، مجال تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية على ثلاثة مراحل رئيسية: مرحلة التدخل الأولي، مرحلة التدخل السريع، مرحلة ما بعد الطوارئ والعودة إلى الوضع الطبيعي. **(الملحق رقم 07)**

إن إلتزام المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى جانب الأطراف المدنية الفاعلة، بالتدخل، بنجاح، أثناء الأزمات في حال الكوارث، نتج عنه تنامي التعاون المدني–العسكري، ليرتقي إلى مرحلة تقسيم الأدوار وتوكيل المهام[4]**(الملحق رقم 08)**، كما أسهم الجيش الوطني الشعبي خلال أكثر من خمسون (50) سنة في إدارة الأزمات في حال الكوارث بما تقتضيه من عمليات**(الملحق رقم 09)**، فتدخل خلال الزلازل**(الملحق رقم10)**، خلال الفياضانات **(الملحق رقم 11)**، خلال الثلوج **(الملحق رقم 12)**، ولمكافحة الجراد **(الملحق رقم 13)**.

---

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **تسيير الكوارث**، المرجع السابق، ص 40.

* مخطط أورسيك، أو أورسك أو أورساك، هو مخطط النجدة والإنقاذ على المستوى المحلي، جاء كنتيجة لوجود وعي جماعي، إثر الأحداث المأساوية الضاربة بالدولة الجزائرية، يهدف للتحضير للتسيير الأزماتي الفعال مستقبلا.

2) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **تسيير الكوارث**، **نقلا من**:
مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013، ص 61.

3) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **التعبئة في الجيش الوطني الشعبي**، ص 53.

4) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **تسيير الكوارث**، ص ص 64–65.

المطلب الرابع: تقييم الدور الإجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية

إن الدور الإجتماعي للجيش الجزائري واسع يرتبط أولا بأهمية المؤسّسة العسكرية ثم بالأدوار الإضافية المناطة به في الجزائر. يتمحور هذا الدور، حول أربعة مجالات رئيسية؛ التربية والتعليم، الصحة، السكن، وإدارة الأزمات في حال الكوارث، سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

مما سبق التطرق إليه، إنجاز هذه الوظائف التنموية، كمّاً ونوعاً، مرتبط بالتنظيم الجيد للمؤسسة العسكرية، بكفاءة موردها البشري، بالواقع الإجتماعي المحيط بها، وبتطور علاقة العسكريين بالمجتمع المدني، من هذا المنطلق نلاحظ أن الجيش الوطني الشعبي قطع أشواطا كبيرة في سبيل الإسهام في التنمية الوطنية الإجتماعية، وأصبح الشعب الجزائري يُكِنّ له وافر الإحترام والتقدير، باعتباره رمزاً للكبرياء الوطني.

1. في مجال التربية والتعليم:

تشير الإحصائيات إلى تحصل، على مستوى مدرسة أشبال الأمة بالبليدة، 174 شبلا على شهادة البكالوريا للموسم الدراسي 2015-2016، من أصل 176 مترشحا، ونال الشبل وناس وليد من المدرسة نفسها المركز الأول على مستوى الولاية والثالث على المستوى الوطني، بمعدل 18,91، كما تحصل خمسة آخرون على معدل 18 من 20، وتشير باقي الإحصائيات على نسب نجاح 100% في إمتحانات التعليم المتوسط على مستوى جميع مدارس أشبال الأمة للطور المتوسط، السابق ذكرها[1]. وهو ما يعكس حجم الإستثمار في أشبال الأمة وما يقابلها من ثمار.

فأصبح الزاد المعرفي العام والمتخصص يثرى في كنف المنظومة التعليمية للجيش الوطني الشعبي وتبنى في جوبها الشخصيات حين تلبية إمتياز الواجب الوطني.

2. في مجال الصحة:

تتميز الخدمات التي تقدمها مصالح الصحة العسكرية بالجودة وتحوز على ثقة الجمهور، نظرا لما تتوفر عليه من أجهزة حديثة في ميادين الطب، والمستوى العالي من الكفاءة لفرقها الجراحية التي آلت إليه، وفي إطار سياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية وقدسية مجانية الصحة، تصبح الصحة العسكرية مجانية، لفائدة المدنيين المستفيدين من الخدماتية في هذا المجال، وإذا قمنا بمقارنة مع ما تقدمه مصالح الصحة العسكرية لدولة غربية من خدمات، فرنسا مثلا، نجد أن هذه الأخيرة، تسير وفق منطق البراغماتية، حيث تسعى للحفاظ على كفاءة أطبائها العسكريين، من خلال فتح مستشفياتها للطرف المدني، لكن بمقابل هامش من الربح، "وأصبح هذا النشاط الخارجي يعود بالموارد المالية لفائدة مصالح الصحة العسكرية بفرنسا"[2].

---

1) **نقلا من**:
مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 637، أوت، 2016، ص 55.

2) **نقلا من**:
https://www.senat.fr/rap/r98-458/r98-4583.html، تاريخ الإطلاع (30-04-2017).

وتبقى تسجل بعض الحالات من أخطاء طبية، تعتبر كأعراض جانبية، تعمل وزارة الدفاع الوطني على تفاديها من خلال تنظيم ملتقيات دورية في هذا الشأن، ومن خلال توفير تربصات خارج الوطن لإطاراتها للرفع من مستوى أدائهم المهني.

3. في مجال السكن:

باعتبار السكن من أهم محاور النشاط الإجتماعي، ويدخل في صلب إهتمامات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، بالنظر لمتطلبات مهنة العسكري، طُرحت صيغتين أساسيتين لامتصاص مشكل السكن الذي يمس الأفراد العسكريين، وهما صيغة السكن العائلي وصيغة السكن العسكري.

فأما صيغ السكن العائلي، ورغم كل الإجراءات التحفيزية المنصبة من قبل وزارة الدفاع الوطني مع عدة بنوك وطنية بنسب فوائد تفضيلية، يعكف أفراد الجيش الوطني الشعبي عن إقتناء سكنات عائلية في إطار هذه الإتفاقية، لما تمسه من قيمهم وتنشئتهم الدينية، فأصبحوا ينظرون لهذه التحفيزات والتفضيلات من منظار "الربا"، وبالتالي هي فئة قليلة التي لجأت إلى التعامل مع هذه البنوك.

وأما صيغ السكن العسكري، فهي المتغير التابع لصيغ السكن العائلي، وهو ما يعني أنه كلما توفر السكن العائلي للمستخدمين العسكريين، كلما قل الطلب على صيغ السكنات العسكرية، إلا أن الواقع يثبت أن الجزائر ورغم كل المجهودات المبذولة في شأن القضاء على هذا المشكل، تبقى تعاني من ويلاته، التي قد تهدد الإنسجام الإجتماعي، السلم الإجتماعي، والعلاقات المدنية–العسكرية، التي تحسد عليها الجزائر.

وكنتيجة لهذه الأوضاع، تشهد النواحي العسكرية الشمالية، أزمة سكن خانقة خاصة في الولايات الكبرى، على غرار الجزائر، وهران، وقسنطينة، كما تشهد هذه النواحي، لاعتبارات مهنية موضوعية، تعداد عسكري مهم، زاد في حدة مشكل السكن، فكان الأثر السلبي الأول والمباشر هو تضخم معدلات مبالغ إيجار السكنات، وهي الأمور التي تتعارض وسياسة وزارة الدفاع الإجتماعية التي تعمل على إحتواء إنشغالات أفرادها الأساسية في مجالات التعليم، الصحة، والسكن.

4. في مجال إدارة الكوارث:

والملاحظ أن الأزمات الناتجة عن حدوث الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى والمتكررة، تعزز من فرص وضرورات توطيد الرابطة جيش–أمة، وبفضل تنامي الموارد المالية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، أمكن تطوير جاهزية الجيش الوطني الشعبي لمواجهة الكوارث والأخطار الكبرى، وفي هذا الصدد يقول عالم البراكين هارون تازييف: "إن الجيوش خُلِقت لصد العدوان، والكوارث عدوان الطبيعة على الإنسان ... وليس هناك أي هيئة أقدر من الجيوش على صد الكوارث"[1]. وهو حال المؤسسة العسكرية الجزائرية، حيث الواقع يثبت نجاح وفعالية هذه المؤسسة في إدارة الأزمات في حال الكوارث حتى أصبحت ذات خبرة عالية في هذا الميدان.

---

1) قاسم حجاج، **المرجع السابق**، ص 25.

إنطلاقا من هذه الإسهامات في مجالات التربية والتعليم، الصحة والسكن، الكوارث والأخطار الكبرى، وعبر هذه الإنجازات، أصبح أفراد الجيش الجزائري يعون تمام الوعي أن إسهام جيشهم في التنمية الوطنية في شقها الإجتماعي يمر عبر تبني فكرة الخدمة الإجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لمبدأ التنشئة الوطنية والعسكرية، التجنيد، والخدمة الوطنية.

المبحث الرابع: دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية الإقتصادية

تقوم المؤسسة العسكرية بتوظيف الموارد الدفاعية أو جزءا منها لأغراض التنمية الإقتصادية، وهي رسالة تمررها منذ إسترجاع السيادة الوطنية، تعبّر عن عزمها الإسهام في عملية البناء الوطني، على غرار المشاركة في؛ البناء التحتي، القضاء على البطالة، وفي الصناعات العسكرية.

المطلب الأول: البنية التحتية

منذ الإستقلال والجزائر تعمل على تطوير بنيتها التحتية في إطار سياساتها التنموية وبإشراك مختلف مؤسساتها الوطنية، ويمكن تعريف البنية التحتية بأنها تلك الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، وتلك المنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، وتتشكل البنى التحتية من الطرق، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، محطات مياه الشرب، محطات توليد الكهرباء وشبكاتها، شبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والإتصالات ومرافقها، الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأطر التشريعية والتنظيمية للنظام الإجتماعي[1].

من خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين البنية التحتية اللينة (الخدمات) والبنية التحتية الصلبة (المنشآت)، ومن أهم المجالات التي تُستخدَم فيها البنية التحتية، مجال البناء، المجال العام، والمجال العسكري، وما إنجاز مصالح الجيش للعديد من البناءات والمشاريع الكبرى المتعلقة بالجانب العملياتي لمختلف القوات، إلا إسهام في البناء التحتي الوطني [2].

البنية التحتية في المجال العسكري الجزائري، تتكفل بها المديرية المركزية للمنشآت العسكرية بوزارة الدفاع الوطني، حيث تضطلع بتحضير الدراسات وتحضير وتنفيذ العمليات التي تخص الأملاك العامة العقارية العسكرية، كما تُكلَّف بتسيير الممتلكات العقارية الخاصة بالجيش، بما فيه تهيئتها، إنشاؤها، والحفاظ عليها[3]، ومن أجل تأدية مهامها والإستجابة لبرامج المنشآت العسكرية، تحوز المديرية المركزية للمنشآت العسكرية على الوسائل التي تتماشى والمتطلبات الحالية في مجال البناء والأشغال العمومية، وتنتظم على ثلاثة مستويات. **(الملحق رقم 14)**

---

1) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)**، مصر: منشورات إتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص 45.

2) مجد خضر، **مفهوم البنية التحتية**، **نقلا من**:

مفهوم_البنية_التحتية/http://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع (03-05-2017).

3) «إنجاز وتسيير المنشآت العسكرية»، **مجلة الجيش**، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص 93.

في إطار الإستراتيجية التنموية لوزارة الدفاع الوطني، تعمل المديرية المركزية للمنشآت العسكرية، منذ سنة 2006، على المراقبة النوعية للمنشآت، على إدراج التقنيات الجديدة في ميدان البناء، وعلى تحسين مستوى التأهيل والخبرة الخاص باليد العاملة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه "منذ إنشائه إلى يومنا هذا، عرف سلاح الهندسة عدة تحولات فرضتها ضرورة التكيف مع إحتياجات الجيش الوطني الشعبي، إذ عرف عدة تسميات، من المديرية المركزية للهندسة العسكرية إلى مديرية المنشآت والأملاك العسكرية، وأخيرا وبعد فصل الصلاحيات، تم إستحداث سلاح هندسة القتال من جهة، والمديرية المركزية للمنشآت العسكرية من جهة أخرى"[2]. وبفضل القدرات والكفاءات التي إكتسبها ضباط الهندسة في المدارس الأجنبية خلال الستينيات من القرن الماضي، تم إنشاء المديرية المركزية للهندسة العسكرية، وفضلا عن إلتزامها بمهمة نزع الألغام، أسهمت في المشاريع الكبرى لبناء البنية التحتية اللينة والصلبة للجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990، وهو كالآتي:

أولا: البنية التحتية اللينة للجزائر

من خال إنجاز شبكة الإتصالات الداخلية السلكية بالتنسيق مع المديرية المركزية للإشارة بوزارة الدفاع الوطني، وشبكة الإنترانات (INTRANET) بالتنسيق مع مصالح منظومات الإعلام الآلي بوزارة الدفاع الوطني، بناء المستشفيات العسكرية لتقديم الخدمات الصحية للطرف المدني، من خلال الإنفتاح الخارجي لمصالح الصحة العسكرية للجيش *.

ثانيا: البنية التحتية الصلبة للجزائر

من خلال إنجاز مركب الحديد والصلب بالحجار، إنجاز مصنع تمييع الغاز بسكيكدة، إنجاز مركب سوناكوم بقسنطينة[3]، وإنجاز ما مجموعه 3433 كم من الطرق الكبرى بالبلاد و146 كم من خطوط السكة الحديدية بمنطقة الهضاب العليا[4].

أما حاليا، تقوم المديرية المركزية للمنشآت العسكرية بالتركيز على تنمية الحدود تماشيا مع تعدد وتشابك المهددات الأمنية ما وراء الحدود وما تستلزمه من تجنيد وتواجد عسكري كبيرين، فتجدها تعمل على تحقيق المخططات المسطرة من قبل القيادة، المتضمنة إنجاز مراكز متقدمة للقوات البرية ولحرس الحدود، السكنات العسكرية، المقرات الإدارية، المراقد، الطرقات، ومهابط الطائرات ... [5]، ومن جهة أخرى تقوم

---

1) «إنجاز وتسيير المنشآت العسكرية»، **المرجع السابق**، ص 94.

2) «حوار مع المدير المركزي للمنشآت العسكرية: اللواء بوهيدل عبد الحميد»، **مجلة الجيش**، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص 103.

* **أنظر**: المطلب الثالث من الفصل الثالث الموسوم الصحة والسكن، ص ص 102-103.

3) «إنجاز وتسيير المنشآت العسكرية»، **المرجع السابق**، ص 93.

4) خ.نافع، **الخدمة الوطنية مدرسة المواطنة والتلاحم الشبابي**، **نقلا من**:
.http://www.el-massa.com/dz/html، تاريخ الإطلاع (03-05-2017).

5) «إنجاز وتسيير المنشآت العسكرية»، **المرجع السابق**، ص 95.

باستكمال إنجاز هياكل التكوين الجديدة، على غرار مدرسة أشبال الأمة بتمنراست والمدرسة العسكرية العليا للإعلام والإتصال بالعاصمة.

دُعِّمت المديرية المركزية للمنشآت العسكرية في 27 أفريل 2009، بتحويل المؤسسة المركزية للبناء التي أنشأت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 17 نوفمبر 1980، إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مسيرة بأحكام النظام الخاص بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومقرها بابا علي بالعاصمة، وأسندت لها عدة مهام في هذا الإطار. **(الملحق رقم 15)**

نصّبت المديرية المركزية للمنشآت العسكرية عدة أطر لتحقيق الجودة والربح، بالإستناد إلى متغيري التكلفة والزمن، وهو الذي يتحقق عبر تعميم تقنية إنجاز البنايات المصنعة، وفي هذا الشأن يؤكد مدير وحدة إنجاز البنايات المصنعة أن لهذه التقنية ميزتين أساسيتين؛ السماح بإنجاز مجمعات وثكنات ومستودعات في أبعد نقطة من الوطن، والتقليل من مدة وتكلفة الإنجاز بالمقارنة بالبنايات التقليدية. وبإستخدام تقنية MIC، إستطاعت هذه الوحدة إنجاز 50 بناية صناعية سنويا، وتخفيض تكلفتها إلى غاية 30%، وإنجاز نوعين من المنشآت، الصغيرة، وهي الأجنحة الإدارية والبيداغوجية، المراقد، المطاعم، والمستودعات المخصصة للعربات، أما المنشآت الكبيرة فنقصد بها ورشات الصيانة والتصليح، قاعات الرياضة والمسابح، والمستودعات المخصصة للطائرات والمروحيات[1].

وبالنظر إلى تنامي حجم الإسهام المؤسسي العسكري في البناء التحتي، تم توسيع صلاحيات وحدة إنتاج مواد البناء ببوقرة ولاية البليدة، لتصبح تتربع على مساحة قدرها ثماني هكتار، وتشتمل على ثلاثة مناطق؛ الأولى مخصصة لإنتاج الحصى الأسود، الخشن، والأملس، الثانية مخصصة لإنتاج مواد البناء من طوب ومن صفائح الإسمنت، ومختلف أحجار الأرصفة والبلاط، الثالثة مخصصة لإنجاز البنايات الجاهزة والغرف القابلة للتفكيك.

مما سبق نستنتج أن المديرية المركزية للمنشآت العسكرية، ولأكثر من ثلاثين (30) سنة، وإحتراما منها لمنطق الكم والنوع، تُسهِم في بناء البنية التحتية للجزائر ولجيشها، ويتضح ذلك، على وجه الخصوص، على يد المؤسسة المركزية للبناء، التي تقوم بإنشاء مباني القطاعات العسكرية والمراكز الأمنية والثكنات العسكرية، والتي تتكفل عند الضرورة بالخدمات الإجتماعية ذات العلاقة بمهامها، بطلب من قطاع دولاتي غير وزارة الدفاع الوطني، والتي تُورِد كل مؤهلاتها وخدماتها وأشغالها لمختلف الهيئات العمومية أو الخاصة، في حال الأشغال ذات المنفعة العامة، والتي تُسوِّق منتجاتها حين تحقيق الإكتفاء.

1) «المؤسسة المركزية للبناء ... أداة فعالة في خدمة المنشآت العسكرية»، **المرجع السابق**، ص 99.

المطلب الثاني: التشغيل

التشغيل هو الإستمرارية في العمل وسياسة التشغيل تهدف القضاء على البطالة، وسياسة التشغيل الخاصة بالجزائر تعمل على إشراك المؤسسات العمومية والإقتصادية في تطويق البطالة، بتأطيرٍ من مختلف الأجهزة وإستنادا لعدة برامج.

وبحكم أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تعد مؤسسةً عموميةً، وإستنادا لطبيعة التركيبة السكانية للجزائر، والتي يزيد فيها عدد الشباب المتوفر فيهم شروط التجنيد عن إحتياجات المؤسسة العسكرية، إرتأت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي إلى التخطيط لإستغلال هذا الفائض كأيدي عاملة إقتصاديا، فتعددت المزايا الإقتصادية من وراء إنخراط الجيش الوطني الشعبي في غمار الإقتصاد الوطني، ومثّل هذا الإنخراط حلا لمشكلة البطالة، فزيادة أفراد القوات المسلحة تولد طلبا متزايدا على المعدات والإمدادت العسكرية والمدنية، وهي ما تقتضي تشغيل أعداد كبيرة إضافية من العمال في المصانع والأنشطة المساعدة.

يعمل الجيش الوطني الشعبي على بعث المؤسسات الوطنية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقضاء على مشكل البطالة، في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث وضعت المؤسسة العسكرية نظاما لتفعيل دور الشريك المدني في مضامين التنمية الوطنية، يعرف بنظام المناولة وهو النظام الذي يشرك عديد المؤسسات المدنية العمومية والخاصة في العملية الإنتاجية والصناعية، فعلى سبيل المثال "وضعت المديرية المركزية للمعتمدية بالتعاون مع الشركتين الوطنيتين «إيني–ENIE» و«إينيام–ENIEM»، دراسة تصورية لثلاجة تعمل بالطاقة الشمسية والتي توجت بصناعة نماذج بسعة قدرها 218 لترا، هذه الأخيرة تحمل نفس نوعية الثلاجة العادية، غير أنها تتميز بمواصفات هامة في مجال البيئة وإستهلاك الطاقة والتصليح"[1]. وهي الآلية التي دفعت المؤسستين العموميتين إيني وإينيام إلى التوجه نحو المؤسسات الجامعية قصد إنتداب إطارات مختصة في مجال الطاقات المتجددة وهندستها التي لها تكوين نظري يخص أنظمة العزل وميكانيزمات لوحات الطاقة الشمسية.

كما تُسهم المؤسسة العسكرية الجزائرية في إمتصاص البطالة عبر المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي، وهو ما سنحيطه بالمثال:

1. المديرية المركزية للمنشآت العسكرية:

صرح المدير المركزي للمنشآت العسكرية لوزارة الدفاع الوطني، اللواء عبد الحميد بوهيدل، بأن المديرية تشغل إلى غاية 2012 ما يقارب 8000 مستخدم مدني متعاقد في المجموعات الجهوية لأشغال المنشآت، يضاف لهذه الأرقام المستخدمون المتعاقدون المتواجدون بالأحياء العسكرية والذي يصل عددهم إلى 7000 فرد و300 عون متعاقد، وبغرض تكوين شباب الخدمة الوطنية ليتسنى إدماجهم في الحياة المهنية المدنية،

1) إلهام غازي، المخبر المركزي للمعتمدية ... مراقبة وتحليل ومتابعة، ص 152.

بادرت المديرية بالتنسيق مع مدير الخدمة الوطنية إلى تشغيل مجندين شباب من الخدمة الوطنية، الحائزين على شهادات في إختصاصات البناء[1].

2. مصلحة الرياضات العسكرية:

يشهد تسيير المورد البشري المتخصص في مجال الرياضة مرحلة متقدمة من التطور، تتماشى والتقنيات الحديثة في مجال التوظيف والتكوين والرسكلة، حيث كيفت مصلحة الرياضات العسكرية أساليب عملها مع هذه التطورات، وذلك ما اتضح من خلال إعتمادها على إستراتيجية الإطارت المتخصصة من مستخدمين مدنيين، حيث تم توظيف 4376 مربي رياضي من سنة 2006 إلى سنة 2012، ومن أجل ضمان التدريب التقني العالي المستوى، أبرمت مصلحة الرياضات العسكرية عقود عمل مع مدربين متخصصين، أمثال عبد الرحمان مهداوي في تخصص كرة القدم، آيت أوراب في تخصص الجيدو، بجاوي في تخصص الملاكمة، ...[2].

3. القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد ولاية البليدة:

في كلمة له، يصرح مدير القاعدة المركزية للإمداد، العقيد م.تيبودلات، بأن القاعدة تضم فئتين من الموظفين، الأفراد العسكريين، من ضمنهم الضباط المشاركين بصورة مباشرة في الأعمال الصناعية والأمنية، وكذا الموظفين المدنيين، المشاركين في الأعمال التأطيرية والإنتاجية، من ضمنهم مهندسين وتقنيين وعمال ورشات، حيث تقدر إحصائيات 2012 نسبة الموظفين المدنيين على مستوى القاعدة المركزية للإمداد بـ80% من أصل الـ2500 عاملا، تُعطي الأولوية حين الشروع في التوظيف، إلى قاطني البلديات والولايات المجاورة لموقع القاعدة، وهي الإستراتيجية التي وضعتها القيادة العليا للجيش الوطني قصد الموازنة في فرص التشغيل على المستوى الوطني[3].

4. مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة:

"تشغل مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة مئات العمال من مستخدمين جامعيين مؤهلين وخريجي المعاهد العليا للتكنولوجيا ومراكز التكوين المهني، ويمثل العنصر النسوي 11% من مجموع مستخديمها ... تسهم المؤسسة في إمتصاص البطالة على مستوى ولاية خنشلة، حيث توظف بشكل إستثنائي خريجي جامعة خنشلة بصفة خاصة وطالبي العمل عن طريق الوكالة الولائية للتشغيل، كما توفر مناصب عمل للشباب في إطار عقود ما قبل التشغيل"[4].

---

1) المؤسسة المركزية للمنشآت العسكرية ... إنجاز وتسيير المنشآت العسكرية، **مجلة الجيش**، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص ص 103-104.

2) غراب صونيا، **مصلحة الرياضات العسكرية لأركان الجيش الوطني الشعبي ... من أجل ترقية الجانب التنظيمي والهيكلي**، **نقلا من**: مجلة الجيش، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص 205.

3) إلهام غازي، **القاعدة المركزية للإمداد ... ضمان الحفاظ على الجاهزية العملياتية**، ص ص 137-140.

4) ب.بوعلام، **مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة ... إحدى ركائز الصناعة العسكرية**، **نقلا من**: مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 167.

5. مؤسسة الألبسة ولوازم النوم:

في 2012، بلغ عدد العمال بالمؤسسة 5600 عامل، 56% منهم إناث، وتعمل المؤسسة على فتح سنويا بين 250 إلى 300 منصب عمل لفائدة المدنيين، كما تؤمن مؤسسة الألبسة ولوازم النوم ما يقارب 1500 منصب عمل على مستوى القطاع الخاص الذي تربطه معه علاقات تجارية، حيث تدفع المؤسسة سنويا ما يقارب 7 ملايير دينار لشراء المواد الأولية من هذه المؤسسات، في مقدمتها المؤسسات النسيجية، وهو ما يمثل في أكثر الحالات 80% من مخطط الأعباء لهذه المؤسسات[1].

كما تدعم مؤسسة الألبسة ولوازم النوم عدة وحدات إنتاجية من القطاع الخاص التي توقفت عن العمل لأسباب مادية، والتي تقع في مناطق معزولة وتعرف نقصا فادحا في مناصب الشغل، وبالتالي فإن إعادة بعث هذه المعامل يسهم في التقليل من نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل لشباب المنطقة، ويقول المدير العام للمؤسسة العقيد ف.سلاماني "قمنا بإعادة بعث مصنع بوسعادة والذي ينتج أكثر من 1000 زوج من الأحذية، والتي سمحت بفتح مراكز تكوين للإنتاج تأخذ على عاتقها تكوين شباب المنطقة في هذا المجال"[2].

ومن الأهمية بمكان التذكير أن سبعة (07) مجمعات للنسيج منضوية تحت لواء مؤسسة واحدة تحمل تسمية "المؤسسة الوطنية للنسيج الصناعي التقني" بنسبة إسهام تقدر بـ60% موجهة بصفة دائمة لتلبية إحتياجات المؤسسة من المواد الأولية، أنشئت بتاريخ 03 مارس 2011، وتضم مجمعات النسيج بالمسيلة، باتنة، تلمسان، سبدو، ذراع بن خدة، سوق أهراس، وبجاية، وهي المجمعات التي تسهم في تشغيل ما لا يقل عن 3600 عامل من المنطقة [3].

6. المؤسسة المركزية للبناء:

في إطار الإستراتيجية التنموية في ميدان البناء، شرعت المؤسسة المركزية للبناء في تحسين مستوى التأهيل والإختيار الإنتقائي للأفراد، ومن هذا المنطلق تسهم المؤسسة في السياسة الوطنية للتشغيل، إذ نجدها توظف في مقرها المركزي والوحدات والفروع الجهوية إلى غاية عام 2012، أزيد من 6000 عامل في مختلف الأصناف، وحسب مدير الإدارة العامة بالمؤسسة، عدد العمال يتزايد ويتناقص بصورة طردية مع ميزانية مخطط الأعباء السنوي، حيث إرتفع من سنة 2000 إلى 2012 بحوالي 3999 عامل، أما سنة 2010 وحدها تم بلوغ أعلى نسبة توظيف، التي قدرت بأكثر من 6522 عامل، ويرجع ذلك إلى انطلاق عديد المشاريع خاصة في الجنوب، كما تمنح الأولوية حين التوظيف إلى اليد العاملة المحلية، لما من شأنه أن يقلل من التكاليف العرضية[4].

---

1) إلهام غازي، **مؤسسة الألبسة ولوازم النوم ... تعزيز الأداء الإنتاجي**، المرجع السابق، ص 160.

2) **نفس المرجع**، ص 160.

3) **نفس المرجع**، ص ص 159-160.

4) المؤسسة المركزية للبناء ... أداة فعالة في خدمة المنشآت العسكرية، **مجلة الجيش**، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص ص 98-99.

7. إنتداب الأساتذة المدنيين:

في إطار التكوين، وسعيا من القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي إلى جعله نوعيا، وفي إطار امتصاص بطالة الصفوة التي تمس الإطارات المدنية، تقوم كل مدارس المؤسسة العسكرية بانتداب أساتذة ودكاترة مدنيين، لتغطية جزء من الدروس في تخصصات عديدة، مثال ذلك المدرسة الوطنية للصحة العسكرية بعين النعجة، التي تكلف مديرية التعليم المتدرج التابعة لها على العمل على إنتقاء أساتذة جامعيين، إضافة إلى الأكاديمية العسكرية لشرشال التي تبرمج دوريا ملتقيات ومحاضرات ودروس يلقيها أساتذة جامعيين، كما تجدر الإشارة إلى أن مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه لوزارة الدفاع الوطني تضبط سنويا برنامجا للمحاضرات يلقيه أساتذة جامعيين ومدنيين، على مستوى مختلف الهياكل العسكرية، في مواضيع الساعة، قصد الإستفادة من خبراتهم الأكاديمية.

المطلب الثالث: الصناعات العسكرية

القوة العسكرية أساس تحقيق الأمن والتنمية في أي دولة، والصناعات العسكرية من دعائم تطورها، وتقدمها الصناعي والتقني، وأيضا ركيزة حيوية للسيادة الوطنية والإستقلالية في مجال المعدات الدفاعية، فضلا عن ما تمثله من إضافة نوعية للإقتصاد الوطني، من خلال توسيع قاعدة التصدير وبناء شبكات التعاون والتبادل مع الدول، ووفقا لهذا المنظور، بادرت الجزائر إلى تبني سياسات للحيلولة دون التبعية للخارج عبر تأسيس مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تكون تابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي، تُسهِم في متطلبات تحقيق التنمية الوطنية الإقتصادية، وفي تقليص فاتورة الإستيراد.

تعود رغبة بناء صناعة عسكرية إلى السنوات الأولى لإسترجاع السيادة الوطنية، وبدا تجسيد فكرة إنشاء صناعات عسكرية بتشكيل خلية تفكير مكلفة بتحديد تصور حول تنمية هذا القطاع، ليتجسد هذا التصور بالموازاة مع إنشاء مندوبية الإنجازات والصناعات العسكرية، كجهاز مركزي مسؤول عن إنجاز دراسات تقنية في مختلف فروع الصيانة العسكرية، وتطبيق سياسة صناعية للدفاع، والتي تدعمت بقدرات جديدة مع دخول حيز الخدمة معامل تصنيع؛ الأسلحة والذخائر، المتفجرات ذات الإستعمال الصناعي، الأجزاء والمجموعات الميكانيكية، العربات التكتيكية الثقيلة، حاملات العربات، والزوارق والحراقات ... وهي المعامل التي إستدعت؛ توظيف المدنيين، بهدف القضاء على البطالة، توظيف الشركاء الأجانب، بهدف إكتساب الخبرات، هيكلة المندوبية بمديرية للبحث العلمي، وبمركز للتقنيات العسكرية[1].

وفي سنة 1972، تأسست مديرية الصناعات العسكرية، وشرعت في إنجاز مشاريع صناعية ابتداءً من سنة 1980، في تخصص صناعة الأسلحة ذات العيار الصغير لتتطور "وتصبح بمثابة المرجع الرئيسي

---

1) إلهام غازي، **الصناعة العسكرية بعد الإستقلال**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص ص 128-129.

لقاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية، بنيت بإمكانيات وسواعد وطنية لتلبية إحتياجات الجيش الوطني الشعبي والهيئات العسكرية والسوق الوطنية ... وذلك بالتخطيط والمشاركة الفعالة في المجهودات الوطنية المبذولة في مختلف القطاعات من أجل دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات"[1].

من أجل تحقيق هذا الهدف، سخرت مديرية الصناعات العسكرية ما يفوق عن عشرين (20) مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، نذكر منها* :

1. مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية؛ **(الملحق رقم 16)**
2. مؤسسة صناعة الطائرات؛ **(الملحق رقم 17)**
3. مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة؛ **(الملحق رقم 18)**
4. مؤسسة البناء والتصليح البحري ؛ **(الملحق رقم 19)**
5. مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة؛ **(الملحق رقم 20)**
6. مؤسسة الألبسة ولوازم النوم؛ **(الملحق رقم 21)**
7. الديوان الوطني للمتفجرات؛ **(الملحق رقم 22)**
8. القاعدة المركزية للإمداد؛ **(الملحق رقم 23)**
9. مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية؛ **(الملحق رقم 24)**
10. المخبر المركزي للمعتمدية. **(الملحق رقم 25)**

ومن خلال زيارت العمل والتفتيش التي يقوم بها نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، على مستوى مختلف النواحي العسكرية، يتبين إستحداث الجيش الوطني الشعبي لثلاثة هياكل صناعية جديدة وهي:

1. الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل علامة مرسيدس بنز بالرويبة [2]. **(الملحق رقم 26)**
2. الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس–بنز بتيارت[3]. **(الملحق رقم 27)**
3. الشركة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة راينمتال[4]. **(الملحق رقم 28)**

---

1) إلهام غازي، **الصناعة العسكرية نحو آفاق أفضل**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 153.

* تم التوسع في بعض المؤسسات الصناعية العسكرية حسب ما توفر في مراجع.

2) تدشين سلسلة الإنتاج للشاحنات العسكرية ... خروج أول شاحنة من نوع مرسيدس–زيتروس 6×6، **مجلة الجيش**، العدد 620، مارس، 2015، ص ص 15–16.

3) الصناعات العسكرية ... دفع قوي للصناعة الوطنية، **مجلة الجيش**، العدد 618، جانفي، 2015، ص 29.

4) على درب الإعتماد على النفس في مجال الصناعات العسكرية، **مجلة الجيش**، العدد 631، فيفري، 2016، ص 13.

وتشير مراجع أخرى، أنه تشجيعا للإستثمار والحفاظ على الإقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الصناعات الدفاعية، توسع الجيش الوطني الشعبي مؤخرا، ليصبح يحتوي، إضافة إلى المؤسسات والشركات والمجمعات الآنف ذكرها، على المؤسسات التالي بيانها:

4. "مؤسسة تجديد عتاد الطيران؛
5. مؤسسة تجديد العتاد الخاص؛
6. مؤسسة إنجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو؛
7. الشركة الجزائرية لتوزيع وصيانة علامة مرسيدس بانز؛
8. الشركة الجزائرية لصناعة المحركات بالعلامات الألمانية"[1].

1) وزارة التجارة والمؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير، **دليل معرض الإنتاج الجزائري**، الصنوبر البحري: قصر المعارض، 21-27 ديسمبر 2016، ص ص 60-61.

المطلب الرابع: تقييم الدور الإقتصادي للمؤسسة العسكرية الجزائرية

أُتيح، بعد التطرق إلى إسهامات المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية الإقتصادية، فهم التطور المحسوس الذي يعرفه الجيش الجزائري، وعرفنا أيضا أن هذا الإسهام قد تجاوز مرحلة التخمين والأمل، ليتجسد في مواطن البنية التحتية، التشغيل، والتصنيع العسكري، كل ذلك دون التأثير على وظائفه المدسترة.

من خلال إحاطة الدور الإقتصادي للجيش الجزائري بالبحث، يتبين أن محرك هذا الدور هو التصنيع العسكري، وعليه إلتجأت إليه المؤسسة للإسهام في التنمية الإقتصادية الوطنية، وأولته إستراتيجية تقوم على:

1. تلبية الإحتياجات الوطنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي؛
2. إعادة بعث المصانع المغلقة أو المهددة بالغلق والواقعة في مناطق معزولة، لتوفير مناصب الشغل لأفراد المنطقة؛
3. تأمين مناصب عمل على مستوى القطاع الخاص الذي تربطه معه علاقات تجارية واسعة؛
4. إستقبال موظفين، طلبة، ومتربصين، وإفادتهم بدورات تكوينية وتربصات غير متوفرة في القطاعات المدنية؛
5. برمجة مخططات تكوينية بالخارج، لفائدة مكونها البشري، في التخصصات والمهن غير المدرجة على مستوى الهياكل التكوينية المدنية والعسكرية؛
6. تقليص فاتورة المقتنيات الجديدة والإستغلال الأقصى للآلات القائمة من خلال تجديدها، صيانتها، وتعديلها، وهذا الأخير هي السياسة المعتمدة من قبل الجيوش الكبرى ؛
7. العمل على إسترجاع السوق الوطنية التي يهيمن عليها المستوردون، من خلال الإستثمار في إرساء الصناعات والمنتجات غير القائمة؛
8. دعم القطاع العام والخاص من خلال التوجه إليه ومنحه الأولوية لتلبية إحتياجات المؤسسات العسكرية الصناعية، من مواد أولية؛
9. كونها صناعة ناشئة، التصدير يعتبر مرحلة لاحقة في زمن قريب، باستثناء بعض المجالات، على غرار مؤسسة الألبسة ولوازم النوم، التي استطاعت في 2012 أن تصدر الصدريات الواقية لبعض الدول الإفريقية؛
10. حين الشراكة مع الأطراف الأجنبية، عادة ما يتم الإتفاق على الإنتاج عبر مرحلتين، الأولى تمهيدية، يتم فيها التركيب والتحكم في هذه العملية، الثانية فعلية، يتم فيها التحكم في التقنية والتصنيع، أو عبر نظام المناولة (تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمجاورة).

كما نستنتج أن الإهتمام بالتصنيع العسكري في الجزائر، يعكس العديد من الأبعاد الحيوية، ومن أهمها:

1. يمكن النظر إلى التصنيع العسكري بالجزائر على اعتباره دعامة جديدة لخطط إنجاح الإنتقال الإقتصادي وبناء إقتصاد قوي خالق للثروة؛

2. يعد هذا القطاع مكملاً للمخططات التنموية الوطنية، على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي الوطني، الرامي لبعث الصناعات الوطنية بمختلف قطاعاتها، وبالتالي فإن الإهتمام بالتصنيع العسكري يندرج ضمن منظومة متكاملة للتطوير الصناعي الدولاتي؛

3. تعد قاعدة التصنيع العسكري مظهراً مهماً من مظاهر السيادة الوطنية، وتوفير هامش مناورة حقيقي لتبني السياسات المناسبة التي تحقق المصالح الوطنية، حيث أصبحت تؤلف نسب معتبرة في الناتج المحلي الجزائري، وتعمل فيها أعداد متزايدة من العمال؛

4. تمتلك الجزائر شبكة علاقات تعاونية متميزة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع العسكري، وفي مقدمتها ألمانيا، روسيا، الإمارات العربية المتحدة، الصين، التشيك، أوكرانيا ...، وبالتالي فإن فرص نجاح هذا القطاع الناشئ وفيرة، لاسيما أن الجزائر تتبنى سياسات قائمة على تشجيع الاستثمارات ودعم التصنيع الوطني؛

5. إذا كان المستوى التكويني والتأهيل العلمي لأفراد الجيش الوطني الشعبي محدداً رئيسياً لمدى قدرته على إستيعاب التقنيات والعتاد العسكري الحديث وإستخدامه بفعالية للإسهام في التنمية الوطنية الإقتصادية، فإن إهتمام القيادة العليا للمؤسسة العسكرية الجزائرية بتأهيل وتدريب أفرادها، علمياً ومعرفياً، يعزز فرص تطور مجال الصناعات العسكرية في الجزائر، ويجعلها تغطي إحتياجات القوات المُقحمة والمهام الأمنية التي تقوم بها في كثير من الظروف الصعبة نظرا لطبيعة المناطق الجغرافية للبلاد، خاصة الجنوب؛

يشير تحليل الشواهد القائمة إلى مستقبل واعد للصناعات العسكرية الجزائرية، ويؤكد الخبراء أن توافر الخبرات الفنية العالية ومواصفات المنتج العسكري الجزائري ستؤهله لدخول أسواق خارجية، ولعل أكثر ما يبعث على التفاؤل بمستقبل الصناعات العسكرية في الجزائر هو الدعم الحكومي المقدم لها والخدمات التنافسية التي تطرحها في السوق الوطنية.

إذا كانت المؤشرات تشير إلى تطور نوعي في الصناعات العسكرية الجزائرية، فإن إستقصاء الوضع بالتحليل يوضح وجود تحديات مستقبلية، ينبغي التعاطي معها بالإستباق والإستقبالية، كي يمكن أن يواصل هذا القطاع قفزاته ويحقق تطلعات وزارة الدفاع الوطني في بناء قاعدة صناعات عسكرية وطنية متقدمة تغطي إحتياجات السوق الوطنية والإقليمية.

أبرز تحدي هو نقل التكنولوجيا العسكرية من الخارج إلى الجزائر، حيث ليس من السهل توقع استجابة الشركاء الأجانب في إطار الشراكة الإستراتيجية، لنقل التكنولوجيا العسكرية والصناعية المتقدمتين إلى الجزائر، حيث نجاح الصناعات العسكرية الجزائرية يؤدي إلى حرمان هؤلاء الشركاء، وحتى الشركات العالمية الكبرى من عقود ضخمة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

التقدم والتطور في قطاع الصناعات العسكرية بالجزائر إنعكس على الصناعات المدنية القائمة في الدولة، وسمح تطورها ونموها، كما أن الدور الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي ألمح إلى وجود شراكة إقتصادية من قبل المؤسسة الدفاعية الوطنية، بإعتبار هذه الشراكة جسرا ومعبرا من معابر التنمية الوطنية

الشاملة، والمرجو هو أن لا تتحول المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى جهاز رأسمال إقتصادي، قد تستأثر لنفسها على سبيل الإحتكار بقطاعات دون من سواها، وتتحول إلى متعامل إقتصادي يحظى بإمتيازات السلطة العامة التي تجعله مرشحا للتغول مستقبلا تحت عناوين براقة، تزعم لنفسها حماية المصلحة العليا للبلاد والدفاع عنه، في حين قد يتمخض عن هذا التوجه تحالف بين أرباب المال والجهاز العسكري، فيترتب عن ذلك تأجيل مقتضيات البناء الديمقراطي[1]، على الرغم من أن إخراج المؤسسة العسكرية الجزائرية من المجال الإقتصادي لا مبرر له، بل من شأنه تدعيم الإنتاج الحربي والوصول إلى الإكتفاء الذاتي.

تقييم الدور الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي يمر عبر مقارنته مع جيشٍ يقاسمه السمات والتطلعات، لذلك أمكن تحديد الجيش المصري كنموذج مقارنة، يخدم البحث.

في مصر، يَطرَح دور الجيش المصري أسئلة عن درجة الإنصاف والمساءلة في ممارساته، وفي ما يتجاوز دوره كحامٍ للدولة ومدافع عنها، استثمر الجيش المصري على مدى عقود في العديد من المشاريع الإقتصادية التي تقوم بتصنيع المعدات العسكرية والمنتجات المدنية. وتلعب ثلاث مؤسسات متخصّصة وشركاتها، دوراً مباشراً في المشاريع الاقتصادية للقوات المسلحة، وهي؛ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، الهيئة العربية للتصنيع، الهيئة القومية للإنتاج الحربي[2].

إحدى القضايا التي يثيرها الدور الذي يضطلع به الجيش المصري في الشؤون الإقتصادية المحلية، تتعلّق بالنزاهة في مواجهة فعاليات القطاع الخاص المصري. ذلك أن الأصول الصناعية والاقتصادية التابعة للجيش لا مثيل لها في مصر، كما أن للجيش تسهيلات تشريعية وتنظيمية لإستغلال الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، حيث منحه القرار الرئاسي الصادر في عام 1997 الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى 87 في المئة من مساحة البلاد، ومنحته المادة 47 من قانون ضريبة الدخل لعام 2005، الإعفاء الضريبي ومتطلّبات الترخيص التجاري[3].

فأصبح القطاع الخاص بمصر يشهد المزاحمة والإقصاء من قبل الجيش، وزاد تعطّش الشعب المصري للمساءلة والشفافية الحكومية، كما أسهمت أنشطة الجيش الإقتصادية في موجة من الإحباط والخيبة.

وتحسبا للتغول الذي بلغه الجيش المصري، يجب على القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي منح المزيد من الصلاحيات للمديرية المركزية لأمن الجيش والمراقبة العامة للجيش بوزارة الدفاع الوطني، كجهازي مراقبة ومساءلة، لمناقشة ميزانية الدفاع ولترسيخ مبدأ المحاسبة وشفافية الصفقات، وهو ما يصب في فلك تجسيد مقتضيات الدمقرطة.

---

1) نصر الدين الأخضري، **المرجع السابق**: ص 352.

2) أحمد مرسي، **الجيش يزاحم المؤسّسات الإقتصادية المدنية في مصر**، لبنان: مركز كارينغي للشرق الأوسط، **نقلا من**: http://carnegie-mec.org/2014/06/24/ar-pub-56040 ، تاريخ الإطلاع (05-05-2017).

3) أحمد مرسي، **المرجع السابق**.

خلاصة الفصل الثالث:

تضمن الفصل الثالث أربعة مباحث، ومن خلالها اتضح أنه إلى غاية 1989 تواجد الجيش عن طريق ممثليه في كل المستويات القيادية والإدارية (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي) وكذا مشاركته في الحكم مباشرة، ومع تغير القانون الأساسي للجيش الوطني الشعبي في دستور 23 فيفري 1989، أصبح ينحصر تواجده في المهام الأساسية لجيش كلاسيكي.

خلال مرحلة الحزب الواحد، كان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية على أساس المرجعية التاريخية والقانونية، ومع بدايات الإنفتاح السياسي، على أساس ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومحدودية دورها في الحياة السياسية، إلى غاية إنتخاب الرئيس بوتفليقة عام 1998، أين خرجت المؤسسة العسكرية فعليا من الساحة السياسية، لجملة من العوامل والظروف، واستطاعت التموقع فوق كل الإعتبارات السياسية، لمواجهة تحديات لينة وصلبة من جهة، متشعبة ومتشابكة من جهة أخرى.

إلا أن التغير الحاصل في مفهومي الدفاع والأمن الوطنيين ومقتضيات التنمية الحالية فرضوا تداخلاً وتكاملا بين مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية، وأصبحت المؤسسة العسكرية الجزائرية مجبرة على دخول، هذه المرة، جميع مناحي التنمية (إقتصادية، إجتماعية، ...).

فأدركت السلطات الجزائرية السياسية والعسكرية، أهمية التعاون المدني–العسكري، لِما يحققة من لحمة، وأصبح الجيش الوطني الشعبي يسهم في التنشئة الإجتماعية السليمة، في الرعاية الطبية العمومية، والتدخل، إلى جانب الفرق المختصة، أثناء الكوارث، على ثلاثة مراحل، أولها إعلان حالة الطوارئ وجمع المعلومات، ثانيها البحث عن الضحايا وإنقاذ المنكوبين، ثالثها تنظيم الدعم ومرافقة السكان وضمان عملية توزيع الإعانات التي يقدمها.

ومن وجهة نظر سوسيو–إقتصادية، نستنتج أن عصرنة الجيش تُسهم في دفع التنمية الوطنية الإقتصادية، وأصبح السعي للبناء الإقتصادي الدولاتي، على أسسٍ علمية وموضوعية، مسؤولية مشتركة بين القيادة العسكرية والسلطة السياسية، وحتى الشريك الأجنبي، بحكم أن التصنيع العسكري الجزئري ما زال ناشئا.

الخاتمة

سعت المذكرة المقدمة الموسومة:

«الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، من 1962 إلى 2017»

إلى بحث موضوع التنمية الوطنية في الجزائر بدراسة مدى إسهام المؤسسة العسكرية الجزائرية في مقتضيات التنمية الوطنية بجوانبها السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، وفي خضم التحولات النسقية الداخلية، المجتمعية منها والدولاتية، إنطلاقا من الإشكالية:

في ظل التغيرات الداخلية المتوالية، منذ إسترجاع الجزائر لسيادتها الوطنية،
كيف يجري ضمان المؤسسة العسكرية الجزائرية دورا فعالا في تحقيق التنمية الوطنية ؟

وهي ما جرى الإجتهاد في دراستها باتباع البناء المنهجي الذي قامت عليه المذكرة، ويخلص القول بأن التنمية الوطنية الشاملة الجوانب تسهم في رفاهية الإنسان وتؤدي إلى إزدهار القطاع الإقتصادي وتنمي الحياة السياسية والإجتماعية، وتحمي البيئة، ويتأكد ذلك في إطار التخطيط ووضع إستراتيجيات وسياسات تؤدي إلى تحقيق تلك التنمية، ومن هذه الإستراتيجيات النصوص القانونية وما تحمله من مبادئ وأحكام مهما كانت الدرجة التي تحتلها ضمن الهرم القانوني للدولة، فالدساتير الجزائرية المتعاقبة تعترف بحق المواطن في العيش الكريم، وتؤكد على ضرورة تطوير الحياة السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية.

للجيش الوطني الشعبي مهام أصلية ودفاعية مدسترة بالأساس، تتمثل في حماية الوطن من كل اعتداء يهدد حرمة البلاد الترابية أو يمس من قداسة استقلال الجزائر وسيادتها، أو ينال من حرية شعبها في تقرير مصيره، أو يعطل سير مؤسساتها. إلا أن التغير الحاصل في مفهومي الدفاع والأمن الوطنيين ومقتضيات التنمية الحالية فرضوا تداخلاً وتكاملا بين مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية، وأصبحت المؤسسة العسكرية الجزائرية مجبرة على دخول، جميع مناحي التنمية (إقتصادية، إجتماعية، ...) لامتلاكها وسائل التأثير التنموية على غرار شرعية تاريخية، ترسانة إكراهية، ومورد بشري، وأصبحت المؤسسة بمهام تكميلية تتجلى من خلال الإسهام في الإستقرار السياسي وفي التنمية الإجتماعية والإقتصادية، باعتبار القوات المسلحة جزءا من المجموعة الوطنية، وهي تعبير عن تنامي دورها دونما الهيمنة على؛ معالم الديمقراطية، دولة الحق والقانون، وباقي المؤسسات الإقتصادية المدنية لما تنتهجه من إستراتيجية تقوم على الشراكة مع القطاع العام، الخاص، وحتى الأجنبي.

لذلك فإن الجيش علاوة على كونه أداة ردع ودفاع بالدرجة الأولى يضطلع بدور حيوي في دفع مسيرة التنمية إلى جانب القوى الحية بالبلاد ليكون في خدمة المشروع التنموي المرسوم، والذي تعمل كافة مكونات الدولة الجزائرية على تحقيقه.

تسهم إذن المؤسسة العسكرية الجزائرية في مقتضيات تحقيق التنمية السياسية عبر توفير وضمان الإستقرار السياسي، والإلتزام بالمهام الدستورية المنصوص عليها في دستوري 1996 و2016.

ويجمع الدور الإجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية بين الجيش والمجتمع المدني، بحكم التلاحم بينهما، حيث انعدامه هو إنفصام يخسر فيه المجتمع سنداً قوياً، كما أن العدوانية والبأس الشديدين يجعلان من الصعب تنظيم القوّات المسلحة، كحال النموذج القبلي مثلاً، كما تشكّل الأنانية الغريزية، الفردية والجماعية أساساً لنشوب الحروب، ولعدم مساندة المؤسّسات الإجتماعية، وعليه فهم الدور الإجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية يتحقق عبر تشريح حجم إسهاماتها في مجال التربية والتعليم، الصحة والسكن، والتدخل أوقات الكوارث.

المنظومة التربوية التعليمية للجيش الوطني الشعبي هي وجه آخر من أوجه النشاط الإجتماعي للجيش الجزائري، ومن أوطد مستلزمات التنمية لما سُخرت لها من قدرات مادية وبشرية ضخمة فأصبحت تنعكس ايجابيا على التنشئة الإجتماعية للفرد، ولما تحققه من توطيد الرابطة جيش–أمة، فأصبحت المنظومة التعليمية للجيش الوطني الشعبي بمثابة المشتلة التي تتفتح بين حناياها البراعم البشرية الشابة، ويثرى في كنف مؤسساتها التكوينية الزاد المعرفي العام والمتخصص، وتُصقل في جوبها المواهب وتبنى الشخصيات حين تلبية إمتياز الواجب الوطني، ما يعني توفر الخدمة الوطنية على بُعدٍ إجتماعي لما تحققه من رفع المستوى الفكري للمجندين وتعميق وعيهم، خاصة ونهج الجيش الوطني الشعبي الإحترافية بما تمليه من اقتناء تكنولوجيا التكوين المتقدمة في ورشاتها ومراكزها التكوينية، وهي التحفيزات التي من شأنها أن تأتي بالأثر الإيجابي على هؤلاء المجندين وتؤهلهم للإندماج في سوق الشغل لاحقا.

وأدرك الجيش الوطني الشعبي الأهمية البالغة للنشاط الإجتماعي، فأولاه عناية خاصة بهدف الرفع من مردود أفرادها، ويعتبر السكن من أهم محاور هذا النشاط الإجتماعي، كما يدخل في صلب إهتمامات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، ونظرا لمتطلبات مهنة العسكري التي تقوم على أساس التجنيد الدائم والمستمر للمستخدمين بعيدا عن عائلاتهم أصبح توفير السكن عنصرا حاسما في تعبئتهم النفسية لأداء واجبهم الدفاعي أوقات السلم والحرب، بما أن المكون البشري للمؤسسة العسكرية الجزائرية هو ذلك الجزء من الشعب الجزائري، فجهود وزارة الدفاع الوطني لإمتصاص مشكل السكن لعناصرها يؤدي مباشرة إلى الحد من مشكلة السكن الضارية في الجزائر منذ الإستقلال، كما سبق التطرق إليه.

وبحكم إنفتاح المستشفيات العسكرية على الخارج وتوفرها على تجهيزات طبية عصرية، تلعب مصالح الصحة العسكرية دورا هاما في الكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهور مقلقا خلال السنوات الأخيرة، فتوسعت المهام التكميلية للمؤسسة العسكرية ذات البعد الإجتماعي.

كما يسهم الجيش الوطني الشعبي في عمليات الإغاثة والإنقاذ ومساعدة الضحايا في مختلف الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر بتجنيد كل إمكانياته البشرية والمادية. فإلى جانب قيامه بالدور المخول له

دستوريا والمتمثل أساسا في الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية غالبا ما يستدعى الجيش الوطني الشعبي أثناء الكوارث للمشاركة في إنقاذ المنكوبين وحماية الممتلكات والحفاظ على الأمن العام.

وأما عن الدور الإقتصادي للجيش الجزائري، نستنتج أنه يشارك في إنعاش الإقتصاد الوطني وازدهاره من خلال التقليل من نسبة البطالة وذلك بتوفير العديد من مناصب الشغل الدائمة في القطاع الإنتاجي، ومن خلال التصنيع العسكري وإحياء المناطق الصناعية المغلقة أو المهددة بالإغلاق كمصنعي الرويبة وعين سمارة، المصانع النسيجية بخنشلة، تيارت وسيدي بلعباس، ... وهي المعامل التي إستدعت؛ توظيف المدنيين، بهدف القضاء على البطالة وتوظيف الشركاء الأجانب، بهدف إكتساب الخبرات.

كما أتاحت تدخلات الجيش ضمن هذا الإطار بالخصوص تدعيم البنية التحتية من خلال إقامة الجسور والسدود ومد الطرقات وإنشاء المطارات ومقاومة الانجرافات وزحف الرمال وربط عديد التجمعات السكانية بضروريات الحياة من شبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء.

ومن وجهة نظر سوسيو–إقتصادية، نستنتج أن عصرنة الجيش تُسهم في دفع التنمية الوطنية الإقتصادية، وأصبح السعي للبناء الإقتصادي الدولاتي، على أسسٍ علمية وموضوعية، مسؤولية مشتركة بين القيادة العسكرية والسلطة السياسية، وحتى الشريك الأجنبي، حيث بحكم أن التصنيع العسكري الجزئري ما زال ناشئا، لم يستطع الجيش الوطني الشعبي أن يستقل برؤيته المنفردة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، بعيدا عن محصلة التوازن المؤسسي الداخلي والخارجي، وهو ما تجلى في إبرامه عدة شراكات، عبر مرحلتين، مع دول رائدة في هذا المجال للإستفادة من خبرتها، على غرار ألمانيا، روسيا، الصين ... المرحلة الأولى تمهيدية، يتم فيها التركيب والتحكم في هذه العملية، المرحلة الثانية فعلية، يتم فيها التحكم في التقنية والتصنيع، أو عبر نظام المناولة (تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمجاورة).

ختاما لما تمت دراسته وسبق بيانه، يشار إلى التوصيات التي أُريـدَ بها إختتام المذكرة:

الدور المتطور للجيش الوطني الشعبي سيستمر إن إرتكز على إستراتيجية تولي البحث العلمي الهادف إلى تطوير المجتمع وبنيته، الأهمية والأولية، التي تترجم عبر تعزيز ما يأتي بيانه:

- **الدراسات الإستشرافية:**

يجب للدراسات الإستشرافية أن تأخذ بعين الإعتبار القدرات البشرية والإقتصادية للدولة، كإطار عام، ومعرفة كمية للبنية الإجتماعية ومدى التطورات المرتقبة لجميع الظواهر الإجتماعية والديموغرافية والإقتصادية. ومداومة التنمية البشرية لأفرادها، كإطار خاص. فهي تفترض وجود مراكز أبحاث، توضع تحت وصاية،

مثلا، مديرية مركزية للدراسات الإستشرافية على المستوى المركزي لوزارة الدفاع الوطني، يتم مدّها باستمرار بالمعطيات اللازمة لإنجاز الدراسات وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة، وهذا ما يوفّر إمكانية التأثير في التوجه الإجتماعي بشكل يتلاءم والإستراتيجيات العامة، ومنها تحديدا الإستراتيجية العسكرية.

- **خدمة العلم وتطوير المناهج التربوية والتعليمية:**

بهدف الوصول إلى حد إنتاج التكنولوجيا لا إستيرادها وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة في مجال الأسلحة، تفرض ضرورة تصور طرق جديدة في التعليم، وخصوصا في منظومات الإتصال والمعلوماتية، فإن تحقيق هذا الأمر لا يكون إلا عن طريق رفع مستوى المعرفة التكنولوجية لإطارات الجيش الوطني الشعبي، إذ أن تحديث هذا المجتمع أمر أساسي وعنصر لا يتحقق من دونه تطبيق التكنولوجيا المتجددة في المؤسسة العسكرية، ولعل هذه الرؤية تدعم أنصار من يعتبر الحروب والنزاعات تقضي على الركود الفكري.

- **تطوير منظومة الإتصال الخارجي:**

تعد مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه الهيئة المخول لها تأطير الإتصال الداخلي والخارجي للجيش الوطني الشعبي، ورغم شساعة هذا المجال، تسير هذه المديرية على درب مواكبة مسار عصرنة القوات والإنفتاح الذين تشهدهما المؤسسة في جميع المجالات، وهو ما يصب حاليا في إطار توطيد الرابطة جيش– أمة، فتصبح العملية الإتصالية تبلور أهمية الأدوار الإضافية للجيش الجزائري، تروج لمفاهيم الإعتماد المتبادل والتشاركي، وتعمل على جسر الفجوات بحيث ينخرط جميع الفاعلين في ديناميكيات التفكير والعمل الجماعي لبلورة خطط متقاسمة مندمجة طويلة المدى للنمو والتنمية الشاملة المستدامة.

في هذا الشأن من الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة فتح الإتصال والإيصال بين الباحثين في الشؤون الإستراتيجية والنخبة السياسية، من جهة، والنخبة العسكرية، من جهة أخرى، لما ذلك من أهمية في رفع مستوى الدراسات الإستشرافية وجعلها في خدمة المجتمع والدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1965**.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**.
6. **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 1962:
المتعلق بتشكيل بن بلة لأول حكومة في عهد الجزائر المستقلة.
7. **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 6 سبتمبر 1963:
المتعلق بإعادة تشكيل بن بلة لأول حكومة في عهد الجزائر المستقلة.
8. **الجريدة الرسمية**، دون إشارة للعدد، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 1963:
المتعلق بتشكيل بن بلة لثاني حكومة في عهد الجزائر المستقلة.
9. **الجريدة الرسمية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 1964:
المتعلق بتشكيل بن بلة لثالث حكومة في عهد الجزائر المستقلة.
10. **الجريدة الرسمية**، العدد 51، الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1982:
المتعلق بالإتفاق المبرم بين الجزائر وبريطانيا وإيرلندا الشمالية في مجال تحاشي إزدواجية الضريبة حول العائدات الناتجة عن استغلال الخدمات الجوية الدولية.
11. **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادرة بتاريخ 6 فيفري 1991:
المتعلق بالإتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي.
12. **الجريدة الرسمية**، العدد 46، الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 1991:
المتعلق بالإتفاقية المبرمة بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي-اللكسمبورغي، لتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات.
13. **الجريدة الرسمية**، العدد 66، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 1995:
المتعلقة بالإتفاقية الإطارية للتكامل بين ليبيا والجزائر.
14. **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة بتاريخ 6 مارس 1997:
المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
15. **الجريدة الرسمية**، العدد 76، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 1998:
المتعلق بتشجيع وحماية الإستثمارفي إطار إتفاقية مبرمة مع مصر .
16. **الجريدة الرسمية**، العدد 97، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1998:
المتعلق بتشجيع وحماية الإستثمارفي إطار إتفاقية مبرمة مع سوريا .
17. **الجريدة الرسمية**، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004:

المتعلق بمصادقة الجزائر في لندن، بتحفظ، على الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

18. **الجريدة الرسمية**، العدد 31، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2005:
المتضمن التصديق على الإتفاق الأوربي–المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوربي.
19. **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2016:
المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.**
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2017**.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2017**.
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الرسوم لسنة 2017**.
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017**.
25. جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**.
26. جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**.
27. جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**.

28. دليل التجنيد في مؤسسات التكوين للجيش الوطني الشعبي لسنة 2017.
29. دليل التجنيد بمدارس أشبال الأمة لسنة 2017.
30. دليل معرض الإنتاج الجزائري، الصنوبر البحري: قصر المعارض، 21–27 ديسمبر 2016.

ثانيا: المراجع

1. باللغة العربيـة:

أ. الموسوعات والقواميس:

31. إبن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، **لسان العرب**، (المجلد الأول)، الطبعة السابعة، بيروت: دار صادر، 2011.
32. إبن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، **لسان العرب**، (المجلد الرابع عشر)، الطبعة السابعة، بيروت: دار صادر، 2011.
33. الكيلاني (عبد الوهاب)، **موسوعة السياسة**، (الجزء الأول)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون طبعة، دون سنة صدور.

ب. الكتـب:

30. الدوري (محمد أحمد) والداوي (محمد أحمد)، **التخلف الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1983.

31. الشرفات (علي جدوع)، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض**، عمان: دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010.
32. الهواري (عادل مختار وآخرون)، **قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية**، مصر: دار المعارف الجامعية، دون طبعة، 1998.
33. باقر الصدر (محمد)، **إقتصادنا**، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة العشرون، 1987.
34. برو (فيليب)، **علم الإجتماع السياسي**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.
35. بن عيسى (محسن بن العجمي)، **الأمن والتنمية**، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011.
36. بهلول (محمد بلقاسم حسن)، **سياسية تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999.
37. بهلول (نسيم وآخرون)، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
38. تودارو (ميشيل)، **التنمية الإقتصادية**، (ترجمة محمود حامد)، السعودية: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
39. خميس حزام (والي)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : تجربة الجزائر**، بيروت: مركز الدراسات العربية، الطبعة الثانية، 2003.
40. دراز (حامد عبد المجيد)، **مبادئ المالية العامة**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1981.
41. رشدي صالح (عبد الفتاح صالح)، **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)**، مصر: منشورات إتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 2006.
42. رشوان (حسين عبد الحميد أحمد)، **التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.
43. سعد الدين (إبراهيم)، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987.
44. سهير (حامد)، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
45. عارف (محمد نصر)، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، مصر: دار القارئ العربي، دون طبعة، 1981.
46. عبد المحي محمود (حسن صالح)، **الصحة الهامة بين البعدين الإجتماعي والثقافي**، مصر: دار المعارف الجامعية، دون طبعة، 2003.

47. غربي (علي)، **التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية**، بسكرة: المطبوعات الجامعية، دون طبعة، 2001-2002.
48. عجمية (محمد عبد العزيز) والبثني (محمد علي)، **التنمية الإقتصادية: مفهومها، نظرياتها، وسياساتها**، مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 2004.
49. غازي (فيصل حسين)، **التنمية السياسية في بلدان العام الثالث**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
50. غليون (برهان)، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015.
51. غنيم (عثمان محمد) وأبو زنط (ماجدة)، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014.
52. قوي (بوحنية) وآخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
53. قيس هادي (أحمد)، **الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز**، لبنان: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1989.
54. كرو (جراهام)، **الإجتماع المقارن والنظرية الإجتماعية ... ما بعد الثلاث عوالم**، (ترجمة جمال أبو شنب)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، 1997.
55. لعويسات (جمال الدين)، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000.
56. محمد سعد (ابو عامود)، **النظام الحزبى وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية**، مصر: مركز الدراسات الآسيوية، دون طبعة، 2005.
57. مزاهرة (أيمن) وآخرون، **إقتصاديات الأسرة وإدارة المنزل**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002.
58. مصيطفى (عبد اللطيف) وبن سانية (عبد الرحمان)، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، 2014.
59. معتوق (جمال)، **منهجية العلوم الإجتماعية**، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2013.
60. هلال (علي الدين)، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، مصر، الهيئة العامة للكتاب بالإسكندرية، دون طبعة، 1978.
61. وليد سالم (محمد)، **مأسسة السلطة وبناءالدولة-الأمة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
62. وهبان (أحمد)، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة في الواقع السياسي في العالم الثالث**، مصر: الدار الجامعية للإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.

ت. التقارير:

63. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التقرير العالمي حول التنمية البشرية**، عام 2014.
64. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التقرير العالمي حول التنمية البشرية**، عام 2009.
65. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التقرير العالمي حول التنمية البشرية**، عام 1997.
66. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، عام 2003.
67. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، الملاحق الإحصائية.
68. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**.
69. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015**.
70. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014**.
71. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2010**.
72. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2007**.

ث. المجلات:

73. أبو زنط (ماجدة)، التنمية المستدامة ومعاييرها، **مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية**، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 1، جانفي، 2005، ص 23.
74. أبو زنط (ماجدة) وعثمان (محمد غنيم)، التنمية المستدامة من منظر الثقافة العربية الإسلامية، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1، جانفي، 2009.
75. أقوجيل (نبيلة) وحبة (عفاف)، القانون الإنتخابي الجزائري بين القوة والضعف، **مجلة الإجتهاد القضائي**، جامعة بسكرة، العدد الرابع، مارس، 2008،
76. النقيب (خليل) وآخرون، الإدارة التنموية للوطن العربي، **مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية**، لبنان، العدد الأول، 1978.
77. بطاهر علي، سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، العدد الأول، ص 190.
78. حاروش (نور الدين)، السياسة الصحية في الجزائر بين الرهانات والواقع، **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والإستشارات التعليمية، العدد السابع، جوان، 2009.
79. حسنين (توفيق إبراهيم)، ظاهرة العنف السياسي في مصر 1952-1987، **مجلة مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان، العدد 117، ص 104.
80. زياني (صالح)، الإنفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخاص، أفريل 2011، ص 310.
81. سعد الدين (إبراهيم)، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، لبنان: **مجلة مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الثانية، 1987، ص 205.

82. عبد الكريم (محمد) وصالي (محمد)، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر، 2014، ص 129.
83. علي عباس (مراد)، مشكلات الأمن القومي، الإمارات العربية المتحدة: **سلسلة دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 105، 2005.
84. غزيوي (هندة)، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد "من منظور قانوني"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة سكيكدة، العدد 12، 2016.
85. قبي (آدم)، رؤية نظرية حول العنف السياسي، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.
86. قدوسي (محمد)، السياسي من خلال معطى الشرعية: إستمرارية التطور أم تقطعات، **مجلة إنسانيات**، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، دون عدد، سبتمبر، 2016.
87. قريبي (ناصر الدين) وبن عطية (سفيان الشارف)، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، **مجلة الباحث**، جامعة وهران، العدد 15، 2015، ص 82.
88. مأمون (أحمد محمد النور)، التنمية المستدامة، **مجلة الأمن والحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 361، جمادى الثاني 1433هـ.
89. مسعي (محمد) ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 10،2012 ، ص 147.
90. ناصوري (أحمد)، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.
91. هويدي (عبد الباسط) وقنوعة (عبد اللطيف)، الإتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، **مجلة رؤى إقتصادية**، جامعة الوادي، العدد السابع، 2014، ص ص 180-181.
92. يحيى (عبد المتجلي)، التنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة الباحث العربي**، العدد 9، أكتوبر، 1986، ص77.
93. _____، على درب الإعتماد على النفس في مجال الصناعات العسكرية، **مجلة الجيش**، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 631، فيفري، 2016.
94. _____، تدشين سلسلة الإنتاج للشاحنات العسكرية ... خروج أول شاحنة من نوع مرسيدس-زيتروس 6×6، **مجلة الجيش**، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 620، مارس، 2015.
95. _____، الصناعات العسكرية ... دفع قوي للصناعة الوطنية، **مجلة الجيش**، العدد 618، جانفي، 2015.
96. _____، الجيش الوطني الشعبي ... مسيرة وتاريخ، **مجلة الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد الخاص الأول، جويلية، 2012.
97. _____، الجيش الوطني الشعبي ... مسيرة وتاريخ، **مجلة الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012.

98. _____، الجيش الوطني الشعبي ... مسيرة وتاريخ، **مجلة الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013.
99. _____، الجيش الوطني الشعبي ... مسيرة وتاريخ، **مجلة الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013.

هـ. الجرائد:

100. جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4513، الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2014، ص 7.

و. أطروحات الدكتوراه:

101. العايب (عبد الرحمان)، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2010-2011.
102. بن قفة (سعاد)، **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)**، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، 2011-2012.
103. بوضياف (محمد)، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2007-2008.
104. حمداني (محي الدين)، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2008-2009.
105. شحماط (محمود)، **قانون الخوصصة في الجزائر**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، أطروحة دكتوراه في القانون، 2006-2007.
106. فريمش (مليكة)، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2011-2012.
107. لخضاري (منصور)، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2012-2013.

ز. رسائل الماجستير:

108. البلي (مسعود)، **واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2010.
109. توازي (خالد)، **الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، والمستقبل**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية.
110. حسيني (محمد العيد)، **السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012-2013.

111. سباش (ليندة)، **سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية.
112. علي دحمان (محمد)، **تقييم نفقات الصحة والتعليم: دراسة حالة لولاية تلمسان**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2010-2011.
113. فاطمة (صباح)، **أثر التعليم على النمو الإقتصادي**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005-2006.
114. مهوني (مليكة)، **تخطيط المدى الطويل للتربية والتعليم**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2005-2006.

د. الملتقيات والندوات العلمية:

115. العياش (عنصر)، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات، **المؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، القاهرة، 29 فيفري-3 مارس 1996.
116. سماتي (الطيب)، الإطار القانوني للتأمينات الإجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية، مداخلة مقدمة ضمن **ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي**، جامعة سطيف، 25-26 أفريل 2011، ص 22.
117. زاد (يوسف)، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، جامعة الشلف: **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، 16-17 ديسمبر 2008، ص 7.
118. زيدان (محمد) ويعقوبي (محمد)، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الإجتماعي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن **الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية**، جامعة الشلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص ص 2-5.

ج. المراجع الإلكترونية:

مواقع رسمية:

118. www.mdn.dz
119. www.premier-ministre.gov.dz
120. www.joradp.dz/trv/acons.pdf
121. www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution
122. www.amf.org.ae/ar/jointrep
123. www.ons.dz

مقالات محملة من الأنترنيت:

124. حميد حسين كاظم، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي:** http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html، تاريخ الإطلاع (01-04-2017).
125. قدري جميل، **أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة:**

www.mafhoum.com/syr/articles_07/jamil.pdf، تاريخ الإطلاع (02-04-2017).

126. عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها:**

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&sqi=2&ved=0ahUKEwispb_O24_UAhVKNxQKHd3oDHgQFggIMAE&url=http%3A%2F%2Feco.univ-setif.dz%2Fseminars%2Fddurable%2F07.pdf&usg=AFQjCNEEFoowkh4ap09QS6N-f-1000SkUA، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

127. محمد سعد أبو عامود، **الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن:**

www.policemc.gov.bh/reports/2012/.../634641386643428825.pdf تاريخ الإطلاع (09-03-2017).

128. عبد الرحمن بن جيلالي، **المبادئ الدستورية للتنمية في الجزائر:**

http://platform.almanhal.com/Files/?ID=T2-50950-MLA0014570.pdf، تاريخ الإطلاع (01-04-2017).

129. بوحنية قوي وهبة لعوادي، **إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري:**

http://www.bouhania.com/ar/index.php/2016-04-18-12-52-12/10-2016-04-18-17-40-00

130. أحمد فتحي سرور، **المنظومة التشريعية وتطويرها لملائمة متطلبات التنمية:**

http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/2/23/Opin2.htm، تاريخ الإطلاع (04-04-2017).

131. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **تطور التشريعات الوطنية المتعلقة بالإستثمار 1963-2016:**

http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement، تاريخ الإطلاع (04-04-2017).

132. جامعة الدول العربية، **التصديق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية:**

http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

133. جامعة الدول العربية، **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري:**

http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6، تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

134. شريف الدين، **المواطنة في الجزائر:**

http://philo-ethique.alafdal.net/t133-topic، (05-04-2017).

135. علجية عيش، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:**

www.m.ahewar.org/s.asp?aid=541817&r=0&cid=0&u=&i=0&q، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

136. محمد قدوسي، **السياسي من خلال معطى الشرعية: إستمرارية التطور أم تقطعات:**

https://insaniyat.revues.org/9654، تاريخ الإطلاع (07-04-2017).

137. هدى مبارك، **إرتفاع متوسط دخل الجزائري:**

http://www.djazairess.com/elbilad/216940، (21-04-2017).

138. صالح مفتاح، **تطور الإقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق:**

ttps://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnxkamVycmFkaWZhdGltYWc0fGd4OjMzNDQ2M2Q0Yjg0N2RhMDI، تاريخ الإطلاع (3-05-2017).

139. بوطيب بن ناصر، **المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر:**

http://democracy.ahram.org.eg/News/545/Subscriptions.aspxk، تاريخ الإطلاع (25-04-2017).

140. مسلم بابا علي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر:**

http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=53439، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

141. إبراهيم عبد الله، **الجيش يحترم الدستور ويرفض التدخل في السياسة:**

http://www.djazairess.com/elayem/207684 ، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

142. رشيد كعبوب، **تخرج 253 طالباً بالمدرسة التحضيرية لدراسات مهندس بالرويبة:**

http://www.djazairess.com/elmassa/22568، تاريخ الإطلاع (28-04-2017).

143. خ.نافع، **الخدمة الوطنية مدرسة المواطنة والتلاحم الشباني:**

http://www.el-massa.com/dz/html.، تاريخ الإطلاع (03-05-2017).

144. أحمد مرسي، **الجيش يزاحم المؤسّسات الإقتصادية المدنية في مصر:**

http://carnegie-mec.org/2014/06/24/ar-pub-56040، تاريخ الإطلاع (05-05-2017).

145. _____، **تقديم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا:**

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Documents%20Nepad/Nepad-Presentation.HTM،
تاريخ الإطلاع (05-04-2017).

146. _____، **المخطط الخماسي للتنمية 2015-2016:**

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.htm، تاريخ الإطلاع (15-04-2017).

147. _____، **الجزائر تسطر تدابير تقشفية في 2015 لمواجهة التراجع في أسعار النفط:**

http://www.france24.com/ar/20141225-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%، تاريخ الإطلاع (15-04-2017).

148. _____، **الجيش الجزائري يستنكر دعوات لعزل بوتفليقة:**

http://mubasher.aljazeera.net/news/ ، تاريخ الإطلاع (01-05-2017).

149. _____، **2014... سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر،**

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/23127.html، تاريخ الإطلاع (16-04-2017).

150. _____، صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد:**

http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/fight-against-discrimination/role-of-education، تاريخ
الإطلاع (02-04-2017).

2. باللغة الفرنسية:

151. Khaled Nezzar, **Algérie, échec à une régression programmée**, Paris : édition publisud, 2001.

152. Rahim Brahimi, **Le pouvoir de la presse et les intellectuels en Algérie**, Paris : édition l'Harmattan, 1989.

153. Journal **EL WATAN**, Quotidien Algérien, n°8097, Du 14 mai 2017.

154. Jeffrey Owens, **La fiscalité, levier de développement :**
http://observateurocde.org/news/fullstory.php/aid/2612/La_fiscalit_E9,_levier_de_d_E9veloppement.html

155. Anders B. Johnsson, **La Conférence Mondiale des Présidents de Parlement :**
http://www.un.org/french/pubs/chronique/2005/numero3/0305p44.html.

الملاحق

الملحق رقم 01

بطاقة فنية عن
المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس:

مقرها الرويبة ولاية الجزائر، وتشتغل تحت الوصاية المزدوجة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولوزارة الدفاع الوطني، يتم الإلتحاق بها عن طريق مسابقة مفتوحة لجميع المترشحين الذكور والإناث المتوفر فيهم الشروط حيازة شهادة البكالوريا للسنة الجارية بتقدير قريب من الجيد على الأقل في شعب علوم التجريبية، رياضيات، وتقني رياضيات، السن أقل من 20 سنة قبل 31 ديسمبر من سنة المسابقة، الجنسية الجزائرية والعزوبية، اللياقة البدنية الجيدة[1].

1) دليل التجنيد في مؤسسات التكوين للجيش الوطني الشعبي لسنة 2017.

الملحق رقم 02

روضات الجيش الوطني الشعبي الموزعة على النواحي العسكرية الستة

الرقم	الإقليم	التعيين	القدرة الإستيعابية	المجموع
01	الناحية العسكرية الأولى	روضة الأطفال بالشراقة	200	3550 طفل
02		روضة الأطفال الأكاديمية العسكرية لشرشال	230	
03		روضة الأطفال الكثبان	450	
04		روضة الأطفال بعين النعجة	300	
05		روضة الأطفال الرغاية	150	
06		روضة بوليو	150	
07		روضة برج البحري	150	
08		روضة الرستمية	250	
09		روضة بني مسوس	160	
10		روضة الشفة بالبليدة	300	
11		روضة بن بولعيد	300	
12		روضة عين وسارة	100	
13		روضة الجلفة	150	
14		روضة سيدي غيلاس	100	
15		روضة بوفاريك	100	
16		روضة زرالدة	180	
17		روضة تاقارا	280	
18	الناحية العسكرية الثانية	روضة وهران	250	1000 طفل
19		روضة عيوم الترك	150	
20		روضة الكرمة	150	
21		روضة سيدي بلعباس	150	
22		روضة تلمسان	150	
23		روضة أطفال رأس الماء	150	
24	الناحية العسكرية الثالثة	روضة بشار	300	450 طفل
25		روضة تندوف	150	
26	الناحية العسكرية الرابعة	روضة الأطفال بورقلة	160	470 طفل
27		روضة الأغواط	150	
28		روضة بسكرة	160	
29	الناحية العسكرية الخامسة	روضة الأطفال بقسنطينة	250	950 طفل
30		روضة الأطفال بجيجل	150	
31		روضة الأطفال بباتنة	200	
32		روضة الأطفال بريكة	200	
33		روضة الأطفال التلاغمة	150	
34	الناحية العسكرية السادسة	روضة الأطفال بتمنراست	200	200 طفل
المجمـــوع				6620 طفل

الملحق رقم 03

بطاقة فنية عن
صيغ السكن العائلي

تجتهد وزارة الدفاع الوطني في دعم المستخدمين العسكريين والمدنيين في مسار الحصول على سكن عائلي، بمختلف الصيغ، على غرار:

أ. السكن الإجتماعي الإيجاري:

"في هذا الصدد صرح مدير المصلحة الإجتماعية لوزارة الدفاع الوطني العميد زروق دحماني عن توزيع حوالي 6348 سكن إجتماعي إيجاري بعنوان برامج سنوات 2006، 2007، 2008، 2012، في انتظار توزيع 3721 سكن آخر"[1].

ب. السكن الإجتماعي التساهمي:

يوجه إلى المستخدمين ذوي الدخل المتوسط، الذي لا يتجاوز مائة ألف دينار جزائري، الذين يستفيدون في هذه الحالة من المساعدة المالية للدولة من خلال خدمات الصندوق الوطني للسكن.

ت. السكن الترقوي العمومي:

بالتنسيق مع متعاملين عموميين تم الشروع في إنجاز سكنات ترقوية في كل من البليدة، القليعة، برج البحري، وهران، سيدي بلعباس، سطيف، قسنطينة، جيجل، باتنة، عين مليلة، وسكيكدة[2].

---

1) ب.عميور، **حوار مع مدير المصلحة الإجتماعية لوزارة الدفاع الوطني العميد زروق دحماني**، **نقلا من**: مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 241.

2) ب.عميور، **خريطة طريق للنشاط الإجتماعي: إستراتيجية تتماشى والمرحلة الجديدة**، **نقلا من**: مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 203.

الملحق رقم 04

بطاقة فنية عن
صيغ السكن العسكري

صيغة السكن العسكري:

تخضع السكنات العسكرية الموجهة لفائدة مستخدمي وزارة الدفاع الوطني، لنظم وقوانين تضبط شروط الإستفادة وآجال الإخلاء أو التمديد للمستخدم، حسب ما تقره اللجنة المكلفة بدراسة الملفات المودعة في هذا الإطار، وعملا بالقانون الخاص بالسكن العسكري، الذي يمنح لأفراد الجيش الوطني الشعبي في الخدمة، سكنا عسكريا بشرط أساسي يتمثل في عدم الإستفادة من سكن خاص، بإحدى الصيغ التي إقترحتها وزارة الدفاع الوطني، السابق التطرق لها.

تصنف السكنات العسكرية لدى الجيش الوطني الشعبي إلى ثلاثة (03) أصناف[1]:

أ. السكنات ذات التوزيع البسيط:

تُمنح للعسكريين الذين هم في الخدمة، حيث أن مبلغ الكراء يُستغل لتغطية المصاريف المختلفة منها أشغال الصيانة والتجديد الموجهة للمرافق العامة من مساحات خضراء وفضاءات التسلية واللعب. تعد هذه السكنات الأكثر إنتشارا، والتي تعرف عمليات الإخلاء في حالة ما كان صاحبها إستفاد من إحدى صيغ السكن، العائلي أو العسكري، السارية المفعول.

ب. السكنات الوظيفية:

هذا النوع من السكنات موجه لفائدة أصحاب المراتب القيادية، غالبا من فئة الضباط العمداء، تخصص لهم على أساس المنصب والوظيفة التي يشغلها في صفوف المؤسسة العسكرية، كأن يكون قائد ناحية، قائد قوات، مدير مركزي ... وهي المناصب والرتب السالفة الذكر.

ت. مساكن ذات الإسكان الإجباري:

هذه الصيغة مخصصة للأفراد الذين هم مطالبون بالحضور الدائم بمراكز عملهم، نظرا للظروف التي تستدعيها وظيفتهم، مثل قادة الوحدات، أفراد الدرك الوطني ...

---

1) ب.عمير، **السكن العائلي لمستخدمي وزارة الدفاع الوطني: أولوية لضمان الإستقرار**، ص 209.

الملحق رقم 05

إختصار إختصاصات الوزارات المعنية بالتدخل[1]

نوع الدفاع	الوزارة المنسقة	بعض الوزارات المعنية
دفاع عسكري	الدفاع	الصناعة، الإتصالات، النقل، ...
دفاع مدني	الداخلية	التربية الوطنية، البيئة، الصحة، ...
دفاع إقتصادي	الوزير الأول	الفلاحة، التجارة، ...

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **التعبئة وإعداد الدولة للدفاع**، **نقلا من**:
مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013، ص ص 47-49.

الملحق رقم 06

بطاقة فنية عن مكتب التعبئة والاخطار الكبرى/ د ت إ

تم إنشاء مكتب التعبئة والأخطار الكبرى التابع لدائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي، بمثابة جهاز مركزي مكلف بالمخاطر الكبرى، يتفرع على باقي القيادات ليصبح يتوفر على مصالح فرعية لإدارة الأخطار الكبرى، تكون مكلفة بوضع مخططات التدخل والتسيير الأزماتي في حال الكوارث.

وبمجرد وقوع كارثة توضع أجهزة مؤقتة للإشراف على عمليات التدخل، وهي خلايا أزمة، خلية مركزية على مستوى قيادة الأركان، وخلية على مستوى كل من قيادات القوات والنواحي العسكرية، من خلالها يتم التنسيق مع السلطات المدنية.

ويُصنّف المستخدمون المكونون للتعبئة إلى صنفين؛ فئة المستخدمين العسكريين العاملين والتي تدعى النواة العاملة، وفئة المواطنين الموضوعين في الإحتياط.

ويُنظّم الإحتياط على ثلاثة مراحل:

– مرحلة الإستيداع؛ إبتداءً من خمسة (05) سنوات من تاريخ الشطب من الصفوف من إنتهاء الخدمة الوطنية أو التقاعد،

– مرحلة الإحتياط الأول؛ إبتداءً من عشرة (10) سنوات من تاريخ نهاية الإستيداع،

– مرحلة الإحتياط الثاني؛ إبتداءً من عشرة (10) سنوات من تاريخ نهاية الإحتياط الأول[1].

---

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **التعبئة في الجيش الوطني الشعبي**، **نقلا من**:
مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013، ص ص 52–53.

الملحق رقم 07

مراحل تدخل الجيش الوطني الشعبي ضمن مخطط ORSEC

حدد مخطط النجدة والإنقاذ ORSEC، مجال تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية على ثلاثة مراحل رئيسية.

1. مرحلة التدخل الأولي، وهي المرحلة التي تشتمل على عملية إعلان حالة الطوارئ والإستعلام وجمع وتحليل المعلومات والبيانات حول الميدان، تأمين الأماكن المتضررة وفحص الطرق وقنوات الإتصال، إختيار أماكن الإيواء والتجميع ومرافق الإستقبال، وضع مركز القيادة المتقدم المسؤول عن عمليات النجدة، تقييم وضعية الإسعافات الأولية التي تقوم بها الحالة المدنية، دراسة وإختيار أفضل الطرق لتنظيم عملية النجدة والإنقاذ، ووضع ونشر قرار تنفيذ مخطط التدخل "كارثة"* للناحية العسكرية.

2. المرحلة الثانية هي مرحلة التدخل السريع، تضم عملية بحث وإنقاذ الضحايا وتقديم المساعدات الطبية الإستعجالية لهم، وضع الأشخاص المعرضين للخطر في مأمن، والحفاظ على النظام العام، إلى جانب تأمين المناطق الخطرة، توفير الوسائل اللوجيستية والبشرية اللازمة، تنظيم عملية الإيواء الإستعجالي، وتموين المنكوبين[1].

3. مرحلة ما بعد الطوارئ والعودة إلى الوضع الطبيعي، وهي المرحلة الأخيرة، تتميز بتنظيم الدعم ومرافقة السكان، ضمان عملية إعادة الإسكان المؤقت للمنكوبين، ضمان عملية تموين الأشخاص الذين تم إعادة إسكانهم أو الذين لا يملكون أي مصدر دخل، والقيام بتنظيم عملية توزيع الإعانات المقدمة من طرف الجيش الوطني الشعبي.

---

* مخطط التدخل المسمى "كارثة" هو مخطط متعدد التخصصات يستجيب لسيناريوهات مختلفة ويشمل البرنامج العام للتدخل للنواحي العسكرية.

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **تسيير الكوارث**، ص ص 61-64.

الملحق رقم 08

تقسيم أدوار مجابهة الكوارث في إطار التعاون المدني-العسكري

أوكلت مهام حماية المناطق المنكوبة والحفاظ على النظام العام، للشرطة والدرك الوطني، مهام الإنقاذ، الإسعاف الطبي، الإجلاء، النظافة، ومكافحة إنتشار الأوبئة، لوزارة الصحة بالتنسيق مع المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية، مهام ضمان الإتصالات، لوزارة البريد وتكنولوجيات الإتصال بالتنسيق مع المديرية المركزية للإشارة لوزارة الدفاع الوطني، مهام التكفل بتوفير المعلومة، لرئيس الديوان بالولاية بالتنسيق مع مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه لأركان الجيش الوطني الشعبي، مهام الإسكان المؤقت للمنكوبين وتجديد مواقع الإيواء المؤقتة، لمديرية التعمير والبناء لوزارة السكن والعمران بالتنسيق مع المديرية المركزية للمعتمدية والمديرية المركزية للمنشآت العسكرية لوزارة الدفاع الوطني، مهام التموين بالمواد الغذائية والإسعاف والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، لمديرية التجارة التابعة لوزارة التجارة بالتنسيق مع المديرية المركزية للمعتمدية لوزارة الدفاع الوطني، مهام ضمان عملية إيصال ونقل المساعدات برا وجوا، لمديرية النقل التابعة لوزارة النقل، وأيضا قسم النقل لقيادتي القوات البرية والجوية، مهام توفير المياه، لمديرية الري التابعة لوزارة الموارد المائية، وكذا قسم هندسة القتال لقيادة القوات البرية، مهام ضمان التزود بالوقود، لمديرية الطاقة والمناجم بالتنسيق مع المديرية المركزية للوقود لوازرة الدفاع الوطني، مهام تنظيم الأرضية وشق الطرقات وإنشاء الجسور، لمديرية الأشغال العمومية لوزارة الأشغال العمومية وقسم هندسة القتال لقيادة القوات البرية، مهام ضمان التزود بالعتاد والتجهيزات المختلفة، لمديرية الإدارة المحلية ومديرية الإسناد بالتنسيق مع مختلف قيادات القوات. في حين تقوم مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم، بالتنسيق مع مكتب التعبئة والأخطار الكبرى لوزارة الدفاع الوطني، بوضع حصيلة عامة للتدخلات[1].

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **تسيير الكوارث**، ص ص 64-65.

الملحق رقم 09

إختصار إسهام الجيش الوطني الشعبي في تسيير الكوارث الطبيعية[1]:

الرقم	تعيين الكارثة	تاريخ التدخل
01	زلزال الأصنام (الشلف)	1980
02	حريق الغابات	1983
03	إجتياح الجراد	1987-1988 و2004-2005
04	زلزال معسكر	1994
05	زلزال عين تيموشنت	1999
06	فيضانات باب الوادي	2001
07	زلزال بومرداس	2003
08	فياضانات غرداية	2008
09	عواصف الثلوج	2005، 2012، 2013، 2017

1) من إعداد الطالب بالإعتماد على مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013.

الملحق رقم 10

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الزلازل

زلزال الأصنام:

هز ولاية الشلف (الأصنام سابقا) في يوم الجمعة 10 من شهر أكتوبر 1980، زلزال بلغت قوته 7,3 درجات على سلم ريشتر، أدى إلى وفاة 2633 شخصا، وإصابة نحو 8369 آخرين، ونتج عنه تدمير ما يقارب 29747 منزل وتشريد نحو 478949 شخصا، وتحطم أكثر من 70% من مساكن المنطقة، فأُعلِنت الشلف منطقةً منكوبة ووُضِعت تحت السلطة العسكرية المكلفة بتسيير الكوارث، وذلك في غياب مخطط ORSEC[1]. وبتوافد الهبات التضامنية الوطنية والدولية، تعزز التنسيق المدني–العسكري، ووُحدت الجهود وتم الوصول إلى مرحلة ما بعد الطوارئ والعودة إلى الوضع الطبيعي، السابقة الذكر.

بعد زلزال الأصنام تمت المصادقة بتاريخ 29 ماي 1985 على مرسوم يشمل المخطط الوطني للوقاية من الكوارث وتنظيم عمليات التدخل والنجدة، الذي إتُّبِع ببرنامج عمل على المدى القصير، المتوسط، والطويل، وتم تجسيد هذا المخطط بإصدار المرسومين رقم 85–231 و85–232 المؤرخين في 25 أوت 1985، المتضمنين لمحورين أساسيين هما الوقاية، والتدخل والنجدة.

زلزال بومرداس:

وفي 21 ماي 2003 إهتزت ولاية بومرداس، وتحديدا على بعد سبعة كيلومترات شمال مدينة زموري، على وقع زلزال عنيف، بقوة 6,8 درجة على سلم ريشتر، أدى إلى وفاة نحو 2200 شخص وإصابة نحو 10000 آخرين، ونتج عن الكارثة 135000 شخص دون مأوى، وقُدِّرت الأضرار بنحو 7 مليار دينار جزائري، مست الأحياء والقرى والجسور ومحطات النقل بالسكة الحديدية والمرافق الصحية والمدارس ...، وفي سبيل تسيير عمليات الإنقاذ، تدخل الجيش الوطني الشعبي، وقدم مساعدات متعددة عبر قيادة الناحية العسكرية الأولى التي أطرت عمليات الإسعاف وعمليات الإستطلاع البري، بمساندة من أفواج الهندسة والنقل والمرور والصحة والمعتمدية، كما تم إشراك 10000 فرد عسكري، وفرق أخرى مجهزة بالكلاب المدربة. وأفضى تدخل الجيش الوطني الشعبي إلى إستقبال المستشفى المركزي للجيش بعين النعجة، كل جرحى المناطق المنكوبة، وإلى قيام المستشفى الطبي–الجراحي المتقدم، بتأمين التكفل الطبي والجراحي بالمصابين والمرضى، وإلى التكفل النفسي بالأطفال على مستوى المراكز الطبية المتقدمة، بالإضافة إلى عمليات التلقيح ضد أمراض الحصبة والكوليرا، فلم ينتشر أي وباء[2]. ليتم تعويض السلطة العسكرية بعد فترة بالسلطة المدنية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

---

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **أثناء وبعد وقوع الكوارث الكبرى، الجيش الوطني الشعبي في الموعد**، **نقلا من**: مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثالث، أفريل، 2013، ص 76.

2) **نفس المرجع**، ص 78.

الملحق رقم 11

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال فيضان باب الوادي

في العاشر من نوفمبر سنة 2001، شارك الجيش الوطني الشعبي إلى جانب المواطنين، وحدات الحماية المدنية، وحدات الأمن الوطني، والسلطات المحلية، في عمليات إجلاء المتضررين من فيضانات باب الوادي، والتي أدت إلى هلاك نحو 700 شخص وإصابة المئات، حيث تحولت مدينة باب الوادي في ظرف ساعات من هطول أمطار غزيرة وهبوب رياح عنيفة، إلى منطقة منكوبة، بعد أن سُدَّت المجاري عام 1997، كي لا تتخذها الجماعات الإرهابية أوكارا لها، " فذكرت أطراف أن سد مجاري وقنوات الصرف الصحي في حي باب الواد الواقع أسفل سفح الجبل الذي تدفقت منه سيول هائلة من مياه الأمطار المحملة بالأوحال، كان أهم الأسباب الرئيسية في تأزم الأوضاع، وبالتالي في ارتفاع حصيلة القتلى، حيث لم تتمكن هذه القنوات من استيعاب كل ما جرفته المياه في طريقها ما أدى إلى تأزم الوضع أكثر"[1]، فترامت الجثث وجرفتها المياه، وبناءً على ذلك أُمِرت المؤسسة العسكرية بالتدخل لما لها من وسائل مادية، فتمت التعبئة بتجهيزات ثقيلة من المجموعة الجهوية للمنشآت للناحية العسكرية الأولى التابعة للمؤسسة المركزية للبناءات لمديرية الصناعات العسكرية لوزارة الدفاع الوطني، وكذا مؤسسات العتاد العسكري للدار البيضاء، بغرض إزالة الركام والأوحال وفتح الطرقات الممتلئة ببقايا هياكل السيارات والأعمدة والأشجار المقتلعة. ونلاحظ أن وحدات الجيش الوطني الشعبي كانت حاضرة منذ الوهلة الأولى لوقوع الكارثة، وتشير عديد المصادر إلى إسهامه في إزالة أكثر من ستمائة ألف طن من الأوحال والأنقاض بهدف العودة إلى المجرى الطبيعي للحياة بالمنطقة. كما دفعت هذه الأحداث الحكومة إلى تحسين ودعم السياسة الوطنية في مجال الوقاية وتسيير الكوارث بتسخير إمكانات معتبرة للتكفل بالكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان[2].

---

1) ثرية مسعودة، **بعد 7 سنوات من فيضانات باب الوادي .. النقمة أصبحت نعمة .. والبلدية تنفست الصعداء**، جريدة الحوار، نشر بتاريخ 12 نوفمبر 2008، **نقلا من**:

http://www.djazairess.com/elhiwar/6461

2) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **أثناء وبعد وقوع الكوارث الكبرى، الجيش الوطني الشعبي في الموعد**، ص 77.

الملحق رقم 12

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الثلوج

فيما يتعلق بالثلوج، شهدت سنوات 2005، 2012، 2013، 2017، سقوط كميات كثيرة، مست العديد من المناطق وحاصرتهم، إلى أن تدخل الجيش الوطني الشعبي وقدمت وحداته مساعدات غذائية وأغطية للمواطنين وفكت العزلة عنهم من خلال إعادة فتح الطرقات والممرات بواسطة كاسحات الثلوج، وإغاثة المحتجزين بسياراتهم، من خلال إنشاء مراكز صحية في بعض المناطق بهدف تقديم المساعدات. ففي 2012 "قامت وحدات الجيش الوطني الشعبي بايصال كميات معتبرة من المواد الغذائية المختلفة مستعملة طائرات الهيلكوبتر إلى المناطق التي تعذر الوصول إليها على غرار القرى والمداشر المتواجدة على الشريط الحدودي بين ميلة وجيجل بفعل رداءة الأحوال الجوية التي تعرفها البلاد، وجاء في بيان لوزارة الدفاع الوطني أن وحدات الجيش الوطني الشعبي تواصل مهامها بنفس الإصرار لفك العزلة عن المناطق المتضررة وتقديم يد العون والمساعدة للمواطنين وذلك بإقحام وحدات جديدة وتسخير آلات ووسائل إضافية، حيث ارتفعت وتيرة التدخلات لاسيما بالمناطق التي بلغت فيها كميات الثلوج مستويات قياسية، ... وحدات الجيش تواصل عملية فتح الطرق والمسالك عبر المناطق المتضررة حيث فتحت عشرات الطرقات ما بين وطنية وولائية وبلدية، كما هو الشأن بالنسبة لولايات بجاية، سكيكدة، تبسة، خنشلة، سطيف، جيجل، برج بوعريريج، ميلة، عنابة، تيسمسيلت، البيض، المدية، وتيزي وزو. وقام الجيش الوطني الشعبي أيضا بإجلاء العائلات المنكوبة والتكفل بها من حيث الإسعافات والحاجات واللوازم الضرورية وتقديم وجبات غذائية ساخنة ومختلف المساعدات للمواطنين المتضررين ونشر مفارز ووحدات خاصة مكلفة بالحماية وتأمين عمليات فتح الطرق التي تقوم بها السلطات والهيئات المدنية"[1]. وفي 2017، قامت مفارز الجيش الوطني الشعبي بالقطاع العملياتي لتيزي وزو بالتدخل على مستوى منطقتي ابودرارن وتاخوخت بهدف فك العزلة عن مناطق ضربتها الثلوج إثر التقلبات الجوية الأخيرة التي عرفتها المنطقة، وبفتح عدة طرقات مغلقة ومساعدة مواطنين عالقين بفعل التساقط المستمر للثلوج[2].

---

1) لفقير شهرزاد، **الجيش الوطني الشعبي يواصل تقديم المساعدات لسكان المناطق المعزولة بفعل الثلوج**، جريدة المسار العربي، بتاريخ 11 فيفري 2012، **نقلا من**:
http://www.djazairess.com/elmassar/8035

2) **الجيش الوطني الشعبي يتدخل لفك العزلة عن مناطق ضربتها الثلوج بتيزي وزو**، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 13 جانفي 2017، **نقلا من**:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170113/100053.html

الملحق رقم 13

كرونولوجيا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية لمكافحة الجراد

ترتبط تجربة الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الجراد، بغزوه عديد المناطق سنتي 2004 و2005، حيث كان لزاما على الجيش المشاركة في عملية واسعة لمكافحته. ففي أكتوبر 2004، بالإضافة إلى الجزائر، كانت العديد من دول غرب إفريقيا ضحية لغزو الجراد على غرار المغرب، موريطانيا، الصحراء الغربية، النيجر، مالي، السينغال، التشاد، بوركينافاسو، والرأس الأخضر، حيث نتج عن هذا الغزو تدمير وإتلاف آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية والرعوية، وفي موسم خريف 2004، إجتاحت أسراب من الجراد المهاجرة الوادي، إليزي، تمنراست، وأدرار، بشار، النعامة، وراحت بالتكاثر على أطراف بعض السلاسل الجبلية للأطلس الصحراوي، ليتم الإقرار بأن الغزو الذي وقع سنة 2004 يعد أكثر ضررا من الذي عرفته الجزائر سنتي 1988 و1989، ليتم تجنيد وحدات الجيش الوطني الشعبي للتدخل عن طريق الوسائل الجوية وبإستعمال أكثر من 20 طائرة، منها 14 طائرة هليكوبتر مزودة بمنظومة مكافحة الجراد وطائرتي إستطلاع وست طائرات للنقل من الحجم الكبير من نوع سي-130، لتقوم برش المبيدات على مساحة تفوق الثلاثة ملايين هكتار[1].

وأما عن الوسائل البرية، فتم تجنيد نحو 120 شاحنة من نوع 4×4 إينيموغ و120m، لتأتي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بطلب توفير نقل المبيدات للدول المجاورة لتطويق الخطر. سمح إستخدام الإمكانات العسكرية والمدنية خلال حملة 2004 و2005، من تطهير ما لا يقل عن 2059700 هكتار، من بينها 132700 هكتار تابعة للدول المجاورة، حيث تم معالجة مساحة تقدر بـ636000 هكتار جوا بواسطة الطائرات العسكرية. وشكل إنخفاض درجات الحرارة في فيفري 2005 نتيجة سقوط الثلوج في الهضاب حاجزا لزحف الجراد باتجاه الشمال[2].

وعليه، في هذه الحالة، تضافر الجهود الإنسانية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية أدت إلى صد خطر تكاثر الجراد وزحفه نحو باقي الوطن.

---

1) عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، **أثناء وبعد وقوع الكوارث الكبرى، الجيش الوطني الشعبي في الموعد**، ص ص 78-79.

2) **نفس المرجع**، ص ص 80-81.

الملحق رقم 14

مستويات المديرية المركزية للمنشآت العسكرية

1. المستوى المركزي:

تمثله المديرية المركزية ومديريات مشاريع إنجاز المنشآت الكبرى، مثل القواعد الجوية والمستشفيات، كما تمتلك المديرية المركزية مركزا للدراسات التقنية للمنشآت العسكرية، يهتم بالأساس بالتخطيط، التصور، إجراءات الخبرة.

2. المستويين الجهوي والمحلي:

يقومان بمهمة التسيير المباشر والتفتيش والمراقبة والتنفيذ والمتابعة في جميع مجالات نشاط المنشآت والأملاك العقارية بمفهومها الواسع، لذا تم إنشاء هياكل تمثل هاذين المستويين، وهي:

- المديريات الجهوية للمنشآت العسكرية؛
- أقسام للمنشآت العسكرية؛
- قطاعات للمنشآت العسكرية؛
- مجموعات إنجاز أشغال المنشآت.

الملحق رقم 15

بطاقة فنية عن المؤسسة المركزية للبناء/ المديرية المركزية للمنشآت العسكرية

وتتمثل مهام المؤسسة المركزية للبناء في [1]:

1. إنجاز دراسات تقنية وفي البناء، وتجسيدها، في إطار السياسة الإجتماعية ومخطط التطوير للجيش الوطني الشعبي المحدد من قبل وزارة الدفاع الوطني؛
2. التكفل عند الضرورة بالخدمات الإجتماعية ذات العلاقة بمهامها، بطلب من وزارة الدفاع الوطني أو قطاع آخر للدولة؛
3. توريد كل المؤهلات والخدمات والأشغال لمختلف الهيئات العمومية أو الخاصة، حين يتعلق الأمر بالأشغال ذات المنفعة العامة؛
4. إنجاز المنشآت القاعدية وصناعة مواد البناء المتعلقة بنشاطها؛
5. توفير التكوين في المهن الصغيرة، وتسويق فائض الإنتاج.

ومن أجل تجسيد هذه المهام، تتوفر المؤسسة المركزية للبناء على سبعة وحدات للإنجاز، ثلاثة وحدات للإنتاج، ووحدتين للدعم:

أولا: وحدات الإنجاز

1. الوحدة الجهوية للبناء بالناحية العسكرية الأولى؛
2. الوحدة الجهوية للبناء بالناحية العسكرية الثانية؛
3. الوحدة الجهوية للبناء بالناحية العسكرية الثالثة؛
4. الوحدة الجهوية للبناء بالناحية العسكرية الخامسة؛
5. وحدة إنجاز البناء للوسط بالشراقة؛
6. وحدة إنجاز الطرق والشبكات المختلفة والتنقيب؛
7. وحدة إنجاز البنايات المصنعة.

ثانيا: وحدات الإنتاج

1. وحدة إنتاج مواد البناء ببوقرة بولاية البليدة؛
2. وحدة الصقالة الحديدية والنجارة ببابا علي بولاية الجزائر؛
3. وحدة الصقالة الحديدية بتقرت بولاية ورقلة.

ثالثا: وحدتي للدعم

1. وحدة الموارد المادية؛
2. وحدة المقر.

---

1) «المؤسسة المركزية للبناء ... أداة فعالة في خدمة المنشآت العسكرية»، **مجلة الجيش**، العدد الخاص الرابع، أكتوبر، 2013، ص 98.

ملحق رقم 16

بطاقة فنية عن
مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي، إتخذت من مقر المؤسسة الوطنية السابقة للصناعات الإلكترونية "إيني–ENIE" بسيدي بلعباس موقعا لها[1].

ولعل إختيار هذا الموقع كان وفق مُعطى توفر مدينة سيدي بلعباس على معهد الإلكترونيك، الذي من شأنه إمداد المؤسسة بالإطارات واليد العاملة المؤهلة.

تمثل هذه المؤسسة جزءا من مشروع الشراكة الجزائرية–الألمانية، والذي اختير عقب إعلان مؤسسة الصناعات العسكرية لمناقصة دولية، لفائدة المؤسسات المتخصصة في صناعة المنظومات الإلكترونية، وبعدما أثبتت المنتجات الألمانية فعاليتها العملياتية بمختلف مناطق الوطن وخاصة الصحراوية منها، وهي العوامل التي أدت إلى إستحداث مؤسسة مشتركة بينهما موسومةً "المؤسسة المشتركة الجزائرية–الألمانية لصناعة المنظومات الإلكترونية"، برأسمال موزع كالآتي:

1. المجمع الجزائري بـ51% من الأسهم الممثل في:
   - مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية بـ34% من الأسهم؛
   - مؤسسة ألفاترون–ALFATRON التابعة لمؤسسة الصناعات الإلكترونية إيني–ENIE ، بـ17% من الأسهم.
2. المجمع الألماني بـ49% من الأسهم يتقاسمها ثلاثة متعاملين هم: كارل زييس أوبترونيكس CARLZEISS OPTRONICS، روهد وشوارز ROHDE & SCHWARZ، وكاسيديان CASSIDIAN[2].

ووفق بنود الإتفاق، الإنتاج يكون على مرحلتين، الأولى مرحلة التركيب والمراقبة، الثانية هي مرحلة التحكم في التقنية، على أن تتكفل مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية بالتكوين القاعدي للمستخدمين الجزائريين وتحضير منشآت الإنتاج، في حين يتكفل الشركاء الألمان بنقل التكنولوجيا وتكوين 250 مستخدما من الإطارات المدنية والعسكرية بمقر المؤسسات الأم بألمانيا[3].

---

1) منور بلعربي، **مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية ... تكنواوجيا المعركة الحديثة**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 179.

2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

3) منور بلعربي، **مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية ... تكنواوجيا المعركة الحديثة**، المرجع السابق ص 179.

فإدراك صانع القرار الجزائري لأهمية التفوق التكنولوجي في تحقيق السيادة، دفع بخطو سياسة تصنيعية تهدف إلى بناء قاعدة صناعية لتطوير القدرات الداخلية للإنتاج، ولتطوير مجال الأسلحة والتجهيزات العسكرية والأمنية، بمنظومات إلكترونية حديثة.

في هذا الصدد يقول مدير مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية، العقيد ب.ميموني أن المشروع سيسمح بالنقل المعرفي والتكنولوجي، وباكتساب الإطارات الجزائرية خبرة في المجال، كما سيسمح بالتعاون مع الأقطاب الجامعية بالمنطقة في الميادين المرتبطة بالمنظومات الإلكترونية، ويضيف أن المشروع يسري على مدة ثلاثون 30 سنة، وستدخل المؤسسة بعد خمس سنوات من الإنتاج مرحلة الإدماج والتي تعني خلق شركات جزائرية، تقوم بتصنيع القطع والأجزاء الإلكترونية، التي يرتقب أن تؤدي إلى توظيف من 800 إلى 1000 عامل[1].

وبذلك تُسهِم مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية، عبر الشراكة الجزائرية–الألمانية، في التطوير النوعي والكمي للإقتصاد الوطني، وفي خلق مناصب شغل مستقبلا خاصة لفائدة الإطارات الجامعية.

---

1) منور بلعربي، **المرجع السابق**، ص ص 179–180.

ملحق رقم 17

بطاقة فنية عن

مؤسسة صناعة الطائرات

"هي المؤسسة الوحيدة التي استطاعت أن تحقق تجربة واعدة في مجال الصناعة، إذ تتعدد مهامها بدءً من الإنتاج إلى التسويق، عبر كامل التراب الوطني، حيث سوقت أكثر من خمسين (50) طائرة بمقعد واحد، بمقعدين، وبأربعة مقاعد"[1].

أنشئت في سنة 1987، وكانت تابعة آنذاك لوزارة النقل ونظيرتها التشيكية، في 1993 تم تحويل المشروع إلى وزارة الدفاع الوطني، وفي سنة 2003 تجسد طموح مؤسسة صناعة الطائرات على أيدي مؤهلات وطنية عسكرية ومدنية، من خلال تصنيع طائرتي فرناس-142 وسفير 43، اللتان تستخدمان في مقتضيات التدريب والتكوين الأساسي بالمدارس المدنية والعسكرية، الملاحة الجوية، المراقبة البرية والبحرية، الإخلاء الصحي، الإسعاف، نقل البريد وغيرها من الوظائف، بالإضافة إلى صناعة الطائرات الزراعية AX-3، لتلبية حاجيات القطاع الزراعي[2].

تضم هذه المؤسسة ستة (06) وحدات إنتاجية، وهي:

1. وحدة التصنيع والمعالجة؛
2. وحدة التلحيم؛
3. وحدة التجميع والتركيب؛
4. وحدة المراجعة والتجهيز؛
5. وحدة تجديد القطع والأجزاء؛
6. وحدة تجريب محركات الطائرات[3].

يقول العقيد ب.زياني، المدير العام لمؤسسة صناعة الطائرات، أن "مؤسسة صناعة الطائرات تلعب دورا مهما في ترقية النسيج الصناعي الوطني، حيث أخذت على عاتقها مهمة تلبية مختلف إحتياجات الجيش الوطني الشعبي في مجال صناعة الطائرات وتجديد العتاد ... وغذَّت طموحها إلى الدخول في مشاريع أكبر في هذا

---

1) إلهام غازي، **مؤسسة صناعة االطائرات ... إنجازات غير مسبوقة**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 130.

2) **نفس المرجع**، ص ص 131-132.

3)) **نفس المرجع**، ص 132.

المجال، بإنجاز مشاريع جديدة مع شركاء أجانب من أجل صناعة طائرات ذات سعة أكبر تتراوح بين 12 و18 مقعدا قصد تلبية إحتياجات العديد من الشركاء ... وفيما يخص التكوين، تستقبل المؤسسة سنويا مهندسين وطلاب متربصين ومهندسين طيارين متحصلين على شهادة الليسانس، تم إنتقائهم من جامعات ومدارس عليا ومعاهد للإستفادة من تربصات تطبيقية كونهم قليلو الخبرة ميدانيا ... أما فيما يخص مجال التعاون الأجنبي، تعمل المؤسسة على تجسيد مشروع مع شريك أوكراني، من أجل مراجعة محركات الهليكوبتر ... حيث يفرض ميدان الصناعة العسكرية على الوحدة، صرامة في الإلتزام بالمعايير الدولية ومواكبة التقنية في هذا المجال، واحترامها والتحكم الصحيح فيها ... ويعد سلاح القوات الجوية الزبون الأول للمؤسسة بالإضافة إلى هيئات أخرى كالحماية المدنية ورجال الأعمال والجمارك والدرك الوطني ... وهي بذلك مستعدة للرفع من منتوجها الصناعي وفق الطلبات والإحتياجات الوطنية"[1].

1) إلهام غازي، **المرجع السابق**، ص 134.

ملحق رقم 18

بطاقة فنية عن

مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة

تم إنطلاق المؤسسة كمشروع بتوقيع إتفاقية تعاون مع المتعامل الصيني "نورنكو" في جوان 1983، أين وقع الإختيار على مدينة سريانة ولاية باتنة، دامت أشغال التهيئة العمرانية وتكوين الإطارات وتوقيع الإتفاقيات مع مختلف المتعاملين الإقتصاديين المحليين والأجانب إلى غاية 1990، تاريخ ميلادها كمؤسسة عسكرية ذات طابع صناعي وتجاري، والإنطلاق الفعلي في إنتاج الذخيرة الصغيرة بمختلف أنواعها.

بينما شهدت سنة 1993 إنتاج المؤسسة المولدات الكهربائية بكل أنوعها، في 1998 تم تصنيع القنابل اليدوية، وواصلت مع مطلع الألفية الثالثة إقحام منتجات أخرى على غرار صناديق التذكارات المستعملة على مستوى الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأوسمة والشارات الحديدية الرتب، وحتى ميدان تصنيع الألغام المضادة للدبابات، ليتم ترقيتها سنة 2009 إلى مؤسسة عمومية، تهدف إلى تلبية إحتياجات الجيش الوطني الشعبي، الأمن الوطني، الجمارك الجزائرية ... وتختص في صناعة المنتوجات الأساسية للتدريب والتحضير القتالي مثل القنابل اليدوية الدفاعية والهجومية، والألغام المضادة للدبابات، وتماشيا مع وتيرة التقدم التكنولوجي والإحتياجات المتزايدة للجيش الوطني الشعبي، إنتهجت المؤسسة مسار تنويع المنتوج، فأصبحت تنتج العتاد الطبي، منظومات الحماية من الرعود والصواعق، المنصات بهيكل معدني سهل التركيب والتفكيك، أعمدة الإنارة، التجهيزات شبه الطبية حسب الإحتياجات الخاصة للزبون مثل طاولات الجراحة، أَسِرَّة الإنعاش ... واستطاعت بذلك توفير إحتياجات السوق الوطنية، لما تكتسيه من ثقة الزبائن، واحترامها مواصفات التصنيع[1].

تُسهِم هذه المؤسسة في تطوير الإقتصاد الوطني من خلال إمداد الجيش الوطني الشعبي والطرف المدني، بمنتوجات متنوعة تسد إحتياجات السوق، مما يخلق مناصب عمل ويجنب المؤسسة العسكرية وشعبها اللجوء إلى الإستيراد.

---

1) منور بلعربي، **مؤسسة الإنجازات الصناعية بالرويبة ... قطب رائد بامتياز**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص ص 171-173.

تتوفر المؤسسة على مديرية للبحث والتطوير، تضطلع بمهمة القيام بمباشرة كل أعمال البحث والتطوير لصناعة منتوجات جديدة، بالإضافة إلى مراقبة جودة المواد الأولية والمنتوجات المصنعة[1].

وحسب المدير العام للمؤسسة، تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تُسهِم في تكوين صناعة الدفاع، تشجع تطوير الصناعات العسكرية وتعزيز إدمجها ضمن النسيج الصناعي الوطني، وتوفر تكوينا تكوينا متواصلا لمستخدميها على مستوى عديد المعاهد ، وذلك بتنظيم ملتقيات وتربصات تشمل مختلف المجالات الإقتصادية والتجارية والمالية وتسيير الموارد البشرية، أما في المجال التقني، فأغلب فترات التكوين والملتقيات تتم على مستوى المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات بالإضافة إلى مشاريع تكوين مستقبلية أخرى لفائدة العمال المدنيين على مستوى المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد[2].

تصريحات المدير العام للمؤسسة تؤكد الرغبة في الوصول إلى يد عاملة كفُأة ومحترفة، تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة التي بعرفها القطاع الصناعي، بهدف الرفع من المردودية والتنافس.

أدمجت المؤسسة منتوجات جديدة في سلسلة إنتاجاتها تمس مجال الطاقات المتجددة، حيث يتم حاليا تصنيع محطات "خضراء" لتوليد الطاقة الكهربائية، من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

---

1) منور بلعربي، **المرجع السابق**، ص 172.

2) **نفس المرجع**، ص ص 171-173.

ملحق رقم 19

بطاقة فنية عن

مؤسسة البناء والتصليح البحري

تعتبر مؤسسة البناء والتصليح البحري أكبر ورشة بحرية على المستوى الوطني، تتمثل مهامها في الدراسة وتطوير الصناعة البحرية، إنجاز وتجريب السفن المُستقبَلة، وتصليح وتجديد وتطوير السفن البحرية، إلى جانب تقديم خدمات متعلقة بسفن الصيد، مثل سفن صيد الجمبري، مرسى الزوارق المحركة، جامع الطوربيدات، طرادات 58م و62م، دوريات سريعة 37,5م، رافعات السفن، أحواض عائمة 500 طن و4500 طن، صنادل الإنزال، عوامات 40 و50م، ساحبات 800 متر ... تطورت هذه المؤسسة على عدة مراحل منذ إنشاءها سنة 1974 بالمرسى الكبير، تحت إسم الديوان الوطني للبناء البحري تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، ففي مارس 1982 أصبحت موسومةً بمؤسسة البناء والتصليح البحري، وفي أكتوبر 1994 تحولت إلى مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، وفي أوت 2009 أصبحت تستند هذه المؤسسة لتنظيم هيكلي يضم ما يلي:

1. مديرية عامة تضم دائرة الإعلام الآلي؛
2. المديرية التقنية والإنتاج تضم دائرة الدراسات والمناهج ودائرة المراقبة والتجارب؛
3. مديرية المالية والمحاسبة تضم دائرة التدقيق والمراقبة الداخلية؛
4. ومديرية الإدارة العامة والتجارة تضم دائرة الأمن الصناعي.

وتضم المؤسسة خمس (05) وحدات إنتاجية هي:

1. وحدة البناء البحري؛
2. وحدة تصليح هياكل الطاقة والدفع؛
3. وحدة تصليح الأجهزة والمنظومات؛
4. وحدة تصليح الأسلحة البحرية؛
5. ووحدة الإسناد[1].

---

1) إلهام غازي، **مؤسسة البناء والتصليح البحري ... طموح نحو الأفضل**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص ص 143-144.

ويقول المدير العام لمؤسسة البناء والتصليح البحري، العقيد م.بلخير أن المؤسسة في طور التحكم في عملية إنجاز السفن الحربية الأكثر تعقيدا سواء كان ذلك في حجم المعدات والتجهيزات التابعة لها وحتى التقنيات المعمول بها، كما تم تصنيع ثلاث طرادات 58 مترا التي تشكل فرعا بحريا على مستوى جيجل، التي أثبتت فعاليتها وشاركت في عديد المعارض الدولية والمناورات تدريبية مع الأساطيل الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك:

- تسعى المؤسسة إلى إكتساب الخبرة من الطرف الأجنبي، من خلال توقيع عقد بناء مشترك لثلاثة صنادل مع شركة إيطالية، كما تسعى إلى نقل خبرتها المكتسبة للطرف المدني الوطني، من خلال الشراكة لبناء زوارق ووحدات عائمة لفائدة شركة نافطال؛
- تسهم المؤسسة في دعم النظام الدفاعي لقيادة القوات البحرية وتعمل على التدخل على مستوى جميع الخطوط الساحلية؛
- تشارك المؤسسة في مختلف العقود المبرمة بين القوات البحرية مع مختلف المساهمين، لأجل اكتساب خبرات جديدة وسعيا لنقل التكنولوجيا في هذا المجال؛
- تعتمد المؤسسة على مخطط تكوين يتيح إستقبال طلبة متربصين من عديد المراكز المهنية الوطنية والجامعات، ويتيح إستفادة موظفيها من دورات تكوينية بالخارج؛
- تعمل المؤسسة على إسترجاع الوحدات المهددة بالغلق على غرار مصنع عنابة الذي سيحمل على عاتقة مهمة تصليح قوارب الصيد التي تفوق 250 طن؛
- تملك المؤسسة قدرات إستيعاب الأحجام الكبيرة من السفن، وتغطية كافة إحتياجات قطاع الصيد البحري في مجال الترميم والصيانة والوضع على الجاف للسفن؛
- تعمل المؤسسة على إنشاء وحدات أخرى تابعة لها على مستوى بني صاف ولاية عين تيموشنت، الغزوات ولاية تلمسان، وبوهارون ولاية تيبازة؛
- تهدف المؤسسة إلى إنجاز مشاريع تثري رصيدها الصناعي في هذا المجال، على غرار تجديد وتطوير رافعات السفن، إنجاز رافعة سفن ذات الحجم الكبير بسعة رفع فعلية تقارب 10000 طن، ومشاريع أخرى ستجعلها ورشة بحرية كبرى من الصنف الثاني، حسب التصنيف الدولي للورشات البحرية[1].

1) إلهام غازي، **المرجع السابق**، ص ص 146-147.

ملحق رقم 20

بطاقة فنية عن
مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، على غرار نظيراتها التابعة لمديرية الصناعات العسكرية، وتقع بإقليم الناحية العسكرية الخامسة، طرحت كمشروع في 1983 لتتحول في 1990 إلى مؤسسة عسكرية ذات طابع صناعي وتجاري، وفي سنة 2009 تحولت إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تختص في صناعة وتطوير الأسلحة الخفيفة لتلبية إحتياجات الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك شبه العسكرية، على غرار الأمن الوطني، الجمارك، إدارة السجون، وشركات الحراسة[1].

وعليه تحتل هذه المؤسسة على دور هام في تحقيق التنمية الإقتصادية وفي تطوير النسيج الصناعي الوطني، وفي إمتصاص البطالة.

تمتلك مؤسسة البناءات الميكانيكية وسائل إنتاج حديثة في مجال التصنيع الميكانيكي، الحدادة، السباكة بالشمع الضائع ... ولمراقبة النوعية والجودة تتوفر المؤسسة على مخبر للميترولوجيا وآخر للتجارب الفيزيائية والكيميائية، وحقل رمي لتجريب جودة ونوعية السلاح المصنع، أما للإسناد التقني فهي تتوفر على ورشات صناعية، تختص في تصنيع الأدوات الملحقة، قطع الغيار، وصيانة الأجهزة[2].

وهو ما يعني أن مؤسسة البناءات الميكانيكية، أرست أسس تمكنها من الإسهام بقدرٍ معين في تلبية وترقية الإنتاج الوطني.

"مؤسسة البناءات الميكانيكية مؤسسة مدمجة كليا، بمعنى أنها تقتني المادة الأولية من معدن ومواد كيميائية أو مواد ثانوية غير المتوفرة في السوق الجزائرية، على أن تقوم بإنجاز كل عمليات التحويل إلى غاية المنتوج النهائي، كما تصنع الأدوات الخاصة بإنتاج الأسلحة الخفيفة وكذا القطع الميكانيكية لصيانة معدات الإنتاج وكذا الأدوات الخاصة بالقياس والمراقبة"[3].

---

1) ب.بوعلام، **مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة ... إحدى ركائز الصناعة العسكرية**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 167.

2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

3) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

تمنح المؤسسة خبرتها في المجال لفائدة المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال صنع ماكنات الخراطة والتفريز، ولفائدة المؤسسات العمومية مثل مؤسسة إنتاج الجرارات ومؤسسة إنتاج عتاد الأشغال العمومية، كما تقيم علاقات مع الوسط العلمي مثل جامعة قسنطينة، باتنة، خنشلة، أم البواقي، لتحسين المنظومة التكنولوجية، ومع المعاهد مثل معهد الميكانيك ببومرداس، لصناعة نماذج للقوالب والأدوات[1].

فهذه المؤسسة تتبع إستراتيجية الإنفتاح الخبراتي والإيصال التكنولوجي والتعاون العلمي، بهدف تحقيق النفع العام والنهوض بإقتصاد البلاد.

أما في إطار التعاون الأجنبي، أبرمت المؤسسة عقد شراكة في سنة 2011، مع شركة كاراكال الدولية للإمارات العربية، تحوز على أساسه مؤسسة البناءات الميكانيكية 51% من أسهم الشركة المشتركة، فيما تعود الـ49% المتبقية للشركة الإماراتية، وتهدف هذه الشراكة إلى الإستفادة من خبرات الشريك، وإنتاج مسدسات وأسلحة خفيفة، وهي الأهداف التي يُعمل تجسيدها على مرحلتين، الأولى تتمثل في التجميع والتركيب، والثانية تتمثل في التصنيع[2].

نستشف من هذه الشراكة مع الطرف الأجنبي أن القيادة العليا للمؤسسة العسكرية الجزائرية تسعى لتطوير وعصرنة وسائل إنتاجها، لتصنيع جزء من مكونات المسدسات، ولإنتاج أسلحة خفيفة على المدى البعيد لحد التصدير خارج الدولتين.

"وضمن مشاريعها المستقبيلة تعتزم مؤسسة البناءات الميكانيكية إنجاز مشروع لتصنيع قطع غيار الأسلحة، موجهة لتصليح كل أنواع الأسلحة الخفيفة المزودة بها وحدات الجيش الوطني الشعبي، حيث تعكف حاليا على إنجاز نماذج للقطع الميكانيكية الخاصة بتلك الأسلحة، وبما أنها تعتمد على الطرق والمناهج الجديدة المستعملة حاليا من قبل كبار مصنعي الأسلحة الخفيفة في العالم، سطرت المؤسسة برنامجا لتطوير معداتها ووسائلها الإنتاجية، حيث تسعى لتطوير سلسلة جديدة تمكنها من تعويض القطع الخشبية للأسلحة بأخرى من بلاستيك"[3].

---

1) ب.بوعلام، **المرجع السابق**، ص 169.

2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

3) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

ملحق رقم 21

بطاقة فنية عن
مؤسسة الألبسة ولوازم النوم

تم تطوير هذه المؤسسة منذ إنشائها وتحوير مهامها عبر عدة محطات، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي، كانت تابعة للمديرية الوطنية لتعاونيات الجيش، وفي سنة 1977 أصبحت تابعة لوزارة الدفاع الوطني ولتتكون من ثلاث وحدات للإنتاج، وحدة إنتاج التجهيزات، وحدة إنجاز ملابس العمل، ووحدة إنجاز الأحذية، ليتم في سنة 1978 تدعيمها بوحدة للأغطية، وحدة للألبسة ولوازم الوقاية، ووحدة لصناعة الأحذية الأمنية. في سنة 1982 تحولت إلى مؤسسة صناعية ذات طابع غير تجاري، تخضع لسلطة المدير المركزي للنشاط الإجتماعي، إلى غاية سنة 1994 أين أصبحت تحت وصاية مديرية الصناعات العسكرية، كمؤسسة عمومية مستقلة في تسييرها المالي بمقتضى المقرر رقم 402 الصادر عن وزارة الدفاع الوطني، وتم تنويع منتجاتها ابتداءً من سنة 1997 من خلال إنتاج بذلات جديدة مزركشة وصدريات واقية من الرصاص على مستوى مركب الخروبة بالعاصمة، وفي سنة 2000 أصبحت تنتج لوازم النوم والتخييم وجمعت أيضا وحدة الأفرشة ومركب صناعة الخشب بمازافران بالقليعة، وفي سنة 2008 تأسست وحدة صناعة الأحذية ببوسعادة ومجمع صناعة الخشب بخنشلة لتتحول مؤسسة الألبسة ولوازم النوم إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمقتضى مرسوم رئاسي صادر في شهر 2008، مجهزةً بحظيرة من الآلات يفوق عددها 6000 تسمح لها بتغطية إنتاج أكثر من 400 نوع، على غرار بذل الخروج، بذل الميدان المزركشة، بذل التدخل لفائدة الحماية المدنية، بذل الإستعراضات والفرق الموسيقية والخيالة لفائدة قوات الحرس الجمهوري، الألبسة الشتوية، بذل سائقي الدراجات النارية، القبعات، بذلات نزع الألغام، الخيم الفردية وخيم المرآب، أطقم المطاعم والمراقد وأفرشتها ... كما تسوق منتجاتها للمديرية العامة للأمن الوطني، الجمارك، والحماية المدنية، بعد مراقبة جودتها ونوعيتها من قبل مخبر الإختبارات الفيزيوكيميائية، التابع لها، تسهم هذه المؤسسة في دعم الإقتصاد الوطني من خلال تغطيتها لأكثر من 1300 نوع من إحتياجاتها الأولية، ومن خلال توجهها للمؤسسات العمومية والخاصة قصد تلبية إحتياجاتها من الجلود، الخشب، وخاصة النسيج، ومن الأهمية بمكان التذكير أن سبعة (07) مجمعات للنسيج منضوية تحت لواء مؤسسة واحدة تحمل تسمية "المؤسسة الوطنية للنسيج الصناعي التقني" بنسبة إسهام تقدر بـ60% موجهة بصفة دائمة لتلبية إحتياجات المؤسسة من المواد الأولية، أنشئت بتاريخ 03 مارس 2011، وتضم مجمعات النسيج بالمسيلة، باتنة، تلمسان، سبدو، ذراع بن خدة، سوق أهراس، وبجاية[1].

---

1) إلهام غازي، **مؤسسة الألبسة ولوازم النوم ... تعزيز الأداء الإنتاجي**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص ص 156-159.

وعن حصيلة نشاطات المؤسسة، يقول المدير العام لمؤسسة الألبسة ولوازم النوم، العقيد ف.سلاماني: "يتطور رقم أعمال المؤسسة من سنة لأخرى، ففي سنة 2011 بلغ رقم أعمال المؤسسة 12 مليار دينار، وبنتاج إيجابي صافي يتراوح بين مليار وأربعة ملايين دينار ... بالإضافة إلى ذلك تعتمد المؤسسة مخططا للتنمية يهدف إلى توسيع قدرات الإنتاج وتحسين نوعيتها وتطوير مختلف وسائل الحماية الباليستية، تصفيح السيارات والطائرات وغيرها، وفي هذه السنة تمكنت مؤسسة الألبسة ولوازم النوم من صناعة شبكة التمويه الذي ينجز حاليا بالبليدة، حيث تعتبر الجزائر البلد الإفريقي الوحيد الذي يصنع هذا المنتوج ... المؤسسة تدفع سنويا ما يقارب 7 ملايير دينار لشراء المواد الأولية من مؤسسات القطاع الخاص، وعلى رأسها المؤسسات النسيجية وهو ما يمثل في أكثر الحالات 80% من مخطط الأعباء لهذه المؤسسات ... وتماشيا مع المعايير الدولية الجديدة سيتم تطوير أنواع من الأقمشة ذات مواصفات تقنية خاصة غير متوفرة حاليا بالجزائر ونضطر إلى إستيرادها، والتي ستمكننا من إسترجاع جزء من السوق الوطنية التي يهيمن عليها المستوردون، لهذا سطرت المؤسسة برنامجا واسعا لتطوير الصناعة النسيجية واستثمرت ما يقارب 32 مليار دينار جزائري في مجال الصناعة النسيجية، زراعة القطن، وصناعة الألياف الإصطناعية، التي سيكلف إستيرادها مبالغ باهضة، وبرمجت المؤسسة ميزانية إستثمارية تقدر بـ 4 ملايين دينار لإقتناء معدات جديدة وإعادة تهيئة البنى التحتية، كما خصصت المؤسسة سنة 2011 مبلغ 72 مليون دينار جزائري لمخطط تكويني يرتكز بالأساس على التكوين في بعض المهن غير المدرجة في جامعاتنا ومدارسنا المتخصصة ... تغطي مؤسسة الألبسة ولوازم النوم جميع إحتياجات وحدات الجيش الوطني الشعبي في مجال الألبسة بنسبة 100%، بالإضافة إلى ذلك إن 90% من المواد الأولية التي تدخل في صناعتها من أصل محلي ... تعمل المؤسسة حسب الطلب الذي يؤدي إلى إنعاش مواردها المالية، كما سمحت المجهودات المبذولة إلى تخطي مجموعة من منتجاتها حدود الوطن ولصالح الدول الإفريقية"[1]، وهي الأطر والخطوات التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى إندماج القطاعين العسكري والمدني لإعطاء دفع وسند قويين لعجلة التنمية الوطنية الإقتصادية.

1) إلهام غازي، **المرجع السابق**، ص ص 160-161.

ملحق رقم 22

بطاقة فنية عن
الديوان الوطني للمتفجرات

تُعَرَّف المتفجرات على أنها مركبات كيميائية غير ثابتة التركيب لها القدرة على أن تتحول بمؤثر خارجي مثل الطرق، الحرارة، اللهب ... إلى كمية ضخمة من الغازات ذات ضغط كبير مصحوبة عادة بحرارة عالية وضوء ولهب وصوت، قد تستخدم هذه المتفجرات لأغراض عسكرية أو مدنية، كتنفيذ إقامة الطرق وشق الأنفاق وأعمال المناجم وتكسير الصخور وأعمال التفجير تحت الماء...[1].

على هذا الأساس إستُحدِث الديوان الوطني للمواد المتفجرة لتغطية الإحتياجات المدنية والعسكرية، حيث وُضع منذ نشأته، ومنذ أكثر من ثلاثون 30 سنة، تحت وصاية عدة دوائر وزارية قبل إلحاقه سنة 1997 بوزارة الدفاع الوطني، المهام الموكلة له تتمثل في إنجاز الدراسات، تطوير وصنع المواد المتفجرة، إستيرادا وتصدير وبيع ملحقات المواد المتفجرة من أسلاك التفجير وغيرها[2].

فإسهامه في التنمية الوطنية يُترجم من خلال ما يقدمه من خدمات حصرية في مجال التفجير والمتفجرات ذات الإستعمال المدني والعسكري،

حيث يشكل الديوان أداة ضرورية في إنجاز مشاريع التطوير الوطني، من خلال تغطيته للطلب على المواد المتفجرة اللازمة في مقتضيات البناء التحتي والأشغال القاعدية كالجسور، السكنات، الطرقات، المناجم، المقالع ... فمن بين المشاريع والإنجازات التي أسهم فيها الديوان، مشروع الطريق السيار شرق–غرب[3].

يتوفر الديوان الوطني للمتفجرات على مركب للإنتاج وعدة وحدات تصنيع، ووحدات أخرى للبيع، الكل بِفِرَق عمل تقارب الـ2000 فرد، فمركب الإنتاج بمليانة بالناحية العسكرية الأولى يُعنى بتصنيع المواد المتفجرة ولوازمها من متفجرات جيلاتينية، ذرورية، توابع الرمي، البارود الدافع، بارود الفانطازيا، النيتروجليسيرين، الأحمضة، متفجرات الإشعال، الفتائل الصاعقة، الفتائل البطيئة، الصواعق، خراطيش الصيد، أسلاك الرمي ...، أما وحدات البيع الموزعة على كامل التراب الوطني فتعمل على تقديم خدمات لفائدة الزبائن، الذين يقارب عددهم الـ800 زبون، وكلها خدمات ذات صلة بالقدرات التقنية، الصناعية، والتجارية للديوان، كنقل

---

1) أحمد الحلو، **مقدمة في المتفجرات**، **نقلا من**:
http://militarycourses.blogspot.com/2012/05/blog-post_07.html، تاريخ الإطلاع: 06-05-2017.

2) ب.جويدة، **الديوان الوطني للمتفجرات ... طاقة في خدمة التنمية**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 163.

3) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

المواد المتفجرة ولوازمها إلى أماكن التفجير، باعتبار توفر الديوان على شاحنات مخصصة لنقل مثل هذه المواد، وكتقديم مخططات ومساعدات تقنية أثناء عمليات التفجير، التي تسمح بالإستعمال السليم والتقني للمواد المتفجرة[1].

ويقول المدير العام للديوان الوطني للمتفجرات، العقيد ن.زرقين أن: "الديوان يهدف من خلال البحث المتواصل إلى إدماج أوسع للصناعة الوطنية، توفير المنتوجات في آجال تنافسية، وكذلك إدماج تقنيات وتكنولوجيات حديثة، ومرافقة البرامج التطويرية لمختلف القطاعات ... ونسعى إلى تطوير شبكة توزيعنا بشكل يضمن تمركز وحدات البيع حسب تمركز مجالات الإستعمال للزبائن، يكمن الهدف من وراء ذلك في التقليل من مسافات نقل المتفجرات وما يترتب عنها من أخطار، لهذا السبب نفضل أن تكون وحداتنا بالقرب من أماكن التفجير، كما أن مرافقة البرامج التطويرية التي نسعى إليها لا تقتصر على التوزيع فقط، بل تخض كذلك الإنتاج، حيث قمنا بإنشاء وحدتين للإنتاج في كل من المسيلة ومعسكر، كما يتضمن برنامج تطوير وحداتنا مشاريع متنوعة وواعدة في مناطق عديدة من الوطن، فضلا عن نشاطات إنتاج وتوزيع المواد المتفجرة ذات الإستعمال المدني"[2].

1) ب.جويدة، **المرجع السابق**، ص ص 163-165.

2) **نفس المرجع**، ص 165.

ملحق رقم 23

بطاقة فنية عن

القاعدة المركزية للإمداد

"تعتبر القاعدة المركزية للإمداد من أهم المؤسسات الإستراتيجية التي من شأنها تجسيد مسعى القيادة نحو عصرنة وتحديث قواتها المسلحة، إذ تعد قطبا هاما للجيش الوطني الشعبي بتخصصها في التجديد والعصرنة والتصنيع، لتضمن بذلك تحديث وجاهزية العتاد العسكري المستعمل"[1].

تعد هذه المؤسسة، عموميةً ذات طابع صناعي وتجاري، تابعةً للقطاع الإقتصادي، عاملةً تحت وصاية المديرية المركزية للعتاد لوزارة الدفاع الوطني، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 102-08 المؤرخ في 26 مارس 2008 والمحدد للقانون الأساسي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، حيث تتربع على مساحة 150 هكتار، في منطقة بني مراد ولاية البليدية بإقليم الناحية العاسكرية الأولى وتُشَغِّل 2500 عاملا من بينهم عسكريين ومدنيين، وتقنيين مهندسين، أُنشئت سنة 1975، وكانت تابعة في تلك الفترة لمجمع سوناطراك، ليتم تحويل خدماتها لوزارة الدفاع الوطني سنة 1982، وتشتمل القاعدة على ثلاثة مديريات بوحدات صناعية متعددة، وهي[2]:

1. **مديرية تجديد الآليات المدرعة:**

تتكون من أربعة (04) وحدات هي: وحدة تجديد الآليات المدرعة، وحدة تجديد الرادارات والمنظومات المسلحة، وحدة تجديد العربات المدولبة 6×6، ووحدة تجديد المحركات.

2. **مديرية الإنتاج:**

تتكون من ثلاثة (03) وحدات هي: وحدة صناعة قطع الغيار، وحدة تصليح قطع الغيار، ووحدة وسائل إنتاج الطاقة.

3. **المديرية التقنية:**

تتكون من ثلاثة (03) هيئات هي: مركز الحسابات، مخبر التحاليل ومراقبة النوعية، ومعهد التكوين المهني.

---

1) إلهام غازي، **القاعدة المركزية للإمداد ... ضمان الحفاظ على الجاهزية العملياتية**، **نقلا من**: مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 137.

2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

تتمحور المهام الرئيسية لهذه الوحدات حول إسناد القوات المسلحة بمتطلبات المعركة، حيث يقول مدير القاعدة المركزية للإمداد العميد م.تيبودلات: "تأخذ القاعدة المركزية للإمداد على عاتقها مهمة تجديد المعدات القتالية للجيش الوطني الشعبي، ويتعلق الأمر بمختلف أنواع الدبابات، سلاح المشاة، سلاح المدفعية، وغيرها من الآليات القتالية"[1].

وكمهمة غير مباشرة، تقوم هذه القاعدة بضمان عمليات إسناد المؤسسات العمومية والخاصة، حين يتطلب الأمر تصنيع قطع الغيار على إختلافها، إعادة تأهيل التجهيزات الإستراتيجية، وصيانة العتاد[2].

في إطار مشاريع تطوير الأجهزة الدفاعية، صممت القاعدة المركزية للإمداد نموذجا جديدا لسيارة إسعاف بالتعاون مع قطاع الصحة العسكرية، عبارة عن مستشفى متنقل مصغر ومدرع، مهمته إجراء عمليات جراحية دقيقة للمصابين، لما يحتويه من أجهزة طبية حديثة[3].

"في مجال التعاون الخارجي وفي إطار برنامج التطوير، تعمل القاعدة المركزية للإمداد على الإستفادة من الخبرة الروسية في صناعة الآليات المدرعة، فهي تملك مقترحات تعمل على ترجمتها إلى مشاريع بناءة ... القوى الكبرى لا تصنع حاليا عتادا دفاعيا جديدا بل تعمل على تطوير وإستحداث معداتها ... فتعمل القاعدة على تطوير العربات المدرعة بتعديل آليات التحكم في إطلاق النار وطرق الكشف والبحث وتحولها إلى النظام الرقمي"[4].

---

1) إلهام غازي، **القاعدة المركزية للإمداد ... ضمان الحفاظ على الجاهزية العملياتية**، المرجع السابق، ص 140.

2) **نفس المرجع**، ص ص 137-138.

3) **نفس المرجع**، ص 138.

4) **نفس المرجع**، ص 140.

ملحق رقم 24

بطاقة فنية عن
مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية

"وعيا من الجزائر بالأهمية الإستراتيجية للصناعات الميكانيكية، ودورها في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية، وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية لإعادة بعث الصناعة الوطنية من جديد والصناعة الميكانيكية على وجه الخصوص، قامت وزارة الدفاع الوطني باستحداث مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية، عن طريق شراكة جزائرية–ألمانية–إماراتية، تقوم أساسا على نقل التكنولوجيا العالية والإدماج الإستراتيجي للشركات الوطنية وتكوين وتأهيل اليد العاملة الجزائرية علميا ومهنيا، وهو ما من شأنه الدفع بالصناعة الوطنية على المدى القريب للإلتحاق بركب الدول المتقدمة"[1].

مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويخضع لأحكام المرسوم الرئاسي 08–102 المؤرخ في 26 مارس 2008، المحدد لنموذج النظام الأساسي للمؤسسات العمومية، خصص له موقع بمنطقة عين سمارة التي تبعد حوالي 7 كيلومترات شمال شرق مدينة قسنطينة، على اعتبار أن الناحية العسكرية الخامسة، من خلال قالمة وخنشلة، تعتبر مهدا للصناعات الميكانيكية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن الماضي[2].

وهي الأرضية التي تؤهل المنطقة أن تكون قطبا صناعيا في ظل الإستراتيجية الجديدة الرامية لبعث الصناعات الميكانيكية الوطنية والعسكرية.

يُكلف المجمع بتصميم وتطوير وصناعة عربات ومحركات موجهة للجيش الوطني والأسلاك الأمنية الأخرى، وبمراقبة المنتوج الصناعي ومتابعة تسيير الشركات الفرعية وضمان التمثيل في هياكلها الإدارية لتلك الشركات، أما في مجال الشراكة يسهم المجمع حاليا في ثلاث شركات مكلفة بـ:

- تصنيع سنويا 120 عربة مدرعة مدولبة سداسية الدفع FOX2، حيث يسهم المجمع إلى جانب مؤسسة التصنيع الميكانيكي SOFAMIE بنسبة 51%، في حين يسهم كل من الشريك التكنولوجي الألماني RMMV والشريك الصناعي الألماني FERROSTAAL والشريك الإماراتي آبار، بنسبة 49%.

---

1) نسيم بوبرطخ، **محمع ترقية الصناعة الميكانيكية ... إستراتيجية إبتكار**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 183.

2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

- تصنيع سنويا 2600 محرك حراري مُبَرَّد بالماء، حيث يسهم المجمع بنسبة 17% إلى جانب 34% لمؤسسة المحركات EMO، في حين يسهم صندوق الإستثمار الإماراتي بنسبة 49%، وهذا حسب رخص الإنتاج للعلامات الألمانية DIAMLER-DEUTZ-MTU لتجهيز السيارات الصناعية والآلات الفلاحية وآلات الأشغال العمومية.
- تصنيع العربات المدرعة الخفيفة رباعية الدفع "نمر الجزائر" و200 عربة سنويا حاملة للسلاح والأفراد، بالشراكة مع الشريك الصناعي الإماراتي بنفس نسب الإسهام[1].

وأكد المدير العام للمجمع، العقيد غ.بداوي أن الدولة تعمل على بعث الصناعة الميكانيكية الوطنية من خلال الشراكات الأجنبية، وبنظام المناولة الذي يؤدي إلى تفعيل دور المؤسسات الجوارية الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد يشير المدير العام للمجمع أن الإنتاج بنظام المناولة سيعود بتكلفة أقل وبجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركة الأم، كما ستستفيد المؤسسات الفرعية من المجمع بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة، بالإضافة لذلك يسهم نظام المناولة بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة، كما يدعم النسيج الصناعي المحلي ويشجع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، كما يحد من نزيف العملة الصعبة الموجهة للاستيراد، ومثل هذه المشاريع ذات البعد الإستراتيجي تستلزم إنشاء مكاتب دراسات ووحدات للبحث والتطوير تقوم بمراقبة مدى تطور المنتوج والحيلولة دون تراجع مستواه، وتفرض إجراء عملية تأهيل للقوى العاملة بالتكوين التكميلي والدائم، لأن تطبيق المعرفة التقنية الجديدة يضمنه المؤهلون، لذلك تم تحويل أحد مراكز التكوين التابعة للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، إلى مركز تكوين يستقبل مستخدمي المجمع، بعد إستفادتهم من تكوين أولي في اللغة الألمانية، ومن تربص تخصصي في ألمانيا [2].

وعليه تعزيز التكامل بين المجمع والشريك الأجنبي والمؤسسات الجوارية يدفع بعجلة التنمية الصناعية والميكانيكية بالجزائر ويرفع من قدرات التصنيع ويخلق مناصب شغل.

---

1) نسيم بوبرطخ، **المرجع السابق**، ص ص 183-184.

2) **نفس المرجع**، ص 185.

ملحق رقم 25

بطاقة فنية عن
المخبر المركزي للمعتمدية

تسهم المديرية المركزية للمعتمدية لوزارة الدفاع الوطني، في تنمية الإقتصاد الوطني من خلال دمج العديد من المعدات في النسيج الصناعي الوطني، خصوصا في المجال الزراعي–الغذائي، كما تشجع المؤسسات الوطنية على إسناد الجيش الوطني الشعبي، في أوقات السلم والحروب، بالمواد الغذائية الأولية، الوجبات القتالية، والوجبات الباردة، لما لا يمتلكه العسكري من رفاهية الوقت حين تأدية مهامه[1].

بغرض إنجاح هذه المهام، أشرفت المديرية المركزية للمعتمدية، على تأسيس مخبرها المركزي، سنة 1968، بمقر المؤسسة 11 للإحتياط العام للمعتمدية، ليأخذ على عاتقه مهمة تحديد مدى مطابقة المقتنيات والتجهيزات لدفتر الشروط، من ألبسة، أثاث، لوازم التخييم ...، ومهمة ضمان الأمن الصحي للأغذية والمياه الموجهة لوحدات وتشكيلات الجيش الوطني الشعبي، وتتفرع منه مخابر جهوية على مستوى كل ناحية عسكرية، تضمن التغطية في مجال المراقبة الغذائية في إطار التموينات المحلية ووفقا للتشريع الجزائري والمعايير الدولية المعمول بها في هذا القطاع[2].

كذلك يسهم المخبر، من خلال تنقل خبراءه عبر مختلف الوحدات الإنتاجية، في معاينة المنتوج المصنع من قبل الممونين المحليين الحاصلين على عقود تموين وحدات الجيش الوطني الشعبي، وفي الكشف عن أي عيب في نوعية المنتوج، وتتم عملية المراقبة هذه من بداية المناقصة إلى عمليتي التخزين والتسليم، ويضمنها ثلاثة فصائل:

1. فصيلة علم الأحياء الدقيقة الغذائية:

تتكفل بمراقبة وتحليل النوعية الميكروبيولوجية للمنتوجات الغذائية، وهو ما يعني الكشف عن أصل الجراثيم التي قد توجد في المواد الغذائية.

2. فصيلة البيئة:

---

1) إلهام غازي، **المخبر المركزي للمعتمدية ... مراقبة وتحليل ومتابعة**، **نقلا من**:
مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد الخاص الثاني، نوفمبر، 2012، ص 149.

2) **نفس المرجع**، ص ص 149–150.

تتكفل بإجراء تحاليل الكشف عن أي تسمم محتمل يصيب المواد الغذائية، وتحليل نوعية المياه الموجهة للإستهلاك.

3. فصيلة التسمم الغذائي:

تتكفل بتحليل وتحديد كل المواد الكيميائية والفيزيائية السامة التي قد تحتويها المواد الغذائية.

حيث يعمل المخبر بالإستعانة ببطاقة فنية معدة من قبل المديرية المركزية للمعتمدية، تحمل جميع الخصائص الواجب توفرها في المنتوج المراد إنجازه، طبقا للمعايير الدولية والوطنية[1].

من العوامل المساعدة على تأدية المخبر المركزي للمعتمدية لمهامه في أحسن الأحوال والأوقات ما يلي ذكره:

1. إمتلاكه قاعة مزودة بجهاز الإمتصاص الذري، الذي يسمح بالكشف عن المواد الصلبة السامة كالآثار التي قد توجد بالزئبق، الرصاص، المواد الغذائية، والمياه؛
2. إنشاء المديرية المركزية للمعتمدية لوحدة البحث والتطوير، التي تسعى للتعاون مع أجهزة البحث الوطنية المدنية والعسكرية في مسارات التطوير، التحكم في المعلومات العلمية والتقنية والتكنولوجية، وكذا عصرنة الوسائل والتجهيزات الموجهة للإسناد؛
3. برمجة دورات تكوينية لفائدة مستخدميه؛ في تخصصات:
   - البحث في الخصائص التكنولوجية للنسيج؛
   - البحث في طرق المعالجة الكيميائية للوازم النوم والألبسة؛
   - البحث في طرق التغليف الجديدة.
4. برمجة دورات رسكلة لفائدة مستخدمي الفصائل الثلاث، بهدف التحكم الجيد في آلات التحليل المقناة حديثا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة وبربح الوقت.

---

1) إلهام غازي، **المرجع السابق**، ص ص 150-151.

ملحق رقم 26

بطاقة فنية عن
الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل علامة مرسيدس بنز بالرويبة

تقع في قلب الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة (SNVI)، حيث إختارت لها مكانا منذ 2012 في هذا الموقع الذي يتوسط المنطقة الصناعية للرويبة بطرقها وسككها الحديدية، كما تستمد كفاءاتها من الخدمة الطويلة لعمال المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وعبر الشراكة الجزائرية–الإماراتية–الألمانية، تهدف الجزائر ووزارة الدفاع الوطني إلى تخفيض نسبة الواردات من خلال تغطية 80% من إحتياجات السوق الوطنية للسيارات الصناعية، المقدرة بـ20000 عربة في أفق 2020، وإلى الإستفادة من الخبرة ومعايير الجودة والنوعية، وإلى إنعاش الإقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب عمل وقاعدة صناعية متينة وفتح المجال أمام المؤسسات الوطنية لإنتاج قطع الغيار المطابقة للمعايير العالمية، في إطار برنامج الإدماج الوطني، كما تستقبل هذه الشركة كل القطع الأساسية المكونة للشاحنة من ألمانيا في حاويات، لتوزع على مختلف محطات سلسلة التركيب، حسب الإختصاص، وتشير بنود الإتفاقية الموقعة بين الأطراف الجزائرية–الإماراتية–الألمانية إلى إنتاج سنويا 15000 شاحنة في خمسة نماذج، و1500 حافلة في نموذجين، من علامة مرسيدس بنز[1].

وأشرف نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، في 30 أفريل 2014، على حفل خروج أول شاحنة من نوع "أكتروس" بمقر الشركة[2].

وفي 10 مارس 2015، أشرف نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، على تدشين الشاحنة العسكرية زيتروس 6×6، كما أدلى مدير الصناعات العسكرية اللواء رشيد شواقي بالدعم الذي ستضيفه العربة في ميدان المعركة بحكم تنقلها بسهولة في الأراضي الوعرة وضمانها نقل حمولة ثقيلة[3].

---

1) جنادي إسماعيل، **الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل مرسيدس–بنز ... دفع جديد للصناعة الميكانيكية بالجزائر**، **نقلا من**: مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 613، أوت، 2014، ص ص 16–17.

2) الصناعة العسكرية، **مجلة الجيش**، العدد 617، ديسمبر، 2014، ص 16.

3) تدشين سلسلة الإنتاج للشاحنات العسكرية ... خروج أول شاحنة من نوع مرسيدس–زيتروس 6×6، **مجلة الجيش**، العدد 620، مارس، 2015، ص 15.

ملحق رقم 27

بطاقة فنية عن
الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس–بنز بتيارت

في إطار التعاون بين وزارة الدفاع الوطني والشركة الوطنية للسيارات الصناعية وشركة آبار الإماراتية وشركة ديملر–مرسيدس الألمانية، وفي إطار تجسيد برنامج الإنعاش الإقتصادي الرامي لبعث الصناعات الوطنية، أشرف نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، يوم 26 أكتوبر 2014، على تدشين بداية إنتاج العربات الخفيفة لكل الميادين والنفعية من علامة مرسيدس–بنز، للشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس–بنز، بالموقع الصناعي لمؤسسة تطوير الصناعات ببوشقيف بتيارت[1].

كما تسلمت المديرية المركزية للعتاد أكثر من مائتي (200) سيارة رباعية الدفع لكل الميادين صنف «ج» من علامة مرسيدس–بنز، حيث أشار رئيس مجلس إدارة الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس–بنز، العقيد إسماعيل كريكرو، أن السيارات مطابقة لمعايير الشريك الألماني ديملر وهناك نوع آخر من المنتظر تسليمه مستقبلا يتمثل في السيارة النفعية "سبرينتر"[2].

---

1) الصناعة العسكرية، **المرجع السابق**، ص 16.

2) الصناعات العسكرية ... دفع قوي للصناعة الوطنية، **مجلة الجيش**، العدد 618، جانفي، 2015، ص 29.

ملحق رقم 28

بطاقة فنية عن
الشركة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة راينمتال

تفقد نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، يوم 06 فيفري 2016، الشركة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة "رانيمتال الجزائر"، الواقعة بإقليم الناحية العسكرية الخامسة، والتي تعد شركة ذات أسهم، وتقوم بتصنيع عربات مدولبة سداسية الدفع "فوكس2" وتضع في مرحلتها الأولى 120 عربة سنويا ذات محرك من نوع MTU، وتشغل الآلاف من المنطقة، وهو ما يسهم في تنمية الإقتصاد الوطني، وأكد نائب الوزير أن هذه المشاريع تنقل وتحول التكنولوجيات وتسهم في ترقية وتطوير الصناعات العسكرية في إطار رؤية شاملة ومتكاملة الحلقات، تحتل فيها الصناعات العسكرية بمختلف قطاعاتها وفروعها حيزها المستحق ومكانتها الضرورية، وإسهاما في تعزيز وترقية النسيج الصناعي الوطني[1].

1) على درب الإعتماد على النفس في مجال الصناعات العسكرية، **مجلة الجيش**، العدد 631، فيفري، 2016، ص 12.